جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

إضافات اقتصادية

دورية دولية نصف سنوية محكمة تنشر الأبحاث و الدراسات
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
تصدر عن جامعة غرداية - الجزائر

إيداع قانوني رقم : مارس/2017
ردمد : / E-ISSN : 2572-0074 P-ISSN :

مجلة إضافات إقتصادية
Journal of Economic Additions

جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

Journal of Economic Additions

International Bi-Annual Peer-Reviewed Academic Journal Publishing the Researches and Studies in the field of Economics, Business and Management Sciences
Issued by University of Ghardaia – Ghardaia (Algeria)

Legal deposit N° Mars/2017
P-ISSN : 2572-0074 E-ISSN : /

مجلة إضافات اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة
والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .

المجلد: 5 العدد: 01 مارس 2021

ISSN : 2572-0074

EISSN: 2710-7981

الرئيس الشرفي
أ.د بن ساسي إلياس

مدير المجلة
د.علماوي أحمد

رئيس التحرير
أ.د عبد اللطيف مصيطفى

مدير النشر
أ.د. حجاج عمر

أعضاء لجنة القراءة لمجلة إضافات اقتصادية

أ. د بن سانية عبد الرحمان	أ. د. بلعور سليمان	أ. د. شنيني حسين	أ.د. بوخاري عبد الحميد
أ. د. مصيطفى عبد اللطيف	أ. د. غزيل محمد مولود	د. أولاد حيمودة عبد اللطيف	أ. د. لسلوس مبارك
أ. د. طويطي مصطفى	أ.د. لعمور رميلة	د. شنيني عبد الرحيم	د. رواني بوحفص
د. عمي سعيد حمزة	د. شرقي مهدي	د. تيماوي عبد المجيد	د. قطيب عبد القادر
د. علماوي أحمد	د. شرع مريم	د. دحو سليمان	

أعضاء لجنة التدقيق لمجلة إضافات اقتصادية

أ. برهان نور الدين	د. طالب أحمد نور الدين

للتواصل والاستفسار: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية

ص ب: 455 النوميرات ولاية غرداية 47000 الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة

journal.additions@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د مصيطفى عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3	ا.د محمد عبد الواحد محمد عثمان، جامعة حلوان القاهرة
أ.د معراج هواري جامعة غرداية، الجزائر	أ.د محمد بن بوزيان جامعة تلمسان، الجزائر	أ.د منير البلومي جامعة سوسة تونس
ا.د بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عزاوي اعمر جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د سدراوي طارق، جامعة المونستير، تونس
أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د أسامة السويلم، جامعة مدينة السادات – مصر
أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د لعمى أحمد جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمار أوكيل، جامعة السلطان قابوس،سلطنة عمان
أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية، الجزائر	أ.د ابراهيم بختي جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د بلقاسم العباس، المعهد العربي للتخطيط–الكويت
أ.د. عبد الحميد بوخاري جامعة غرداية، الجزائر	ا.د يوسف صوار، جامعة سعيدة، الجزائر	أ.د خليفة أحسنة، جامعة ابن الطفيل ، المغرب
أ.د عجيلة محمد جامعة غرداية، الجزائر	أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	ا.د خالد جعارات، جامعة الشرق الأوسط الأردن
أ.د إلياس بن ساسي جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ا.د ناصر دادي عدون، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	P.Sid ali kamel Kaya , Business School Toulouse
أ.د هواري سويسي ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمر لعلاوي، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	د. عبد الفتاح علاوي، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. علاوي محمد لحسن، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د نصر الدين حمودة، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر	د. محمد كنوش، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تراكيا، تركيا
أ.د محمد قويدري جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د. شاهد إلياس جامعة حمة لخضر الوادي	د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
أ.د محمد فرحي جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر	ا.د عدالة لعجال جامعة مستغانم، الجزائر	د. يحضية سملالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د محمد حمزة بن قرينة ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د صالح تومي، جامعة الجزائر3، الجزائر	د. أحمد بلالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د سليمان ناصر ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار، الجزائر	د. صباح المحياوي، معهد الادارة / الرصافة / الجامعة التقنية الوسطى – بغداد – العراق
أ.د بورنان إبراهيم جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د مقدم عبيرات، جامعة الاغواط، الجزائر	د.عبد الرحمن رشوان، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا– غزة– فلسطين
ا.د الشيخ داوي جامعة الجزائر3، الجزائر	أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار، الجزائر	د. محمد كنوش، Trakya University
ا.د شعيب شنوف ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس	ا.د. حسين شنيني جامعة غرداية، الجزائر	د. عودية مولود، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية
ا.د. بوزيد سايح ، جامعة ورقلة، الجزائر	د. خنيش يوسف جامعة الأغواط، الجزائر	د. قاسم النعيمي جامعة دمشق ، سورية
ا.د. اسماعيل بن قانة ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د. لعمور رميلة جامعة غرداية، الجزائر	د. حبيب بوهرور، جامعة الدوحة، قطر
ا.د مليكة زغيب، جامعة قسنطينة 2، الجزائر	د. مريم شرع جامعة غرداية، الجزائر	د. عبد الله غالم، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر
أ.د الهام بحياوي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر	د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	D. Essia Ries Ahmed, Universiti Sains Malaysia
د. علماوي أحمد، جامعة غرداية، الجزائر	د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية، الجزائر	د. النويران ثامر، جامعة شقراء – المملكة العرآية السعودية
أ.د. طويطي مصطفى جامعة غرداية، الجزائر	د. تيماوي عبد المجيد جامعة غرداية، الجزائر	عصام الاطرش، جامعة الاستقلال، فلسطين
د. رواني بوحفص، جامعة غرداية، الجزائر	د. دحو سليمان جامعة غرداية، الجزائر	د. بابكر مبارك عثمان الشيخ ، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
د. محمد زوزي جامعة غرداية، الجزائر	د. شرقي مهدي جامعة غرداية، الجزائر	د .مصطفى عبد الله احمد القضاه، جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية
د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميلة	أ.د. عقبة عبد اللاوي جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر	د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار، الجزائر
د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار	أ.د. على بن ضب، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر	أ.د. فوزي محيريق جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر

الرؤيــة العــامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية .ترمي مجلة إضافات اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

اهتمــامــات المجلة : تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات اقتصادية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:
   - وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
   - التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يرتكز عليها أي بحث في:
   - عنوان البحث وملخصا عنه .
   - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
   - مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
   - منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
   - خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها (نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج).
3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لايتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).
5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (***Journal of Economic Literature* (JEL) Classification**)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (***American Economic Association – AEA***) ، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.
6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).

7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛

8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.

9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman)حجم12، و10 للهوامش.

10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.

11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.

12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الالكتروني.

13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط http://www.emeraldgroup publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يدون المرجع كاملا في قائمة المراجع.

14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.

15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.

16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الالكتروني: (**journal.additions@gmail.com**).

17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في اجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.

18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.

19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم ارساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.

20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.

21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

مجلة إضافات اقتصادية

المجلد: 5 العدد: 01 مارس 2021

المقـــــــــــــالات

عنوان المقال والمؤلفين	الصفحات
كلمة افتتاحية العدد **د. علماوي أحمد**	7
تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر بودالي سليمان بشيكر عابد	25-8
التخطيط الاحترازي كاستراتيجية مقترحة لدعم سبل الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية سفاري أسماء بن داية آسيا	47-26
محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 دراسة قياسية باستخدام نماذج ardl جواهرة صليحة ششوي حسنى	67 -48
العوامل المؤثرة في الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية في الجزائر بن كداس صليحة	87 -68
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودورها في ارساء أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني سارة زرقوط	104 -88
المواقع الإلكترونية كآلية لتقديم الخدمات لمستهلكين الكهرباء والغاز وحماية حقوقهم في ظل اتساع التجارة الإلكترونية زوبير محمد ديواني هالة	124 - 105
النزل البيئية الريفية كنموذج واعد لاستدامة السياحة الداخلية في الدول العربية في ظل تفشي فيروس كورونا سهيلة مصطفى	144 -125
تقييم أداء البنوك في تمويل الفقراء والطلبة خريجي الجامعات سمرد نوال	162 -145
دور التأمين في تسيير مخاطر تكنولوجيا المعلومات تسوري بن تسوري بهية	182 -163
فعالية وانعكاسات قطاع الصناعة التقليدية على البطالة والفقر في الجزائر صليحة عشي يامن بلمرداسي	203 -183
دور المواصفة الدولية ISO/IEC 27001 في الرفع من مصداقية نظام إدارة أمن المعلومات في المؤسسة فيلالي أسماء	223 -204

239 –224	**دور أخلاقيات التسويق الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة** ضبيان كريمة عبد الحميد فضيلة
256 –240	***Bribery and perceived auditor independence*** *Mohammed Abobaker Baabbad Shamharir Abidin Omer Saeed Habtoor*

كلمة مدير المجلة

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وسيد المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين وبعد :

اعزائي القراء .. من أساتذة وباحثين وطلبة ...

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتقدم إليكم بالعدد الرابع من مجلة إضافات اقتصادية الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والتي تضع بين أيديكم عددا من المقالات المتنوعة في مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبة والتي نأمل أن تكون إضافة للفكر وسرحا وفضاء علميا واسعا لاكتساب ونشر المعرفة ودافعا لمواصل السير قدما للارتقاء بالبحث العلمي إلى المستوى المطلوب من خلال الموضوعات المختلفة والبحوث المتنوعة.

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أسرة المجلة وكذا الخبراء الذين ساهموا في تقييم واختيار أفضل الأعمال وإلى كل من ساهم في إثراء المجلة بأبحاثهم.

مدير المجلة

د. علمـــاوي أحمد

تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة (1990–2019)

Analyzing the Relationship and Determining the Direction Causality Between the Exchange rate and Inflation in Algeria From the Period (1990-2019)

بودالي سليمان[*]، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان (الجزائر)، slimane.boudali @cu-relizane.dz
مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي.
بشيكر عابد، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان (الجزائر)، abed.bechikr@cu-relizane.dz
مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي

تاريخ الاستلام: 2020/11/26 تاريخ القبول: 2021/01/01 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، حيث استخدمنا في هذه الدراسة منهج التحليل الاقتصادي لتطور كل من متغيري سعر الصرف والتضخم في الجزائر ، واعتمدنا في الجانب التطبيقي على أسلوب كمي لقياس العلاقة بين هذين المتغيرين، من خلال اختبار السببية في الأجل القصير (اختبار جرانجر)، واختبار السببية في الأجل الطويل (Toda and Yamamoto)، حيث توصلت الدراسة إلى أن التضخم في الجزائر له علاقة مباشرة بالمتغيرات النقدية أو المالية (G.EX) (ذات الصفة السعرية) في الأجل القصير، في حين يتأثر بشكل غير مباشر بمتغيرات الاقتصاد الحقيقي (M.GDP).

كلمات مفتاحية: اختبار سببية، تضخم، سعر صرف، متغيرات اقتصادية، علاقة توازنية طويلة أجل (Toda and Yamamoto).

تصنيفات **JEL** : C51 ,C13

[*] **المؤلف المرسل**

Abstract:
This study aims at studying the relation and determining the Causality direction between the exchange rate and inflation in Algeria during the period 1990-2019, as we used the economic analysis methodology for the development of both exchange rate and inflation variables in Algeria, and we adopted in the applied side a quantitative method to measure the relation between these two variables. Through the short-term Causality test (Granger test), and the long-term Causality test (Toda and Yamamoto), the study found that inflation in Algeria has a direct relationship with monetary or financial variables (G.EX) (with a price characteristic) in the short term, while it is indirectly affected by real economy variables (M.GDP).

Keywords: Causality test, inflation, exchange rate, economic variables, Long-term equilibrium relationship(Toda and Yamamoto).

Jel Classification Codes: c13, c51

1. مقدمة:

يعتبر التضخم سمة أساسية تتميز بها اقتصاديات الدول، وهو من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي، إذ شغل حيزا كبيرا من دراسات الباحثين نظرا للآثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا فالتضخم متصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية، وتتجلى أهمية موضوع التضخم من حيث كونه ظاهرة تشكل عائقا أمام استحداث التنمية، الأمر جعل منه مشكلة اقتصادية حتمية لا غنى لأي اقتصاد عنها، إذ أن الإشكال لم يعد يكمن فيه وإنما يكمن في كيفية استخدامه كوسيلة والتحكم فيه بالوسائل الخاصة لتحقيق التنمية.

وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد في صادراتها على المحروقات، إذ تمثل جل مداخيل الدولة من العملة الصعبة، فارتفاع معدلات التضخم تؤثر على احتياطات الصرف، الأمر الذي يحتم إتباع نظام سعر الصرف الذي يكون له أفضل أداء اقتصادي بشكل عام بالنظر إلى المتغيرات الاقتصادية

1.1 إشكالية الدراسة: تأتي هذه الدراسة في محاولة لتحليل وقياس أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم خلال الفترة 1990-2019 باستخدام العلاقة السببية، ومنه يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: **ما هي طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر؟**

2.1 فرضيات الدراسة: من خلال الإشكالية السابقة الذكر تتجلى لنا فرضيات الدراسة فيما يلي:

– توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين سعر الصرف والتضخم.

– وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية.

– وجود علاقة سببية بين التضخم و المتغيرات الاقتصادية.

3.1 أهداف الدراسة: يكمن الهدف من هذه الدراسة في النقاط التالية:

– دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف و التضخم في الجزائر.

– التعرف على قنوات انتقال التضخم من خلال سعر الصرف.

– معرفة العلاقة التي تربط التضخم بباقي المتغيرات الاقتصادية وكذا اتجاه هذه العلاقات.

– معرفة ودراسة طبيعة العلاقة السببية الثنائية بين سعر الصرف والتضخم والمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة في الجزائر في المدى الطويل وفق العلاقة السببية المطورة من قبل (Toda and Yamamoto, 1995)

4.1 منهجية الدراسة: من أجل معالجة الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي عند تقديم المعلومات الأساسية ، ثم منهج دراسة حالة عند تحليل العلاقة بين التضخم ومتغيرات الدراسة للفترة (1990-2019) في الجزائر.

5.1 هيكل الدراسة: من أجل الإلمام بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية:

* الإطار النظري للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف.

* تحليل معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

* الدراسة التطبيقية (التعريف بمتغيرات الدراسة، تحليل وتفسير النتائج).

6.1 الدراسات السابقة :هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، ومن خلال اطلاعنا على البعض من هذه الدراسات اخترنا التي لها علاقة مباشرة بموضوع بحثنا وهي كالآتي:

– دراسة للباحثين أحمد زغودي وشهيناز بدراوي (2018) بعنوان العوامل المؤثرة على تذبذب سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، دراسة قياسية حالة الجزائر من 1970 إلى غاية 2012 ، وهدفت الدراسة إلى تقصي أثر مؤشرات الأداء الاقتصادي على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، حيث بينت نتائج الدراسة أن كل هذه المتغيرات لها أثر ايجابي ومعنوي وإحصائيا على سعر الصرف الحقيقي، بالإضافة إلى كل من التضخم ومؤشر الاستقرار السياسي والذين اتضح أن لهما أثر سالبا ومعنويا إحصائيا.

– دراسة للباحث بوالكور نور الدين (2015) بعنوان قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري (1990–2013)، حيث هدفت الدراسة إلى أن التغيرات في سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تقود لتغيرات للمستوى العام للأسعار وحجم الأرصدة النقدية المتداولة باستخدام نموذج التعديل الجزئي، وتوصلت الدراسة إلى أن تغير في المستوى العام للأسعار يؤثر على سعر الصرف في الأجل القصير.

– دراسة للباحثين زغبة طلال والقري عبد الرحمن (2015) بعنوان دراسة العلاقة السببية بين تقلبات سعر الصرف والتغير في المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1980–2014، هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين تقلبات سعر الصرف والتغير في المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1980–2014 باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل من سعر الصرف نحو المستوى العام للأسعار.

– دراسة Kara and Nelson (2002) بعنوان The exchange rate and inflation in U.K حيث ربطت الدراسة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في بريطانيا باستخدام منحنيات فيليبس لتوضيح العلاقة بينهما، حيث كانت النتيجة أن تضخ أسعار المستهلك والتغيير في سعر الصرف الاسمي يعطيان نفس النتيجة.

2. الإطار النظري للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف:

إن من أهم فرضيات المدرسة الكلاسيكية أن كلا من سعر الصرف والتضخم ظاهرتان نقديتان تتأثران بشكل رئيسي بمعدل نمو رصيد النقد في الاقتصاد (حسين، 1997، صفحة 334)، فقد أخذ الاقتصادي فريدمان على عاتقه إعادة الحياة لنظرية كمية النقود التي صاغها الاقتصادي فيشر، حيث يرى فردمان أن حركات الأسعار تعكس التغيرات في كمية النقود، وأن هناك علاقة واضحة، بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الإنتاج وحركات الأسعار (سامي، 1990، صفحة 1383).

ويقول فريدمان " ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس، وقد أشار إلى ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من وحدات الناتج وتغيرات الأسعار وجود عاملين هما:

–تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرًا مستقلا، ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض وذلك بسبب انخفاض كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.

–تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها بالنسبة لدخولهم والتي تتوقف على:

أ –مستوى الدخل الحقيقي للفرد، لذلك فإنها تزداد بزيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه.

ب –تكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الأصول الأخرى غير النقود كشكل من أشكال الثروة التي يتخلى عنها الفرد نتيجة الاحتفاظ بالنقود (سامي، 1990، صفحة 801).

ويرى فريدمان أنه للحفاظ على الاستقرار في النمو والاستقرار الاقتصادي فإنه يجب التناسب بين معدل نمو كمية النقود ومعدل الإنتاج وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار، وهذا يتطلب سنويًا وذلك لتجنب التضخم والانكماش زيادة في كمية النقود من 03% إلى 05% (الحسين، 2011، صفحة 62)، ومنه يتضح أن الزيادة في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا يجعل السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وهو ما يؤدي لزيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات، مما يعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وهذا يؤدي لانخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل ارتفاع سعر الصرف للعملات الأجنبية.

أما فيما يخص التضخم وأسعار الصرف فإن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يحدث من خلال ثلاث مصادر هي:

–**القناة الأولى** التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لجوستاف كاسل، ووفقًا لآرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله (الحسين، 2011، صفحة 68).

–**القناة الثانية** التي تأتي منها علاقة سعر الصرف بالتضخم هي قناة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها، نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة (حسين، 1997، صفحة 335).

– **القناة الثالثة** فهي أثر تغير سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، إن آثار تخفيض قيمة العملة " ارتفاع سعر الصرف الأجنبي " على المتغيرات

الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلا، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف.

ومنه يمكن القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وانخفاض كلا من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي للارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

3. تحليل معدل التضخم وسعر الصرف للجزائر خلال الفترة (1990–2019):

1.3 معدل التضخم:

لتحليل ظاهرة التضخم لا بد من استخدام بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة التضخم، وتعتبر الأرقام القياسية من المؤشرات المعتمدة في قياس التضخم وهي من أوسعها انتشارا.

ومن خلال تحليلنا لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في الجزائر كما هو مبين في الشكل رقم (01) أدناه، نلاحظ خلال الفترة من 1990 إلى 1995 ارتفاع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 17.88% سنة 1990 إلى 31.68% سنة 1992 ووصل سنة 1995 إلى 29.79% ، ويمكن إرجاع الارتفاع إلى انخفاض العملة في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994، وهذا من خلال رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية المدعمة، ثم سجل معدل (CPI) خلال الفترة 1996-1999 انخفاض مقارنة بالفترة السابقة ، حيث انتقل من 18.7% سنة 1996 إلى 2.59% سنة 1999، ويرجع ذلك إلى انتهاج الدولة لسياسات مالية ونقدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات وتخفيض الأجور، استمر معدل (CPI) في الانخفاض حتى قارب الصفر سنة 2000 (0.3%) وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة في إطار التعديل الهيكلي، أما خلال الفترة (2001-2009) فقد ارتفع معدل (CPI) من 4.20% سنة 2001 ليصل إلى 5.74% سنة 2009 ويرجع ذلك للتوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو، ولتسارع في أسعار السلع والخدمات، وسجل معدل (CPI) انخفاضا طفيفا سنة 2010 وصل 3.91% ليسجل أعلى معدل منذ سنة 1996 ليصل 8.93% سنة 2012 وهذا راجع للتوسع في النفقات الجارية للميزانية، وكذلك مع

انطلاق برنامج التنمية، أما خلال الفترة (2013-2019) فقد سجلت معدلات منخفضة (CPI) مقارنة بالفترات السابقة نتيجة لسياسة التقشف التي انتهجتها الدول جراء الأزمة المالية العالمية. (بن بار، 2017، صفحة 128)

الشكل رقم (01): معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر للفترة(1990-2019)

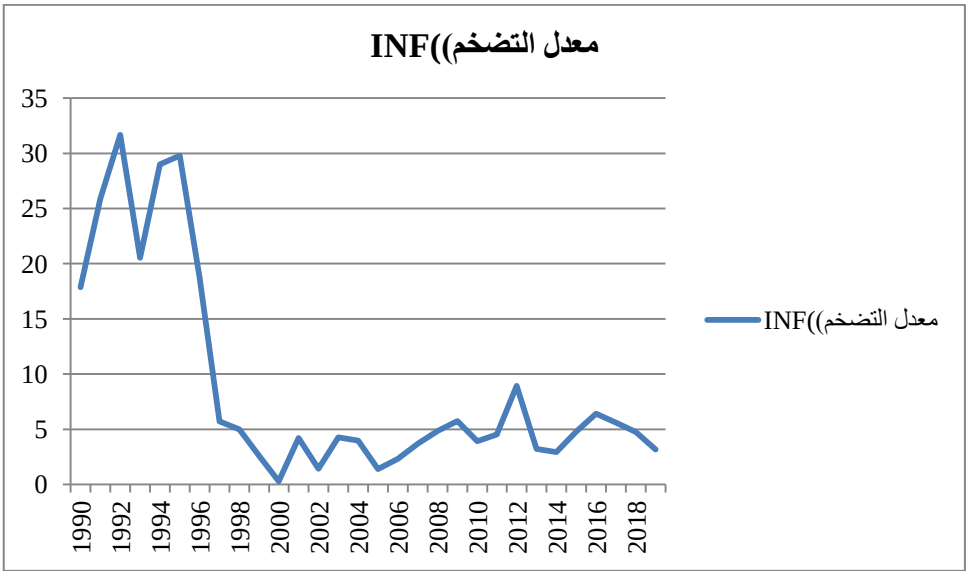

المصدر: من إعداد الباحثين وباستخدام برنامج EXCEL وباستخدام بيانات موقع البنك الدولي

2.3 سعر الصرف:

من خلال منحنى تطور سعر الصرف في الجزائر المبين في الشكل رقم (02) أدناه، نلاحظ أن أول عملية تخفيض رسمية سنة 1990، فخلال الفترة (1990-1994) انخفض الدينار بنسبة 40% حيث كان سعر صرف الدينار سنة 1990 (12.1) دج مقابل الدولار، وبلغ سنة 1994 (36دج)، وتم اللجوء إلى تخفيض الدينار في هذه المرحلة لعدة أسباب، تطبيق شروط صندوق النقد الدولي، ومحاولة تقريب سعر الصرف الرسمي بسعر الصرف الموازين ،كما أرادت الدولة تشجيع الصادرات وإعطائها تنافسية كبيرة، (منصف، 1994، صفحة 57) أما خلال المرحلة الثانية (1994-2002) فرغم التخفيض الكبير الذي عرفه الدينار سنة 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي إذ انتقلت قيمة الدينار من 36دج سنة 1994 لتصل 66.6 دج سنة 1999، ويواصل الانخفاض سنة 2000 إلى 75.3 دج مقابل الدولار أي بنسبة 8.7% مقارنة بسنة 1999 ،حتى وصلت قيمته سنة 2002 إلى 79.6 دج.

(2003-2013) خلال هذه المرحلة نلاحظ استقرار نسبي للدينار الجزائري أمام الدولار في حدود 72 دج للدولار، ويرجع ذلك أساسا إلى عمل السلطات النقدية للمحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار، أما منذ سنة 2014 إلى غاية 2019 نلاحظ خلال هذه الفترة تدهور كبير لقيمة الدينار وهذا راجع لانخفاض إيرادات الدولة نتيجة انخفاض أسعار النفط حيث بلغ سنة 2014 قيمة الدينار 80.66 دج للدولار ليواصل الانخفاض حيث سجل سنة 2019 (119.7دج) مقابل الدولار نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية في أوروبا حيث تمثل التجارة مع أوروبا 50% من التجارة الخارجية الجزائرية، الأمر الذي أثر سلبا على الميزات التجاري وتراجع احتياطات الصرف من العملة الصعبة. (بورحلي و علاوي، 2019، صفحة 31)

الشكل (02): سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

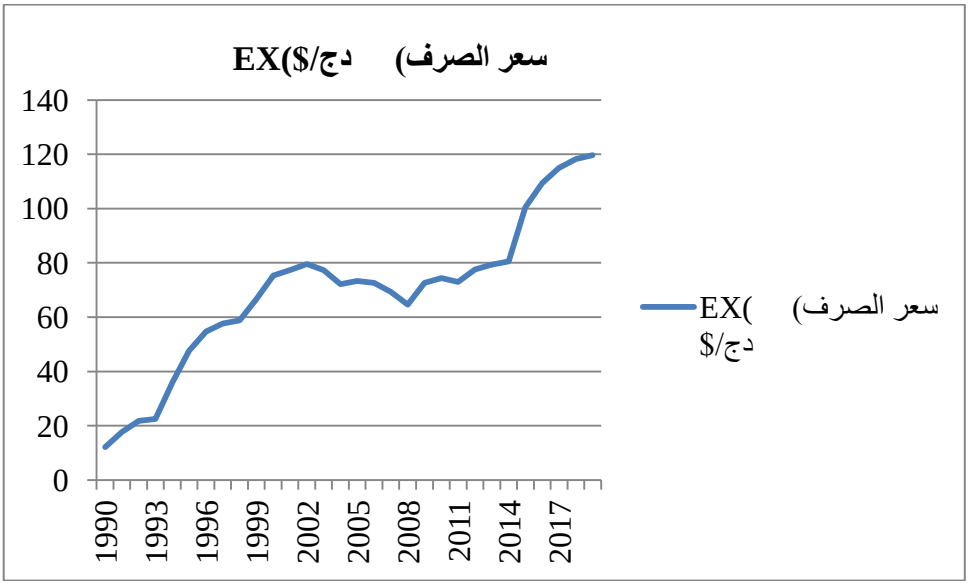

المصدر: من اعداد الباحثين وباستخدام برنامج EXCEL وباستخدام بيانات موقع البنك الدولي

4. الدراسة التطبيقية:

في هذه المرحلة سنعتمد على الدراسة القياسية الاقتصادية من أجل تحديد العلاقة بين التضخم و سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2019، حيث اعتمدنا على معطيات البنك الدولي وعلى هذا الأساس تم التركيز على المتغيرات التالية:

1.4 توصيف متغيرات الدراسة:

قمنا باختيار المتغيرات التالية:

– **معدل التضخم**: تم قياسه من خلال تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسلع والخدمات خلال فترة الدراسة، ونرمز له لهذا المتغير بالرمز (INF)

– **معدل سعر الصرف**: وهو التغير الحاصل في قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) مقابل الدولار الأمريكي ونرمز لهذا المتغير بالرمز (EX).

– **الناتج المحلي الإجمالي**: مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها عن طريق عوامل الإنتاج الوطنية خلال فترة زمنية معينة ونرمز له لهذا المتغير بالرمز (GDP).

– **الإنفاق الحكومي**: وتشمل نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وجميع النفقات الحكومية الجارية من سلع وخدمات، وتساهم النفقات العامة في خلق الثروة المعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي ونرمز لهذا المتغير بالرمز (G).

– **الواردات**: تشمل كل السلع والخدمات المنقولة من الخارج إلى الداخل، ونرمز لهذا المتغير بالرمز (M).

باستخدام البرنامج الإحصائي EViews.9 سنقوم بتحليل الآثار المتبادلة بين متغيرات الدراسة حيث تم استخدام بيانات المتغيرات للفترة من 1990–2019 للجزائر، وبالصيغة اللوغاريتمية.

2.4 اختبار استقرارية المتغيرات:

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن والمرتب ترتيبا تصاعديا عبر الزمن (شيخي، 2012، صفحة 195)، وتعد سلسلة زمنية ما مستقرة (Stationary) إذا تحققت الخصائص التالية : (عطية، 2000، صفحة 648)

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن ..... $E(Y_t) = U$

- ثبات التباينVariance عبر الزمن..... $\sigma^2 = var(Y_t) = E(Y_t - U)^2$

- أن يكون التباين المشترك Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية (K) بين القيمتين (Y_t) و (Y_{t-1}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.....

$$cov(Y_T, Y_{t-k}) = \sum(Y_t - U)(Y_{t-k} - U) = Y_k$$

حيث أن U الوسط الحسابي، σ^2 التباين، Y_k معامل التغاير.

وسنقوم بذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF)، وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة حصلنا على النتائج الموجودة في الجدول (01)

جدول (01) اختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة للجزائر (1990–2019)

المتغيرات	المستوى						الفرق الأول					
	A		B		C		A		B		C	
	t محسوبة	T الجدولية	t محسوبة	T الجدولية	t محسوبة	T الجدولية	t محسوبة	T الجدولية	t محسوبة	T الجدولية	t محسوبة	T الجدولية
LOGINF	-2.47	-2.96	-2.61	-3.57	-1.48	-1.95	-7.93	-2.97	-7.86*	-3.58	-8.00	-1.95
LOGEX	-4.96	-2.96	-3.85	-3.57	2.68	-1.95	-3.89	-2.97	-4.05*	-3.58	-3.53	-1.95
LOGGDP	-0.34	-2.96	-2.14	-3.57	1.30	-1.95	-5.12	-2.97	-4.94*	-3.58	-4.65	-1.95
LOGG	-3.64	-2.96	-3.18	-3.57	3.68	-1.95	-4.30	-2.97	-5.07*	-3.58	-2.08	-1.95
LOGM	-1.08	-2.97	-4.56	-3.62	1.34	-1.95	-4.60	-2.97	-4.45*	-3.58	-4.19	-1.95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

A: بوجود حد ثابت فقط

B: بوجود حد ثابت واتجاه عام

C: بدون حد ثابت واتجاه عام

*: معنوية عن المستوى 05%

نلاحظ من خلال النتائج السابقة الجدول رقم (01) أن كل السلاسل المدروسة، غير مستقرة عند المستوى بل استقرت بعد أخد الفرق الأول، وبالتالي فهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما يتوافق وأغلب المتغيرات الاقتصادية والتي لا تستقر عادة عند المستوى كونها على علاقة مع الزمن، والقيم المتزايدة لهذه المتغيرات خلال الزمن أحسن دليل على ذلك.

3.4 اختبار التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين القيمتين ثابتة عبر الزمن (عطية، 2000، صفحة 670)، وبما أن المتغيرات لها نفس رتبة الاستقرارية (الفرق الأول)، سنقوم باختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والذي يتضمن اختبارين هما اختبار الأثر، واختبار الإمكان

الأعظم، إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل أم لا، وبما أن النموذج يحتوي على خمسة متغيرات داخلية فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا فانه يوج أكثر من متجه للتكامل المشترك فيما بينهم، وكانت النتائج مبينة كما في الجدول(02).

جدول رقم(02): اختبار التكامل المشترك co–integration test لجوهانسن

القيمة الاحصائية(Statistic value)	القيمة الحرجة (Critical value)
اختبار الأثر Trece test	
101.78 *	69.81
63.76 *	47.85
33.06 *	29.79
6.61 *	3.84
اختبار الامكان الأعظم Maximum eigen value test	
30.70 *	27.58
03.84 *	06.61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

*: معنوية عن المستوى 05%

من الجدول (02) نلاحظ أن نتائج اختبار جوهانسون توضح وجود 04 متجه للتكامل المشترك وذلك حسب اختبار الأثر، ومن ثم نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 05%، أما اختبار الإمكان الأعظم لجوهانسون يوضح وجود 02 متجهين للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 05 %، وهذا يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

4.4 اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات:

1.4.4 العلاقة السببية في الأجل القصير(اختبار جرانجر):

وهو اختبار يستخدم من أجل تحديد السببية بين متغيرات الدراسة ، لتحديد السببية فيما إذا كانت باتجاه واحد أو اتجاهين متبادلين أو أن المتغيرين كلاهما مستقل عن الأخر، ويتم تحديد اتجاه السببية بين المتغيرين من خلال تقدير المعادلتين التاليتين: (علاوي و راهي، 2015، صفحة 23).

وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول(03):

جدول(03): اختبار السببية لجرانجر

Relation	F.Probability	F.Statistic
LOG INF→LOG EX	0.4410	0.61233
LOG EX →LOG INF	0.0188	6.28052
LOG INF →LOG GDP	0.1528	2.16874
LOG GDP → LOG INF	0.8970	0.01710
LOG INF → LOG G	0.6990	0.15285
LOG G → LOG INF	0.2972	1.13164
LOG INF → LOG M	0.4385	1.62416
LOG M → LOG INF	0.4909	1.37299
LOG EX → LOG GDP	0.0057	9.09591
LOG GDP → LOG EX	0.4643	0.55163
LOG EX → LOG G	0.1404	2.31318
LOG G → LOG EX	0.2594	1.32952
LOG EX → LOG M	0.1323	2.30595
LOG M→ LOG EX	0.0388	3.85820
LOG GDP → LOG G	0.0049	9.45164
LOG G → LOG GDP	0.0121	7.27374
LOG GDP → LOG M	0.0458	4.40130
LOG M → LOG GDP	0.9550	0.00325
LOG G → LOG M	0.0145	6.86549
LOG M→ LOG G	0.0155	6.71068

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

نلاحظ من اختبار السببية لجرانجر ما يلي:

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من EX إلى INF أي أن التغيرات السابقة في EX تفسر التغيرات الحالية فيINF .
- عدم وجود علاقة سببية بين INF و GDP أي أنهما مستقلان عن بعضهما.
- عدم وجود علاقة سببية بين INF و G أي أنهما مستقلان عن بعضهما.
- عدم وجود علاقة سببية بين INF و M أي أنهما مستقلان عن بعضهما.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من EX إلى GDP أي أن التغيرات السابقة في EX تفسر التغيرات الحالية فيGDP .

- عدم وجود علاقة سببية بين EX و G أي أنهما مستقلان عن بعضهما.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من M إلى EX أي أن التغيرات السابقة في M تفسر التغيرات الحالية في EX .
- وجود علاقة سببية ثنائية بين GDP و G أي وجود علاقة منعكسة.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من GDP إلى M أي أن التغيرات السابقة في GDP تفسر التغيرات الحالية في M .
- وجود علاقة سببية ثنائية بين G و M أي وجود علاقة منعكسة.

2.4.4 العلاقة السببية في الأجل الطويل(Toda and Yamamoto):

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

تعتمد طريقة (**Toda and Yamamoto**) (**1995**) في التقدير على نموذج VAR من خلال إتباع الخطوات التالية: (توكل، 2018، صفحة 38)

- نتعرف على رتب إستقرارية السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج.
- نحدد عدد الإبطاء المناسبة لنموذج VAR.
- نضيف إلى ذلك كل المتغيرات بإبطاء هو(K+dmax)، حيث K عدد الابطاءات المقترحة و dmax هي أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج .
- يكتب النموذج الإحصائي لهذا الأسلوب من أجل متغيرين X و Y كما يلي:

$$Y_t = \alpha$$

$$X_t = \alpha$$

حيث α_1، α_2، β، λ، ϑ، δ مقدرات النموذج و U ، V حدود الخطأ بمجموع ووسط حسابي صفري لكل منهما، ويقوم هذا الاختبار المقترح باختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد علاقة سببية تتجه من X إلى Y (من المعادلة الأولى في النموذج) والتي يمكن صياغتها رياضيا كما يلي :

$$H_0: \lambda_i = 0 \; \forall \; i = 1.2.3 \dots \dots \dots . k$$

بعد إجراء الاختبار بين المتغيرات وجدنا النتائج حسب الجدول(04) المبين أدناه

جدول(04): اختبار السببية (VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests)

المتغير التابع	المتغيرالمستقل	Chi-sq	Df	Prob
LOG INF	LOG M	0.513240	1	0.4737
LOG M	LOG INF	0.937023	1	0.3330
LOG INF	LOG GDP	0.23339	1	0.6290
LOG GDP	LOG INF	0.014701	1	0.9035
LOG INF	LOG G	18.07445	8	0.0207
LOG G	LOG INF	7.185977	8	0.5167
LOG INF	LOG EX	0.203196	1	0.6522
LOG EX	LOG INF	0.142212	1	0.7061
LOG M	LOG GDP	2.377120	1	0.1231
LOG GDP	LOG M	0.210683	1	0.6462
LOG M	LOG G	10.94518	7	0.1410
LOG G	LOG M	14.29071	7	0.0462
LOG M	LOG EX	6.024670	7	0.5369
LOG EX	LOG M	24.43659	7	0.0010
LOG GDP	LOG G	4.203912	5	0.5204
LOG G	LOG GDP	15.53306	5	0.0083
LOG GDP	LOG EX	4.231165	8	0.8357
LOG EX	LOG GDP	9.682972	8	0.2880
LOG G	LOG EX	18.34112	7	0.0105
LOG EX	LOG G	3.651238	7	0.8190

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

نلاحظ من اختبار السببية (**VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests**) ما يلي:

- عدم وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين INF و M .
- عدم وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين INF و GDP.
- وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين INF و G، حيث أن G يسبب INF في الأجل الطويل، وINF لا يسبب G في الأجل الطويل.
- عدم وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين INF و EX.
- عدم وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين M و GDP.

- وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين M و G، حيث أن M يسبب G في الأجل الطويل، والعكس غير صحيح.
- وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين M و EX، حيث أن M يسبب EX في الأجل الطويل، والعكس غير صحيح.
- وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين G و GDP، حيث أن GDP يسبب G في الأجل الطويل، والعكس غير صحيح.
- عدم وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين EX و GDP.
- وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين G و EX، حيث أن EX يسبب G في الأجل الطويل، والعكس غير صحيح.

5.4 تحليل نتائج العلاقة السببية:

من خلال نتائج الجدول (03) والجدول (04) يتضح ما يلي:

– وجود علاقة سببية بين التضخم وسعر الصرف في الأجل القصير، يدل على أن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى التغير في التضخم، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فسعر الصرف يعكس الأسعار النسبية المحلية والأجنبية فارتفاع التضخم يعني زيادة الأسعار ويفسر هذا بارتفاع الأسعار العالمية مم يعكس على التضخم المحلي (تضخم مستورد).

– عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم في الأجل الطويل، يدل على أن التغيرات في سعر الصرف لا يساهم في تحديد التطورات الحاضرة والمستقبلة لمعدل التضخم، وهذا راجع إلى التسيير الإداري لسعر الصرف.

– عدم وجود علاقة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل، أي أن التطور في الناتج المحلي في الجزائر لا يساهم في تفسير التطورات الحاضرة والمستقبلة لمعدل التضخم.

– وجود علاقة سببية بين التضخم و الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، هذا يدل على أن الإنفاق الحكومي يفسر تطورات معدل التضخم ، لأن أن الزيادة في الإنفاق الحكومي (نفقات التسيير) تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

– عدم وجود علاقة سببية بين الواردات والتضخم في الجزائر، حيث أن طبيعة العلاقة بين المتغيرين لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة الواردات تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي ارتفاع التضخم (تضخم مستورد)، وهذا ما يفسر تناقض النتائج مع النظرية الاقتصادية.

– وجود علاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، إذ أن التغير في سعر الصرف يفسر التغير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر سعر الصرف كقناة أساسية لنقل تغيرات الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية.

– وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، إذ أن التغير في سعر الصرف يفسر التغير في الإنفاق الحكومي، من أجل الإبقاء على مستوى معين من التضخم

– وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والواردات في الأجل القصير والطويل، فالتغير في سعر الصرف يفسر التغير في الواردات، لأن قيمة الواردات مقدرة بالعملة الأجنبية وبالتالي فإن التغير في سعر الصرف من شأنه التأثير على قيمة الواردات.

– وجود علاقة منعكسة (تغذية عكسية) بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، إذ أن التغير في الإنفاق الحكومي يفسر التغير في الناتج المحلي الإجمالي، لأنه من مكوناته وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

– وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات في الأجل الطويل، حيث أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يفسر التغير في الواردات، فزيادة الواردات أو تمويل الواردات لا يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة العرض النقدي وإنما مرتبط في الجزائر بالعائدات البترولية وهو ما يفسر العلاقة بين المتغيرين.

– وجود علاقة ثنائية (تغذية عكسية) بين الإنفاق الحكومي والواردات في الأجل القصير، هذا يعني أن التغير في الإنفاق الحكومي يفسر التغير في الواردات، حيث أن الاقتصاد الجزائري يستورد معظم السلع والخدمات فزيادة النفقات العامة (نفقات التجهيز) يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات الموجهة إلى الاقتصاد الوطني.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على انتقال أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم في الجزائر من خلال استخدام أسلوب كمي لقياس العلاقة بين المتغيرات لمعرفة مدى تأثيرها على التضخم، قد حاولنا من خلال المحور الأول إعطاء الإطار النظري لانتقال التضخم عن طريق التغير في سعر الصرف، أما المحور الثاني قمنا بتحليل معدل التضخم وسعر الصرف للجزائر ، أما المحور الثالث تطرقنا إلى تقدير وتحليل اختبار السببية لعوامل انتقال أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2019، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– التضخم يتأثر بشكل مباشر بالمتغيرات النقدية أو المالية (ذات الصفة السعرية)،(EX ، G) في حين يتأثر بشكل غير مباشر بمتغيرات الاقتصاد الحقيقي (M،GDP).

– إن التضخم في الاقتصاد الجزائري له أسباب داخلية وخارجية، فالخارجية نتيجة لانعكاس للتطور الذي يحدث في حجم التجارة الخارجية وينشأ نتيجة ارتفاع الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية(التضخم المستورد)، أما الداخلية فينتج من خلال الزيادة في الإصدار النقدي من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي.

– الجزائر بلد ريعي بامتياز يعتمد على تصدير المحروقات فإيراداته المصدر الوحيد لميزانية الدولة، فأي تقلب في أسعار المحروقات ينعكس على قيمة العملة وبالتالي على معدل التضخم.

وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

– ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للقضاء على أحادية التصدير، وخلق بدائل لصادرات المحروقات بتنويع الاقتصاد الوطني ،و تقليص فاتورة الاستيراد من خلال كبح الواردات وذلك بتضييق هامش الأرباح وفرض قيود على المستوردات الأجنبية خاصة المنتوجات الكمالية غير الإنتاجية.

– العمل على تفعيل دور سعر الصرف وسياساته وذلك من خلال تخفيف التسيير الإداري لسعر الصرف والوصول إلى سعر صرف حقيقي.

– العمل على استقرار سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف إجمالي التكاليف التي يتحملها المجتمع، من خلال إتباع سياسة لسعر الصرف المثلى.

– إتباع سياسة استهداف التضخم من قبل البنك المركزي، من خلال جعل معدل التضخم الهدف الرئيسي خلال وضع السياسة النقدية.

– الاستقرار النقدي يتحقق من خلال التحكم في المعروض النقدي، وضبط معدلات نمو الإنفاق غير المنتج، لذا لمعالجة التضخم وجب التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

6. قائمة المراجع:

– محمد شيخي. (2012). طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الأردن دار الحامد للنشر والتوزيع، ص195

– خليل سامي. (1990). النظرية الاقتصادية الكلية. دار النهضة العربية، ص 1383.

- محمد عبد القادر عطية. (2000). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر.

- أمحمد بن بار. (2017). أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، جامعة المسيلة، ص128.

- منصف مصار.(1994). اشكالية سعر الصرف في الجزائر- التخفيض أو سعر الصرف المتعدد، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر 03 ، ص57.

- العمر حسين. (1997). تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، الرياض، مجلة الملك سعود.

- الغالبي عبد الحسين. (2011). سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

- أحمد فضل حسن توكل.(2018). دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين معدلات سعر الصرف والاحتياطي النقدي الأجنبي ففي السودان للفترة من 1975-2016 باستخدام منهجية toda and Yamamoto، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ص38.

- كامل كاظم علاوي، و محمد غالي راهي. (2015). تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق 1974-2010.جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية .

- خالد بورحلي. محمد لحسن علاوي. (2019) .تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، ص31.

التخطيط الاحترازي كاستراتيجية مقترحة لدعم سبل الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية

Precautionary planning as a proposed strategy to support ways to prevent naturel disaster risks

سفاري أسماء[*]، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، seffriasma84@yahoo.com
مخبر الجباية، المالية، المحاسبة والتأمين.
بن داية آسيا، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، bendaiaassia94@gmail.com
مخبر الجباية، المالية، المحاسبة والتأمين.

تاريخ الاستلام: 2020/12/23 تاريخ القبول: 2021/02/23 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التخطيط الاحترازي ودوره في مجابهة الكوارث الطبيعية التي تعددت أنواعها وتفاقمت آثارها فأصبحت تهدد أمن المجتمعات واستقرار الدول مخلفة خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، لذلك جاء هذا النوع من التخطيط كإجراء وقائي فرضته الحاجة وحتّمته الظروف المتغيرة.

وقد توصلت الدراسة في الختام إلى نتيجة مفادها أن المخاطر في الغالب تكون من الطبيعة أما الكوارث فهي من صنع الإنسان الذي يعمل على تعظيمها بتصرفات غير عقلانية واحتياطات غير مجدية، لذلك يجب تعظيم دور التخطيط الاحترازي وزيادة الاعتناء به كخارطة طريق للأوقات الحرجة.

كلمات مفتاحية: تخطيط احترازي، كوارث طبيعية، مخاطر، وقاية.

تصنيفات JEL : M31.، L93، L26

Abstract

This study aims to shed light on the importance of precautionary planning and its role in the face of natural disasters that have multiplied and worsened their effects and threaten the security of communities and the

[*] المؤلف المرسل

stability of states causing heavy losses of life and property, so this type of planning emerged as a preventive measure Imposed by the need and its was necessitated by changing circumstances.

The study concluded that the risks are mostly of nature and the disasters are man-mad which maximizes them with irrational actions and futile precaution which should maximize the role of this planning as a road map for critical times.

Keywords: precautionary planning; natural disasters; risks; prevention
Jel Classification Codes: L26, L93, M31

1. مقدمة:

لا تزال الحضارة البشرية تتعرض لكوارث طبيعية والتي يتزايد وقعها من حين لآخر سواء على السكان أو الدول وذلك على اختلاف البيئة التي تقع فيها وجغرافية البلد وامكانياته المتوفرة الأمر الذي يخلف أضرارا جسمية في الأرواح وعواقب اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها، وعليه فقد كان من الضروري مجابهة تلك الكوارث باختلاف المكان والزمان والحجم بالاستعداد المحكم والتخطيط الجيد فضلا على تنظيم المهام والجهود ضمن منظومة محكمة تهدف إلى التنسيق والربط ومتابعة جميع الجهات المعنية بمواجهة الكوارث وآثارها.

ومن هنا جاءت الدراسة لتسلّط الضوء على مرحلة جد مهمة من مراحل إدارة الكوارث الطبيعية وهي مرحلة الاستجابة أو ما قبل وقوع الكارثة، هذه المرحلة التي تعنى بتفعيل نوع من أنواع التخطيط ألا وهو التخطيط الاحترازي هذا التخطيط الذي يعنى بالعودة للماضي مع تفصيل للحاضر للمساعدة على التنبؤ بالمستقبل الأمر الذي جعل الاهتمام به يتزايد في الآونة الأخيرة كحل من الحلول التي يمكن الارتكاز عيها والاستناد إلى توصياتها للخروج من الأوضاع الطارئة واستعادة التوازن والحالة الطبيعية.

وللتعمق في الطرح السابق تطرح **الاشكالية** التالية: **هل يمكن اعتبار منهج التخطيط الاحترازي استراتيجية فعالة في التحوط من الكوارث الطبيعية من جهة وتفعيل أساليب إدارتها من جهة ثانية؟**

إنّ الإجابة على التساؤل أعلاه تمر عبر تقديم **الفرضية** الرئيسة التالية:

تتوقف فعالية التخطيط الاحترازي كاستراتيجية للوقاية من الكوارث الطبيعية وإدارتها على مدى كفاءة الإجراءات ونجاعة الأساليب المتبعة في تطبيق أسسه ومعاييره.

هدف الدراسة وأهميتها: لقد جاءت هذه الدراسة بهدف إبراز الدور المحوري للتخطيط الاحترازي في عملية مواجهة الكوارث الطبيعية ومجابهتها وذلك من خلال توضيح آلية العمل ومرتكزات التطبيق التي تبقى ضيقة النطاق في ظل عدم ايلاء مكانة بارزة له بالرغم من التطورات البيئية الراهنة، لذلك فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من أهمية التخطيط الاحترازي من جهة وخطورة الكوارث الطبيعية من جهة ثانية، إذ لا يمكن تصور تحقيق حياة آمنة ومستقرة اقتصاديا واجتماعيا دون ردء هذه المخاطر والوقاية منها قبل حدوثها والذي لا يمكن تحقيقه إلا بتفعيل مجال التخطيط الاحترازي وما يتعلق به.

منهجية الدراسة: بغرض الإجابة على الاشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في إطار السعي لتقديم قراءة واضحة للمادة العلمية المتناولة والإحاطة بجوانب الموضوع المختلفة.

2. الكوارث الطبيعية وآليات إدارتها

1.2 مفهوم الكوارث الطبيعية:

تعددت التعاريف التي تناولت مصطلح الكارثة الطبيعية إلاّ أن أغلبها اتّفق على تعريف أو مفهوم يدور في الغالب حول أن :

- الكارثة الطبيعية عبارة عن تأثير سريع وفجائي للبيئة الطبيعية على النظم الاقتصادية والاجتماعية، كما تعبّر عن حدث مركّز مكانيا وزمانيا يهدد المجتمع أو منطقة ما مع ظهور نتائج غير مرغوبة نتيجة لانهيار الحذر أو الحيطة التي ألّفها السكان.[1] **(عزة، 2003، ص342، 343)**
- الكارثة الطبيعية هي اضطراب في أداء المجتمع أو المجتمعات يتضمن خسائر كبيرة وآثارا سلبية على الأرواح والنواحي المادية والاقتصادية والبيئية التي تفوق قدرة المجتمع أو التجمع العمراني المتأثر على مواجهتها باستخدام موارده الذاتية.[2] **(أمانة الأمم المتحدة، 2008، ص8)**
- الكارثة الطبيعية هي قوى قاهرة غير عادية وغير منظمة تحدث بفعل الطبيعة تسبب أو تهدد بحدوث وفيات أو إصابات لعدد من الناس أو أضرار واسعة النطاق بالممتلكات وتؤثر بشدة على

الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية، وتكون الكوارث التي لا دخل للإنسان في إحداثها مفاجئة وسريعة التأثير وناتجة عن أحداث مناخية وجيولوجية.[3](**مطلك والجزائري،دس،ص39**)

2.2 خصائص الكوارث الطبيعية

لقد وضع المتخصصون خمسة خصائص وأبعاد رئيسية للكوارث توجز في النقاط التالية:

- ✓ **نطاق التأثير**: وهو الحيز أو الدائرة التي تحوي المتأثرات بهذه الكارثة، ولذلك فكلما قلّ النطاق الجغرافي للكارثة وقلّ عدد المتضررين كلما قلّ حجم الكارثة.
- ✓ **المفاجأة**: كلما كانت الكارثة غير متوقعة مكانيا وزمانيا كان التأثير أكبر وأشد وتقل معها استعدادات المواجهة.
- ✓ **بؤرة التأثير**: أي مركز الكارثة ونقطة بدايتها؛ والتي يرجع لها التأثير الكبير فكلما كانت المناطق ذات كثافة سكانية وعمرانية كبيرة كان التأثير والخسائر أكبر.
- ✓ **استمرارية التأثير**: وتدل على الفترة الزمنية التي تستغرقها الكارثة منذ بدايتها إلى غاية زوالها وهي تلعب دورا أساسيا في حجم الخسائر، فكلما زاد وقت الكارثة كانت آثارها أشد.
- ✓ **التأثير المتخلّف عن الكارثة**: يكون هذا التأثير أشد تدميرا وأكثر فتكا من الكارثة نفسها ويدل عموما على التبعات التي تخلفها الكوارث من أوبئة وأمراض، تعطل في الخدمات الأساسية وغيرها الكثير من المخلفات الخطرة على الدولة وسكانها.

3.2 أسباب تزايد الكوارث الطبيعية

تتعرض المجتمعات البشرية للعديد من التهديدات الناجمة عن الأخطار الطبيعية ولعلّ أبرزها الكوارث الطبيعية والتي ترتبط عموما بالإجراءات التي يتصرف بها الأفراد والمجتمعات تجاه التهديدات التي تواجههم حيث تتفاوت هذه التهديدات الملازمة للأخطار واحتمالات وقوع الكوارث المرتبطة بها إلى حد بعيد بفعل مستويات التعرض المحتملة والتدابير المتخذة لمنع الكوارث والحد من تأثيراتها، وترجع خطورة الكوارث الطبيعية إلى أن معظمها يحدث دون الاستعداد الملائم لمواجهتها ما يخلّف أضرارا اقتصادية جسيمة فضلا على حصد أرواح الكثيرين وهو ما يزيد من فداحة آثارها، وهو ما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم1: مراحل تحول الأخطار الطبيعية إلى أزمات

Source : **El-Lithy**,**2008**,**P1046**.

وبالتالي تتزايد آثار الأخطار والكوارث المسجلة عبر العالم وينطبق ذلك على عدد الأحداث التي تقع سنويا والخسائر المنجرة عنها، وعليه يمكن إرجاع قدر من الزيادة في الكوارث الطبيعية للأسباب التالية:[4] (**الأمم المتحدة،2018،ص33،48**)

- **تغير المناخ**: حسب تنبؤات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وفي تقرير التقييم الرابع الذي أصدره، كشف أنه بحلول (2100) يتوقع أن:
  - ✓ يزداد متوسط الاحترار العالمي على سطح الكرة الأرضية من(1.1) إلى(6.4) درجة مئوية.
  - ✓ ارتفاع منسوب سطح البحر من (18 سم) إلى (59 سم).
  - ✓ ازدياد حموضة ودفئ المحيطات مع ازدياد موجات الحر الشديد بالإضافة إلى السقوط الكثيف للأمطار الغزيرة.
  - ✓ اشتداد الأعاصير وزياد سرعة الرياح.

وحسب ذات المصدر فإن هذه التغيرات العميقة في المناخ سيصحبها العديد من الآثار والنتائج الكارثية والتي نوجز أبرزها في النقاط التالية:

- ✓ المناطق الأكثر تضررا هي كل من القارة القطبية الشمالية ومنطقة افريقيا جنوب الصحراء.

- ✓ الإضرار بالزراعة الأمر الذي ينعكس سلبا على نقص الغذاء والمياه مع ازدياد معدل الأمراض وبالتالي اضطرار الكثير من السكان للهجرة.
- ✓ ذوبان الأنهار الجليدية نتيجة ارتفاع مستويات الحرارة الشديدة مع ازدياد مخاطر انفجار البحيرات والفيضانات الكارثية مع تراجع الأنهار الجليدية في المناطق الجبلية.
- ✓ ازدياد العواصف الساحلية نتيجة ارتفاع منسوب سطح البحر ومن ثمة زيادة مخاطر الفيضانات وتهديد النظم البيئية المحمية.
- ✓ ازدياد معدلات الوفيات سواء في شريحة كبار السن أو الصغار، مع انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة وكذلك ارتفاع نسبة المعزولين اجتماعيا وكل ذلك بسبب التغيرات الكبيرة التي ستطرأ على المناخ في السنوات القادمة.

وأخيرا يمكن القول أن الكوارث الطبيعية السنوية تسبب خسائر كبيرة في الأرواح وتنال من المكتسبات الإنمائية أو تدمرّها فمن بين الكوارث العشر الأكثر شيوعا يتصل تسعة منها اتصالا مباشرا أو غير مباشر بالطقس أو المناخ حيث يزداد التعرض لهذه الأخيرة لأن مزيدا من السكان والأصول تتواجد في مناطق شديدة التعرض للكوارث، حيث زادت نسبة السكان الذين يعيشون في أحواض معرضة للفيضانات ب(114%) وفي المناطق المعرضة للأعاصير ب(192%)، كما يتوقع أن يزيد تغير المناخ من حدة هذه الكوارث وشدتها مستقبلا.[5] (**المنظمة العالمية للأرصاد الجوية،2019،ص01**)

- **التوسع الحضري السريع وغير المخطط**: تشهد المدن الكبرى والمناطق الحضرية توافد أعداد كبيرة من الناس والنازحين، حيث تؤكد الدراسات أنه:

- ✓ من بين كل شخصين يعيش أحدهما في المدينة، وسترتفع هذه النسبة بحلول سنة (2030) أين يتوقع أن يعيش (5 مليارات نسمة) في المناطق الحضرية من بين (801 مليار نسمة آنذاك).
- ✓ من بين كل ثلاثة أشخاص يعيشون في المناطق الحضرية يعيش أحدهم في مستوطنات مهمشة وعشوائية ومكتظة بالسكان أين تنعدم شروط الحياة الكريمة كالمرافق العامة والخدمات الصحية مثلا.

- ✓ من بين كل أربعة أشخاص يعيشون في المناطق الحضرية يعيش أحدهم في فقر مدقع، وبحلول(2030) سيعيش ثلثا البشر في المدن و(3 مليارات نسمة) في مستوطنات عشوائية.
- ✓ من بين كل (10 مدن) مكتظة بالسكان نجد (8) منها معرضة للزلازل و(6 مدن) للفيضانات والعواصف العاتية وموجات التسونامي.
- ✓ كما يشير" برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية" أن حوالي (3351 مدينة) في العالم تقع في مناطق ساحلية مما قد يعرضها لمخاطر ارتفاع منسوب سطح البحر، كما أوضح ذات البرنامج أنه من بين (10 مدن) تقع (6منها) في مناطق نشاط زلزالي.

- **الفقر**: إن انتشار الفقر وعدم الإنصاف في النواحي الاجتماعية والاقتصادية يعمل على تفاقم العوامل المؤدية لحدوث الكوارث، حيث أن:

- ✓ الفقراء هم الفئات الأكثر تضررا من الكوارث الطبيعية سواء في الدول النامية أو المتقدمة وخير مثال على ذلك (دولة هاييتي) والتي كانت الأكثر تضررا من بين دول الكاريبي في موسم أعاصير (2008) لأنها تعتبر الأكثر فقرا، نفس الأثر الذي خلفه إعصار (كاترينا) في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت آثاره جد وخيمة على المجتمعات الفقيرة مقارنة بالأكثر رفاهية.
- ✓ (53%)من المتضررين من الكوارث يعيشون في البلدان النامية مقارنة ب(1.8%) ممن يعيشون في الدول المتقدمة، كما أن (95%) ممن يلقون حتفهم جراء هذه الكوارث الطبيعية يعيشون إما في بلدان منخفضة أو متوسطة الدخل وذلك حسب تقديرات البنك الدولي.
- ✓ أكثر من نصف سكان العالم يتعرضون للضرر من الكوارث بسبب الأوضاع المعيشية والاجتماعية.
- ✓ تشير التقديرات أن حوالي مليار نسمة في العالم يعيشون في عشوائيات مهددة بالضرر جراء الكوارث.
- ✓ تبين الأبحاث الموسعة ميل الفقراء للعيش في الأماكن الخطرة (كالوديان، المنحدرات، الأراضي المستصلحة، البنايات الهشة) وذلك في ظل انخفاض تكاليف السكن بالرغم من ارتفاع احتمال

تعرضها للكوارث في الحاضر وزيادة شدتها في المستقبل.

- **التدهور البيئي:** تعمل المجتمعات المحلية على زيادة احتمال وقوع الكوارث من خلال إضرارها بالبيئة كالقضاء على الغابات والشعاب المرجانية والأراضي الرطبة التي قد توفر لها الحماية حيث نميز مثلا:

✓ أن الغابات كانت تغطي (46%) من سطح الكرة الأرضية، أما حاليا فقد تلاشى نصف هذه المساحة حيث لا يتعدى الجزء غير المتضرر من غابات الكرة الأرضية(20%).

✓ تعتبر الشعاب المرجانية مأوى ل(4/1) من الأنواع البحرية ومن الممكن فقدان(60%) على مدى(20إلى 40 سنة) القادمة.

✓ يهدد التوسع الصحراوي وتدهور الأراضي ما يقارب(25%) من سطح الكرة الأرضية حيث يتضرر أكثر من (25 مليون نسمة) بصورة مباشرة من التصحر.

4.2 إدارة الكوارث الطبيعية:

1.4.2 تعريف إدارة الكوارث الطبيعية

من بين التعريفات التي تناولت ماهية إدارة الكوارث الطبيعية نقدم ما يلي:

- هي عملية منهجية لاستخدام القرارات والتنظيم والمهارات والقدرات التشغيلية الإدارية لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وقدرات التأقلم في المجتمع والمجتمعات المحلية للحد من آثار الكوارث الطبيعية والبيئية ذات الصلة.[6] **(Bazarraghaa ,2012 ,P20)**
- مجموعة الإجراءات والخطوات الضرورية واللازمة للتعامل مع وضع غير طبيعي أو غير عادي وذلك بهدف تقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات لأقصى حد ممكن، فهي عملية طويلة تحتوي على العديد من عمليات التخطيط والنشاطات وأخذ القرارات والتجربة والممارسة وهي تغطي المسافة الكبيرة بين الإجراءات الوقائية وصولا للإجراءات العلاجية المتأخرة ولذلك فإن أي خطة مدروسة وناجحة على المستوى الوطني لإدارة الكوارث والأزمات يجب أن يتداخل معها دور العديد من الجهات ذات العلاقة.[7] **(www.najah.edu)**

- هي عملية هامة وديناميكية ومستمرة، تشمل الأعمال الإدارية الاعتيادية كالتخطيط، التنظيم، القوى البشرية والمادية، القيادة والسيطرة، وتشمل كذلك مؤسسات عديدة تعمل مع بعضها البعض للوقاية والاستعداد والاستجابة للكارثة ومعالجة نواتجها. [8](**سلطة العقبة،2009،ص 18**)

2.4.2 مراحل إدارة الكوارث الطبيعية

يعد علم إدارة الكوارث من العلوم الإنسانية الحديثة التي زادت أهميتها في العصر الحاضر، فهو علم إدارة توازنات القوى ورصد حركتها واتجاهاتها كما أنه علم المستقبل والتكيف مع المتغيرات وتحريك الثوابت وقوى الفعل في كافة المجالات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى العسكرية، لذلك فهو مطالب بالتخطيط والتحكم في ظواهر يكتنفها الكثير من الغموض، لذلك فإن فاعليته تتحدد بمدى قدرته على اكتشاف الاحتمالات والمؤشرات التي تمكّن من التنبؤ المستقبلي الذي يعين في تحديد الكوارث المتوقعة والعمل على الحيلولة دون وقوعها أو مجابهتها عند حدوثها وإزالة آثارها بعد حدوثها وانتهائها.

وبالنظر لأهمية هذا العلم فمن الواجب التعرض إلى المراحل التي يمر بها وقد تم إجمال الأساسية منها في الشكل الموالي:

شكل رقم2: المراحل الأساسية لإدارة الكوارث الطبيعية

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على: سلامة، 2014،ص، ص: 32، 33.

وسيتم التركيز على أولى المراحل المعروضة في الشكل أعلاه وهي المرحلة المعنية بالاستعداد والتحوط من وقوع الكوارث عن طريق جمع المعلومات، التعريف بالكوارث المحتملة وخصائصها، موقعها، احتمالات

وقوعها ومن ثمة وضع خطط احترازية للمواجهة وكذلك الخطط البديلة مع الاستعداد والتدرب عليها، وسيتم التعرض لهذا بالتفصيل في المحور الموالي.

3. التخطيط الاحترازي أداة فعالة لمواجهة الكوارث الطبيعية

1.3 مفهوم التخطيط الاحترازي:

قبل التعرض لمفهوم التخطيط الاحترازي نعرج إلى تعريف التخطيط فهو: "عملية ديناميكية تتضمن عناصر ومتغيرات كثيرة داخل المنظمة أو خارجها وكذلك الأهداف، فهو عملية منظمة تتضمن درس الماضي والتنبؤ بالمستقبل في ضوء تحليل الوضع الراهن والاتجاهات والتطورات السابقة."[9] **(مريم،دس،ص02)**

أما بالنسبة **للتخطيط الاحترازي** أو **التخطيط لمواجهة الكوارث** فيعرّف على أنه:

- الاستعداد الدائم لمواجهة الكارثة المحتملة الحدوث بكافة الخدمات والتدابير التي تتطلبّها الحالة مع ضرورة التنسيق المبدئي بين الأجهزة والخدمات المعنية بالكارثة لتحديد دور كل منها وأسلوب التعاون بينها وتحديد أولويات الإجراءات العاجلة اللازمة لمواجهة الكارثة ثم إزالة آثارها وإعادة الحياة الطبيعية مرة أخرى ووضع خطط بديلة يتم تنفيذها في حالة تعطل تنفيذ الخطط الأصلية بما يكفل السيطرة على الموقف.
- يدل التخطيط الاحترازي على جميع السياسات والاستراتيجيات والتدابير التي يمكن أن تجعل الناس والقرى والمدن والبلدان أكثر قدرة على التصدي للأخطار والحد من المخاطر والقابلية للضرر المتأتي من الكوارث. [10] **(الأمم المتحدة،2018،ص16)**
- القدرة على جمع خيوط التهديدات ووصلها وإدراك الآثار المترتبة عن كل عمل وإجراء وليس فقط المتعلق بالتهديد الذي يُبحث وإنما في جميع انعكاساته وتفاعلاته مع سائر التهديدات وسائر القطاعات في الدولة بل وفي العالم المحيط بالدولة. [11] **(سلامة،2014،ص24)**

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التخطيط الاحترازي يركّز على نقطتين أساسيتين هما:

- ✓ تحقيق الاستعداد الدائم لمواجهة الكوارث بأكبر قدر من التنسيق بين الأجهزة والخدمات

المعنية لمواجهة الكارثة للحد من الخسائر.

- ✓ تحديد الواجبات العامة والخاصة للأجهزة المختلفة والتي تمكّنها من المشاركة في أعمال الوقاية والانقاذ والحد من الخسائر وإعادة الأوضاع لحالتها الطبيعية.

2.3 أنشطة التخطيط الاحترازي وأهدافه:

1.2.3 أنشطة التخطيط الاحترازي

التخطيط الاحترازي هو بناء تصور شامل لعملية التخطيط الوقائي من الأخطار والكوارث المرتبطة بها وتقليل الآثار الناجمة عنها وذلك من خلال عدة أنشطة رئيسية تتمثل في:[12](**El-Lithy,2008, P1046**)

- **بناء قاعدة معلومات وبيانات:** وذلك عن طريق جمع المعلومات والبيانات الأساسية من المواقع والمناطق المحتمل تعرضها للأخطار اعتمادا على مصادر مختلفة بهدف التوصل إلى حصر شامل ودقيق عن هذه المناطق باستخدام برامج ونظم معلومات رقمية وجغرافية حديثة.
- **الاستشعار والانذار بقرب وقوع الخطر:** وذلك بالاستفادة من النظم الخبيرة والبرامج الحديثة التي تمكّن من الحصول على مؤشرات تنذر بقرب وقوع الخطر ورصد التغيرات الدالة على توقّع حدوث خلل سواء ما يتعلق بالأخطار الطبيعية أو الكوارث.
- **التخطيط الوقائي:** والذي يعتمد على تحديد مناطق الأخطار المتوقع حدوثها مع توفير مناطق بديلة لنقل الأنشطة الحالية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية والحد من الكوارث المتوقعة حال حدوثها.

2.2.3 أهداف التخطيط الاحترازي:

يهدف التخطيط الاحترازي إلى:[13] (**المركز الوطني للمعلومات اليمني، ص6**)

- ✓ التقليل من المخاطر بالرفع من كفاءة الاستجابة (أي تفعيل ردة الفعل) وقت وقوع الكارثة بتقديم خطط فعالة؛
- ✓ تقليل حدوث الكوارث التي يمكن تلافيها، والحد من تأثيرات الكوارث المحتملة؛

- ✓ دعم البنى التحتية لمواجهة الأخطار وتقليل التأثر بها؛
- ✓ تلافي احتمال زيادة فقر الأسر التي تفقد أصولها وممتلكاتها وسبل معيشتها أثناء الكوارث؛
- ✓ تلافي وتقليل خطر انقطاع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التوازن في تخصيص الموارد والمساعدات وعمليات الاصلاح؛
- ✓ التخفيف من الأضرار والوقت اللازم لاستعادة النشاط.

ولتحقيق هذه الأهداف فالأمر يتطلب:

- تقييم دقيق للمخاطر الرئيسية المحتمل التعرض لها؛
- زيادة الوعي الواقعي بالموارد والإجراءات الموجودة فعلا؛
- الالتزام بمواصلة تعزيز توصيات الخطة وتنفيذها في الأشهر والسنوات القادمة؛
- الادراك والاقتناع بوجود المخاطر؛
- ادراك المؤسسات والمجتمعات وصانعي القرار بأهمية إدارة الأزمة أو الكارثة مع ضرورة وضع خطط الطوارئ؛
- ضمان إحاطة الخطة بالقوانين المؤطرة والمنظمة؛
- تحديد الجهات المسؤولة على وضع وتنفيذ مهمة التخطيط.

3.3 مبادئ ومكونات التخطيط الاحترازي

1.3.3 مبادئ التخطيط الاحترازي: [14] (الهاشمي،2017،ص85)

من الأولوية بما كان التفكير في تنفيذ تدابير ملموسة للحد من مخاطر الكوارث في جميع مراحل عملية التخطيط وليس الانتظار حتى الانتهاء من تنفيذ الخطة ويجب أن تكون الأولوية بالتركيز على الأعمال التي تكون مواردها ملموسة بسرعة وهو ما يحفّز جميع المعنيين ويخلق الوعي بأهمية الحد من مخاطر الكوارث، وعندما يتم استيعاب ذلك ضمن التوافق الاجتماعي فسوف تكون الفرص أكبر للاضطلاع بهذه الإجراءات واستدامتها.

لذلك فإن تطبيق المبادئ التالية في جميع المراحل يجعل من عملية التخطيط الاحترازي أكثر فعالية:

- ✓ تشجيع الحكومات على الاضطلاع بدور ريادي في تطوير القدرات المحلية لخلق القدرة على المجابهة؛
- ✓ استخدام المداخل التشاركية وتعزيز المشاركة الكاملة للطبقات الهشة تعزيزا للنسيج الاجتماعي؛
- ✓ تطبيق مبادئ الإشراك بين الجنسين؛
- ✓ الالتزام بالمرونة والشفافية والمساءلة؛
- ✓ تحديد مسؤوليات واضحة مع إجراءات وأهداف واقعية؛
- ✓ البناء على مبادئ الاستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقدرة على المجابهة؛
- ✓ زيادة الوعي وتنمية الشعور بملكية الخطة والتي يشارك فيها المجتمع بأكمله.

2.3.3 مكونات التخطيط الاحترازي للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية:

يمكن توضيح مكونات التخطيط الاحترازي من خلال الجدول الموالي:

الجدول 1: مكونات التخطيط الاحترازي

المكون	المحتوى
الوقاية	تتضمن جميع الأنشطة اللازمة لتفادي الآثار السلبية للأخطار في الوقت المناسب.
التخفيف	وهو مختلف التدابير الهيكلية وغير الهيكلية المتخذة للحد من الآثار السلبية للأخطار الطبيعية والتدهور البيئي والأخطار التكنولوجية.
الاستعداد	أنشطة تساهم في استجابة الأفراد والمجتمعات المخططة على نحو مسبق والتي تتم في الوقت المحدد وتتسم بالفعالية للحد من آثار الأخطار الطبيعية والتعامل مع تبعات أي كارثة محتملة.
التعافي	يتضمن قرارات وإجراءات تتخذ بعد وقوع الكارثة لاستعادة الظروف المعيشية للمجتمع المحلي المتضرر أو تحسينها لاستعادة الوضع الذي كانت عليه قبل وقوع الكارثة.
إعـــــادة الإعمار	مجموعة من الإجراءات المتخذة بعد وقوع الكارثة لاستعادة وظائف الخدمات الأساسية واصلاح الأضرار المادية والمرافق المجتمعية واستعادة النشاط الاقتصادي وتدعيم الرفاهية السيكولوجية والاجتماعية للناجين من الكارثة.

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على: الأمم المتحدة، 2018،ص:16.

4.3 الخطط الاحترازية نواة التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية وإدارتها

إن التصدي للكوارث الطبيعية يعتبر من التحديات البارزة لواضعي الخطط حيث أن الخطوة الأولى

في عملية التخطيط الاحترازي لما قبل وقوع الكارثة تنحصر في التعرف الكامل والفهم الدقيق للمخاطر الطبيعية المتوقع وقوعها نتيجة لحدوث كارثة مرتقبة وصولا إلى خطة متكاملة لمواجهة الحدث الطارئ، لذا فما هي الخطة الاحترازية أو خطة مواجهة الطوارئ؟

1.4.3 تعريف الخطط الاحترازية:

تعرف الخطة الاحترازية على أنها:" وصف شامل لكافة الإجراءات التي ينبغي اتباعها قبل حدوث الأمر الطارئ وأثناء حدوثه وبعد حدوثه، على أن تكون مدعّمة بالوثائق وأن يكون قد تم اختبارها للتأكد من استمرارية عمليات المنشأة."[15] (**الحمود وآخرون،2008،ص185**)

لذلك يمكن القول أن الخطة الجيدة الإعداد تبين الترتيبات والمناهج الحاسمة الأهمية مقدما، كما أنها تنطوي على إرشادات يمكن الرجوع إليها خلال الكوارث للمساعدة على تفادي وتجاوز أي خطر.

2.4.3 عناصر اعداد خطط إدارة الأزمات والكوارث:

تعطي مرحلة ما قبل الكارثة فرصة لإعداد خطط احترازية لمواجهة أي حدث حال وقوعه، ويمثل إجراء سيناريوهات مواجهة الكوارث أحد الأساليب الناجحة لإعداد خطط المواجهة واختبار كفاءة أدائها وتبيان نقاط الضعف فيها لمعالجتها وتحسينها قبل وقوع الكارثة المحتملة، وبالتالي فإن تصميم خطط مواجهة عملياتية يتطلب مراعاة العناصر التالية للوصول إلى خطة متكاملة:[16] (**الرضيع،2011،ص14**)

- ✓ استقراء الاحتمالات المتوقعة من المتغيرات وفق الظروف الشرطية لطبيعة الحدث على أن يشمل سيناريوهات بديلة لمواجهة كل الاحتمالات؛
- ✓ تحديد الإمكانيات المادية والفنية المتوفرة لدى المؤسسات الرسمية في مختلف المستويات؛
- ✓ الوظيفية مع إجراء مسح للإمكانيات الفنية والقدرات المتوافرة لدى القطاع الخاص للاستعانة بها أوقات الضرورة؛
- ✓ توفير مخزون احتياطي من الخدمات والمواد الضرورية؛
- ✓ وضع نظام متكامل لمنهجية الإدارة أثناء الحدث مع تحديد واضح لاختصاصات ومسؤوليات كل جهة وإتاحة فرصة للسلطات التقديرية في الظروف الاستثنائية؛

- ✓ تأمين شبكة اتصالات فعالة تحقق التوجيه والتحكم في العمليات أثناء الكارثة؛
- ✓ تأمين شبكة اتصالات فعالة تحقق التوجيه والتحكم في العمليات أثناء الكارثة؛
- ✓ تحديد الأساليب المنظمة لعمليات الإنذار والتنبيه والتعبئة، الإخلاء وإعلام الرأي العام وتوجيهه.

ومما يجب الإشارة إليه هو أن المخاطر والكوارث تختلف من حيث أسباب وقوعها، قوتها، تكرارها وسعة انتشارها بالإضافة إلى خصائص البيئة التي تحدث بها وكذلك الآثار الناجمة عنها، حيث أن اختلاف الخصائص السابقة الذكر تحتم اختلاف أساليب المواجهة، لذلك فإن خصائص الخطر هي التي تحدد نوعية خطة المواجهة وسيرها والتصدي لها، وبالتالي فإن لكل خطر خطة مواجهة تتناسب مع خصائص البيئة الطبيعية والبشرية التي يقع فيها أو يهددها.

5.3 المشاكل التي تواجه التخطيط الاحترازي

تواجه عملية التخطيط الاحترازي وإدارة الكوارث الطبيعية جملة من المشاكل أبرزها:

- **الأولويات**: إن أبرز المشاكل والعراقيل التي تواجهه عملية التخطيط الاحترازي ووضع خطط المواجهة هي مشكل الأولويات، ففي ظل الكارثة يصبح الطلب على الخدمات الأساسية كالإسعافات، الأدوية، الغذاء، المأوى وغيرها أكبر من الإمكانيات المتاحة ومن ثمة يحاول المخطط أن يضع أولويات لاستخدام الإمكانيات المتاحة مما يزيد من صعوبة مهمته.
- **تداخل المسؤوليات بين الأجهزة المختلفة**: يحاول المخطط جعل عمليات المواجهة أكثر فعالية من خلال التنسيق بين جميع أنشطة المنظمات التي تواجه الكارثة.
- **تقسيم المسؤوليات إلى مهام**: يحاول المخطط توضيح كيفية تحقيق المسؤوليات التنظيمية من خلال تقسيم تلك المسؤوليات إلى مهام كل حسب مجال تخصصه.
- **التخطيط من أجل أداء المهام**: يستطيع المخطط زيادة فعالية عمليات المواجهة من خلال التركيز على الاحتياجات اللازمة لكي تنفذ المنظمة مختلف المهام الموكلة إليها ووضع أساليب تمكنها من سرعة تعبئة وحشد واحلال مواردها.

- **العلاقات بين الأجهزة المختلفة:** نظرا لأنه لا يمكن مواجهة الكارثة من خلال منظمة واحدة كان لزاما وجود تنسيق كامل بين الأجهزة في مرحلة المواجهة.

ولكي يكون التخطيط الاحترازي أكثر واقعية فإنه يجب ضبط الخطط على الأفراد وليس العكس كما يجب عدم الخلط بين التخطيط للحوادث وصياغة الخطط فكثيرا ما تعد الخطة الموضوعة أساسا للتخطيط، إلا أن الأمر الأصح هو أن التخطيط لمواجهة الكوارث يكون أكثر فاعلية باعتباره عمل متطور ودائم لذلك يجب مراعاة التخطيط لا الخطط في حال تعدلت الظروف وتغيرت الأوضاع.

4. إجراءات التخطيط الاحترازي وأهميتها في دفع مخاطر الكوارث الطبيعية

1.4 نظرة إحصائية عن مخاطر الكوارث الطبيعة لسنة 2018

تتسبّب الكوارث الطبيعية في أضرار جسيمة على شتى النواحي والأصعدة حيث تتراوح الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الأخيرة ما بين 250 بليون دولار أمريكي و300 بليون دولار أمريكي سنويا في مختلف أنحاء العالم والتي تزيد حدتها في الدول المنخفضة الدخل.[17] (**الأمم المتحدة،2015،ص8**).

ولقد كانت سنة (2018) من بين أكثر السنوات حركية في مجال الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغيرات الطقس والمناخ محدثة بذلك مجموعة من الأخطار الطبيعية التي ألحقت أضرار جسيمة لأكثر من (62 مليون شخص) أين كان النصيب الأوفر منها للفيضانات ب(35 مليون متضرر) والجفاف ب(9 مليون متضرر)[18] (**المنظمة العالمية للأرصاد الجوية،2019،ص30**)، وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 2: أهم الكوارث وآثارها سنة 2018

نوع الكارثة	الآثار الناجمة
العواصف والأعاصير	– إعصار **مانغخوت** والذي ضرب كل من الفليبين وبعض المناطق من الصين مخلفا أكثر من 2.4 مليون متضرر و134 حالة وفاة مع تأثر أكثر من 550000 هكتار من الأراضي الزراعية في الفلبين. – اعصار **سون** تين والذي أدى لفيضانات واسعة في الفيتنام نجم عنه مقتل 55 شخص. – اعصار **سوليك** في شبه الجزيرة الكورية نجم عنه فيضانات شديدة خلفت 86 قتيل. – اعصار **كبيران** في الولايات المتحدة قدرت قيمة الخسائر ب 49 بليون دولار أمريكي. – اعصار **فلورانس** والذي خلف 53 وفاة واعصار مايكل ب 49 حالة وفاة أما عن الخسائر الاقتصادية

	للإعصارين السابقين فقد بلغت 50 مليون دولار أمريكي. – اعصار **ميكونو** قرب صلالة في سلطنة عمان والذي خلف 24 حالة وفاة.
الفيضانات	–**الهند**: أسوأ فيضانات في 2018 منذ 1924 جراء سقوط أمطار غزيرة أعلى من المتوسط ب96% والتي خلفت 223 وفاة و 1.4 مليون لاجئ لمخيمات الإغاثة وأكثر من 54 مليون متضرر و4.3 بليون دولار خسائر اقتصادية. – **اليابان**: فيضانات مدمرة أين وصل معدل هطول الأمطار في ياناساي ل1025 ملم ما خلف 245 حالة وفاة و6767 منزل محطم. – **النيجر**: فيضانات نهر النيجر أدت لمقتل 200 شخص ونزوح 561000 شخص داخليا. – **كينيا**: أدت الفيضانات في كينيا لمقتل 87 شخص.
الحرارة والجفاف	– شهدت **شمال أوروبا** ما بين شهري ماي ويوليو أكثر الفترات حرارة وجفافا مع تدني مستوى سقوط الأمطار، حيث شهدت بعض الدول على غرار فلندا والنرويج والدانمارك وإستونيا معدلات حرارة قياسية ولأيام متتالية وهو حال أستراليا التي عانت لمدة 160 يوم دون أمطار. – وصلت الحرائق إلى حد غير مسبوق في **السويد** مخلفة 25000 هكتار من الأراضي المحروقة. – أدت موجات الجفاف المستمرة إلى تدفقات منخفضة في بعض أنهار أوروبا الوسطى، وهو حال نهر الرين الأمر الذي تسبب في تعطل شديد في حركة النقل النهري مع تدني وزن البضائع المنقولة ب20% إلى% 25 مقارنة ب2017. – كما سجلت **اليابان** 153 حالة وفاة بسبب موجات حرارة مرتفعة تجاوزت 41.1 درجة مئوية. – تحملت **كوريا** متاعب جمة جراء ارتفاع درجات الحرارة بانتشار الأمراض الفتاكة والخسائر الزراعية المعتبرة.
حرائق الغابات	– **اليونان**: تسببت الحرائق الكبيرة التي ضربت أثينا والتي كانت مصحوبة برياح قوية بلغت 124 كلم/سا في وفاة 99 شخص وهي أسوأ خسارة منذ 2009 تسببت فيها الحرائق في العالم. – **الولايات المتحدة**: في الوقت الذي كانت تعاني فيه الولايات المتحدة من موجة جفاف حادة اندلعت بها حرائق مهولة خلفت 85 حالة وفاة وتدمير 18000مبنى وهي أسوأ خسارة هذه الدولة منذ 100 سنة فضلا على مجموع خسائر اقتصادية بلغت 24 بليون دولار أمريكي.

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية،2019، ص،ص: 24، 28، بتصرف.

2.4 إجراءات التخطيط الاحترازي:

للحد من مخاطر الكوارث الطبيعة أو التقليل منها على الأقل فإنه يجب اتباع الإجراءات والتدابير التالية والتي تصب في مجملها في مواجهة ومجابهة أسباب تزايد الكوارث الطبيعية في الوقت الحالي:[19] **(الأمم المتحدة،2018،ص37،49)**

- **تغير المناخ:** نظرا للمخاطر الكبيرة التي ترافق تغير المناخ في الوقت الحالي مع إمكانية امتداد هذه الظاهرة الخطيرة وأضرارها الجسيمة في المستقبل فإنه بمقدور البلدان اتباع التدابير والإجراءات الاحترازية التالية:

✓ جعل الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية أولوية وطنية بإلزامية وجود مؤسسات قوية لاتخاذ القرارات ذات الصلة؛

✓ إنشاء نظم للإنذار المبكر تكون قادرة على الاتصال بجميع السكان في الوقت المناسب اتخاذا للتدابير اللازمة والملائمة لطبيعة الكارثة؛

✓ دمج مخاطر المناخ ضمن جميع عمليات التخطيط الحضري وإدارة الغابات والمياه؛

✓ دمج مخاطر المناخ في مشروعات البنى التحتية خاصة المستشفيات والمدارس ومرافق المياه؛

✓ تدعيم التنوع وإيجاد سبل جديدة للدخل لمواجهة أي طارئ والحد من تبعاته الاقتصادية والاجتماعية؛

✓ بناء آليات وتجهيز ملاجئ لانتشال السكان وحمايتهم من مخاطر الكوارث الطبيعية.

- **التوسع الحضري السريع وغير المخطط:** بالنسبة لهذا السبب والذي يساهم في زيادة مخاطر الكوارث الطبيعية ويعمل على تفاقم أضرارها فإنه يتعين على جميع البلدان:

✓ التخطيط للتوسع الحضري وتفادي البناء في المناطق المعرضة للكوارث؛

✓ وضع الحد من الكوارث الطبيعية ومخاطرها ضمن أولويات برامج التنمية مع التجهيز والسرعة في تنفيذ سياسات أكثر فعالية للتعافي من هذه المخاطر؛

- ✓ جعل نظم الانذار المبكر بالكوارث أكثر فعالية وذلك من خلال تكثيف التدريبات المنظمة وزيادة قدرة المجتمعات على التنبؤ بالكوارث والاستعداد لها والتعامل معها؛
- ✓ إشراك المعرضين للمخاطر ضمن استراتيجيات التخطيط لمواجهة الكوارث من خلال توعيتهم وتثقيفهم بالمخاطر المحدقة بهم وهو الأمر الذي يعمل على زيادة قدراتهم على الاستجابة للكوارث وقت حدوثها بما يقلل المخاطر ويدني الخسائر.

- **الفقر**: تتجلى أهمية التخطيط الاحترازي في الحد من الفقر ذاته من جهة وتقليل أضراره كسبب من أسباب زيادة الكوارث الطبيعية في الوقت الحالي وذلك من خلال:

- ✓ توفير نظم الانذار المبكر الكاملة لأشد الفئات فقرا بالإضافة إلى تعزيز تدابير الاستعداد مع توفير إمكانية الوصول للآليات المالية التي تمكّنهم من حماية ممتلكاتهم وأصولهم؛
- ✓ إشراك المجتمعات المحلية الأكثر فقرا في بناء قدراتها لمقاومة الكوارث باعتبارها أكثر الفئات تعرضا للمخاطر؛
- ✓ وضع برامج للتنمية الحضرية والتي تعمل على الحد من تنامي المستوطنات العشوائية سواء في المدن أو في المناطق المهددة.

- **التدهور البيئي**: يدخل التدهور البيئي في صميم أعمال التخطيط الاحترازي وذلك من خلال:

- ✓ تخطيط استخدام الأراضي بالاستعانة بمناهج خاصة بالنظم البيئي؛
- ✓ تفعيل إدارة الغابات للحد من مخاطر الحرائق؛
- ✓ تحديد وحماية المناطق العازلة الطبيعية كالغابات والأراضي الرطبة والشعاب المرجانية.

5. خاتمة

جاءت هذه الورقة البحثية لدراسة موضوع" التخطيط الاحترازي كاستراتيجية مقترحة لدعم سبل الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية" والإجابة على تساؤله الرئيسي التالي" هل يمكن اعتبار منهج التخطيط الاحترازي استراتيجية فعالة في التحوط من الكوارث الطبيعية من جهة وتفعيل أساليب من جهة ثانية؟"

وذلك إدراكا بخطورة هذه الكوارث والتي تؤدي في مجملها إلى حصد أرواح العديد من البشر وتسبب الدمار لشتى البنى والمرافق الحيوية.

وقد توصلت هذه الدراسة لعدة **نتائج** أبرزها:

- ✓ تهدَّد الطبيعة بمخاطر جسيمة تتحول إلى كوارث كبيرة بسبب سوء التعامل معها والتخطيط لها، ذلك أن الفشل في التخطيط هو تخطيط للفشل؛
- ✓ لا يقتصر التعامل العلمي مع الكوارث الطبيعية حين حدوثها ولكن ذلك يكون من خلال التصور المسبق لها والاستعداد المبكر لحدوثها؛
- ✓ يعتبر التخطيط الاحترازي قراءة للماضي وتفصيل في الحاضر وتصور للمستقبل لذلك فهو يعد إجراء وقائيا لتلافي المخاطر وتقليل حدوثها؛
- ✓ يساعد التخطيط الاحترازي على تهيئة الأفراد والدول ما يجعل البيئة والمحيط الذي تقع فيه الكارثة أكثر قوة وتماسكا لأي مفاجئة طبيعية قد تحدث.
- ✓ وضع خطة محددة وفعالة لمواجهة الكوارث يستلزم التحديد الدقيق لاحتمالات حدوثها مع توقع حجمها والأماكن الأكثر تعرضا.

واستنادا للنتائج السابقة نقدم **الاقتراحات** التالية:

- ✓ ضرورة إعداد خطط وطنية شاملة للطوارئ بالإضافة إلى خطط استجابة خاصة تتلاءم مع طبيعة كل تهديد مع توفير الإمكانيات اللازمة لتطبيقها بفعالية بالإضافة إلى ضرورة اختبارها بشكل دوري وممنهج؛
- ✓ ضرورة تقييم خطة المواجهة بعد وقوع الكارثة للتأكد من مدى تحقيقها لأهدافها ومن ثمة اتخاذ التدابير اللازمة لتعديلها؛
- ✓ ضرورة بناء قواعد للبيانات ونظم للاتصالات لإدارة الكوارث فضلا على تكوين كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع الكوارث الطبيعية؛
- ✓ ضرورة فتح قنوات داعمة ومخصصة لإدارة الكوارث الطبيعية مع تحديد موازنات مالية خاصة للتمكن

من توفير المستلزمات الضرورية؛

✓ ضرورة توعية السّكان بمخاطر الكوارث الطبيعية مع توضيح كيفية التعامل معها.

6. قائمة المراجع:

- **الأطروحات :**

– خالد وليد جمعة الرضيع، مدى الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث دراسة مسحية على ضباط جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2011 .

– عمار محمود سلامة، التخطيط لمجابهة الكوارث تقييم خطة الاستجابة للطوارئ في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،2014.

– حسين مريم، "مبادئ الإدارة الحديثة"، الفصل الرابع، جامعة البترا.

- **المقالات:**

– أحمد عبد الله عزة، إدارة الكوارث الطبيعية مع تطبيقات على الزلازل والسيول، مجلة كلية التدريب والتنمية، ع 9،2003.

– حامل باقر مطلك وحيدر محمد جواد جاسم الجزائري، إدارة كوارث فيضانات والسيول في منطقة بحر النجف، مجلة البحوث الجغرافية، ع 27، دس.

– مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، دور القوانين والتشريعات الدولية والمحلية في مواجهة أزمات الكوارث، مجلة العلوم الإنسانية، م18، ع1 ،2017.

– تركي راجي الحمود وآخرون، التخطيط لمواجهة الطوارئ الخاصة بأنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الأردنية دراسة استطلاعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 21، ع 2،2008.

-Khaled M.A El-Lithy, Disasters And Crisis Management: An Advanced Approach To Deal Witch Crisis, Journal Of Engineering Sciences, Assiut University, Vol 36, No 4, 2008.

- **التقارير**

– الأمم المتحدة، الكوارث من خلال رؤية مختلفة وراء كل نتيجة سبب، دليل ارشادي للصحافيين يغطي نشاط الحد من الكوارث،2018.

– إدارة الكوارث الطبيعية، المركز الوطني للمعلومات، رئاسة الجمهورية، الجمهورية اليمنية.

– أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من أخطار الكوارث، مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، جنيف، 2008.

– بيان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن حالة المناخ العالمي في 2018، 2019.

– المنظمة العالمية للأرصاد الجوية(الطقس، المناخ، الماء)، استخدام المعلومات المناخية للحد من مخاطر الكوارث،2019.

– الأمم المتحدة، تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث،2015.

– سلطة منطقة العقبة الاقتصادية، مراجعة القوانين والتشريعات النافذة ذات العلاقة بالكوارث وإدارتها ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، مشروع دعم بناء القدرات الوطنية للتقليل من الخطر الزلزالي، العقبة، الأردن، 2009.

- Bazarraghaa Sodnom, community participation in disaster risk mitigation: a comparative study of Mongolia and japan, research-engineer, disaster research institute, magnolia,2012.

- **المواقع الإلكترونية**

-http://www.najah.edu/arabic

محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980– 2018)

دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL

The Determinants of Inflation in Algeria during the period (1980-2018) An Econometric Study by using ARDL Models

جواهرة صليحة[*]، جامعة الجزائر 3 (الجزائر) ، djouahra.saliha@outlook.fr

ششوي حسنى، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)، h.chachoua@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/30 تاريخ القبول: 2021/01/03 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الموجهة للمسار التضخمي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980–2016، ولتحقيق ذلك تم التطرق، في البداية، إلى أهم النظريات المفسرة للتضخم ولبعض الدراسات التجريبية السابقة لمحددات التضخم. بعد ذلك، تم القيام بدراسة قياسية لمعادلة محددات التضخم بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL. وقد كشف اختبار Bounds عن وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته، كما توصلت الدراسة إلى أن الناتج الداخلي الخام، الواردات وسعر الصرف هي محددات أساسية للتضخم في الأجلين القصير والطويل بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

كلمات مفتاحية: تضخم، كتلة نقدية، كتلة الأجور، ناتج داخلي خام، اقتصاد جزائري.

تصنيفات **JEL** : E31، E62، C32

Abstract:

The aim of this study is identifying the most important economic variables that drive the inflationary path in Algeria during the period 1990-2016. To achieve this goal, the main explanatory theories of inflation and

[*] **المؤلف المرسل.**

some previous studies of inflation's determinants have been discussed, and the ARDL model has been used to estimate the inflation's equation. Bounds test's results have revealed the existence of a long run relationship between inflation and its determinants, as well as this study has shown that gross domestic product, imports and exchange rate are the most important determinants of inflation in the short and long terms for the Algerian economy during the period of study.

Keywords: Inflation; Money Stock; Wages; Gross Domestic Product; Algerian Economy.

Jel Classification Codes: E31, E62, C32

1. مقدمة:

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الرئيسية لما له من تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الكلي وعلى القدرة الشرائية للأفراد، حيث نال هذا الموضوع اهتمام العديد من الخبراء والباحثين الاقتصاديين منذ عقود، وقد تضاربت وجهات النظر الفكرية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة وتحديد العوامل المسببة لها، خاصة أن هذه الأخيرة قد تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة اقتصاد كل دولة، وبحكم ضعف أوضاع الدول النامية وهشاشة اقتصادها، فإن تأثرها بالتضخم يكون أكبر من الدول الصناعية.

الجزائر كغيرها من الدول عانت من عديد المشاكل الاقتصادية على غرار ظاهرة التضخم الحاد التي حالت دون تقدمها في شتى مجالات التنمية، فالصدمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري بداية من ثمانينيات القرن الماضي، أين اتجهت أسعار البترول نحو الانخفاض ابتداءا من شهر مارس 1983 وما رافقه من انخفاض حاد سنة 1986، كانت لها أثار سلبية مست الاقتصاد الجزائري وتمثلت أهم مظاهرها في ارتفاع معدلات التضخم إلى المستوى الذي شكل إعاقة حقيقية لمسار التنمية في إطار سياسات اقتصادية غير متماسكة. كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعا في بداية التسعينيات نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري كارتفاع أسعار المواد الطاقوية والسلع الأساسية. ونظرا للارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول سنة 2005، وما أدى إليه من زيادة في الإيرادات النفطية، شجع على إطلاق الدولة لعدة برامج اقتصادية ومنه ارتفاع في معدلات كل من النمو الاقتصادي، الطلب الكلي

والتضخم. كما أن صدمة انهيار أسعار البترول 2014 قد ساهمت في بروز الضغوط التضخمية في الفترات الموالية.

- **إشكالية الدراسة:** وفي ضوء ما سبق، تتجلى الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال التالي:

ما هي محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980- 2018) ؟

- **فرضيات الدراسة:** يتأثر معدل التضخم في الجزائر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الكتلة النقدية، كتلة الأجور، التضخم المستورد، سعر الصرف.
- **أهداف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على التضخم في الاقتصاد الجزائري، وذلك باستخدام نموذج قياسي ملائم يسمح باختبار قدرة النظريات المفسرة للتضخم في تفسير سلوك التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980- 2018).
- **الدراسات السابقة:**

دراسة " عبد الله قوري يحيى": حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2012) بالاعتماد على متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR. وتمثلت متغيرات الدراسة في المتغيرات النقدية المتمثلة في: الكتلة النقدية، معدل الفائدة وسعر الصرف، والمتغيرات غير النقدية المتمثلة في: الناتج الداخلي، كتلة الأجور، الإيرادات، النفقات. وقد توصل الباحث إلى انه في إطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم، تعتبر كتلة الأجور المحدد الرئيسي للتضخم في الأجل القصير إلى جانب الواردات، الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي على الترتيب، أما في الأجل المتوسط والطويل، فتمثلت محددات التضخم في الكتلة النقدية، الواردات، كتلة الأجور والإيرادات. (قويري يحي، 2014)

دراسة "Kamel Si Mohammed" و"Abderrezzak Benhabib": حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معرفة المحددات الرئيسية للتضخم في الجزائر باستعمال منهجية ARDL خلال الفترة 1980-2012. تمثلت متغيرات الدراسة في: التضخم المستورد، أسعار البترول، الكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري. توصل الباحثان إلى انه في الأجل القصير،

فقط العوامل الخارجية (سعر الصرف، التضخم المستورد، أسعار البترول) هي التي تؤثر على التضخم. (Si Mohammed & Benhabib, 2016)

دراسة "هبة عبد المنعم": حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحليل ديناميكية التضخم في ثلاث عشر دولة عربية خلال الفترة 1980-2011، وقد تم تطبيق اختبار Johansen لتحديد مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تجمع بين التضخم والعوامل المفسرة له، ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتحديد العوامل المفسرة للتضخم في الأجلين الطويل والقصير. وتوصل الباحث إلى أن الكتلة النقدية، التضخم المستورد وتغيرات أسعار الصرف الاسمية الفعالة تعتبر من أهم محددات التضخم في الأجلين الطويل والقصير في عدد كبير من الدول العربية خاصة تلك المصدرة للنفط. أما الإنفاق الحكومي فهو يساهم في تخفيض الضغوط التضخمية في الدول المصدرة للنفط بينما يزيد من حدتها بالنسبة للدول المستوردة له في الأجل الطويل. (عبد المنعم، 2013)

2. الإطار النظري للتضخم:

1.2 نظريات جانب الطلب:

- **التحليل الكلاسيكي للتضخم**: أهتم الكلاسيكيون، النيوكلاسيكيون والنقديون بدور النقود ودواعي إنفاقها، فالطلب على النقود، حسبهم، ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، لذلك فليس للنقود من وظيفة سوى أنها وسيط للتبادل وعليه، توجد علاقة قوية بين النقود والأسعار، فدراسة الكلاسيك للعلاقة بين النقود والتضخم ترى بأن التغير في كمية النقود المعروضة يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم. إن العلاقة بين كمية النقود (كمتغير مستقل) والمستوى العام للأسعار (كمتغير تابع) هي علاقة مباشرة وتناسبية بحيث أن أي تغير بالزيادة أو بالانخفاض في كمية النقود سيؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.
- **التحليل الكينزي للتضخم**: يفترض كينز أن مستويات الطلب الكلي الفعال تتحدد عند أي مستوى من التشغيل، ويمكن تحقيق الاستقرار بإحداث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وأي اختلال في ذلك التوازن يتحدد بتحركات مستويات الطلب الكلي الفعال بالنسبة لمستويات الاستخدام الكامل، ويُعبر عن ارتفاع هذا الطلب فوق المستوى الكامل بالتضخم. فوفقا لتحليله نجد أن زيادة الطلب

الكلي تؤدي إلى زيادة الدخل بفضل المضاعف، ويصاحب هذا زيادة في الادخار والاستهلاك ويتحقق التوازن مرة أخرى عندما يتساوى الاستثمار مع الادخار، وإن أي ارتفاع في الأسعار لن يعد تضخميا حيث يعبر فقط عن ميكانيزم جهاز الثمن في الاقتصاد الحر (بن زيان، 2010، صفحة 111). لكن إذا ازداد الطلب الكلي زيادة كبيرة تفضي بالاقتصاد إلى بلوغ مرحلة التشغيل الكامل واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع مستمر في الأسعار (الوادي, محمود حسين وآخرون، 2010، صفحة 61). لذلك، ووفقا للتحليل الكينزي، يحصل تضخم الطلب عندما يكون حجم الطلب الكلي أكبر من قيمة الناتج عند مستوى التشغيل الكامل.

- **التضخم في ظل النظرية الكمية الحديثة:** على عكس التحليل الكينزي الذي يرى أن الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي هو الذي يفسر التقلب في مستوى الأسعار، أعاد فريدمان التأكيد على النظرية الكمية التقليدية في النقود، حيث يرى أن التضخم "دائما وأينما كان هو ظاهرة نقدية"(Friedman & Goodhart, 2003, pp. 5-8) . حيث يحدث التضخم حسب تحليل مدرسة شيكاغو، نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة ومنه الدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع (نادرس قريصة، 1984، الصفحات 247-249).

يرى فريدمان أن هناك علاقة بنفس الاتجاه بين التغيرات في كمية النقود والتغيرات في مستوى الأسعار، وأن التغير النقدي هو العامل المهم في تحديد تغيرات الأسعار مستندا في ذلك على دراسة ميدانية للعلاقة مابين هذين المتغيرين خلال فترة زمنية طويلة في الولايات المتحدة الأمريكية من 1864 حتى 1979 أين لاحظ أن تخفيض كمية النقود ساهم في إيقاف الارتفاع في الأسعار، وأن الإفراط في إصدارها، على خلفية اكتشاف الذهب في كاليفورنيا واستراليا عام 1840 وجنوب إفريقيا عام 1890، قد ساهم في رفع المستوى العام للأسعار. غير أنه يرى بأن العلاقة بين العاملين لا تسير على نحو جامد، وذلك لوجود عاملين يفسران تلك العلاقة هما: تغيرات الإنتاج وتغيرات كمية النقود المرغوب الاحتفاظ بها من قبل الأفراد. حيث أبرز فريدمان إن استقرار الأسعار يتطلب تحقيق الانسجام المناسب بين معدل نمو

النقود ومعدل النمو في الإنتاج والسكان (Gilles, 1997, p. 02) من خلال الاهتمام بدور وأهمية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية وضرورة ربط النمو في كمية النقود بما يعادل النمو في الناتج الوطني الحقيقي، أي أن تنمو كمية النقود بمعدل يتراوح من 3-5%. كما إن التغيير في كمية النقود يحتاج إلى وقت طويل يمتد من ستة إلى تسعة أشهر في المتوسط، لكي يحدث أثره على الدخل والناتج ، ويحتاج إلى وقت يمتد من 12 إلى 18 شهر (Friedman & Goodhart, 2003, p. 84) ليحدث أثره على الأسعار، أي أن السياسة النقدية المتشددة بهدف كبح التضخم يكون أثرها محدودا في الأجل القصير وإنما أثرها يظهر في تخفيض الأسعار بعد مدة طويلة.

2.2 نظريات جانب العرض (التضخم بدافع التكاليف):

إذا كانت النظرية السابقة تؤكد على جانب الطلب، فإن هذه النظرية تهتم بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب وخاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج دون حدوث تغيير في حجم الطلب الكلي(Viau & Albertini, 1975, p. 29) . فقد يلجا المنتجون إلى إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح، بينما يلجأ العمال ومن خلال نقابات العمال إلى المطالبة والضغط على المنتجين وأرباب العمل لزيادة الأجور، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ثم يعمد المنتجون بدورهم إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج نتيجة زيادة الأجور، من أجل المحافظة على المعدلات العالية والمستهدفة للأرباح (Javed, 2010, p. 309)، وهكذا تستمر الزيادات في الأسعار والأجور بحيث أن منحنى الأجور والأسعار لا يلتقيان في مستوى معين ويظهر ما يسمى حلقة (أجر – سعر) (Batten, June/July 1981, p. 21). وقد يعود ارتفاع التكاليف إلى تضخم كل من الأجور، الأرباح لدى الشركات، التضخم المستورد، ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية والتوقعات (الوادي و جاسم العيساوي، 2007، صفحة 156).

كما واجهت هذه النظرية انتقادا رئيسيا يتمحور حول حقيقة أن التضخم ظاهرة مستمرة، في حين أن العوامل المؤسسية ذات أثر آني فقط، ويتركز أثرها على الأسعار النسبية وليس على المستوى العام

للأسعار، وبالتالي فلا يمكنها تغذية زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار. وفي حالة الاقتصاد المنفتح على العالم، يضاف إلى الأسباب السابقة عوامل متعلقة بالتجارة الخارجية وعلى رأسها أسعار الواردات وأسعار صرف العملة المحلية، وتزداد درجة هذا التأثير مع زيادة اعتماد الاقتصاد على الخارج لتوفير حاجياته من السلع.

3.2 النظرية الهيكلية:

تشير هذه النظرية المنسوبة إلى المدرسة الهيكلية أو البنائية، والتي يتزعمها راؤول بريتش، أنه لتفسير التضخم في البلدان النامية يجب أولا البحث عن طبيعة الخلل الهيكلي الموجود في الاقتصاد، كما أنها تؤكد أن العوامل النقدية والمالية (زيادة كمية النقود، زيادة الطلب الفعال، سوء الإدارة) هي مسببات ثانوية للتضخم، وأن العوامل الهيكلية والاجتماعية هي التي تسبب ظهور هذه العوامل (بن عيسى و بن يشو، 2015، صفحة 47). فاختلال الهيكل الاقتصادي وعدم التكافؤ في نمو كل القطاعات الاقتصادية ومستوى الإنتاجية والكفاءات العلمية (كنعان، 2012، صفحة 297) تؤدي كلها، حسب هذه المدرسة، إلى اختلالات فعلية وحقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني والى كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها (الكواز، 2010، صفحة 05).

ويمكن حصر أهم مظاهر الاختلال الاقتصادي في عجز الجهاز المالي للبلدان النامية والقيود المتعلقة بأسواق الصرف الأجنبي، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلدان النامية تزداد الفجوة التضخمية وترتفع مستويات الأسعار.

3. تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1980- 2018:

من خلال الشكل 01 والذي يبين تطور معدل التضخم من سنة 1980 إلى 2018، يمكن تقسيمه إلى المراحل التالية:

الشكل 01: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1980– 2018.

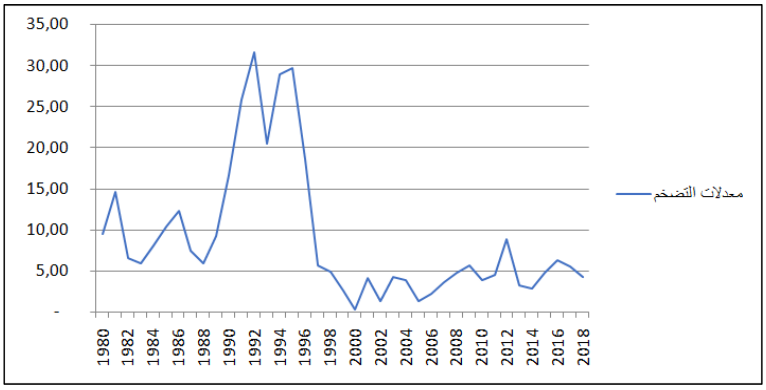

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

- **المرحلة الأولى من 1980 إلى 1989**: انطلاقا من سنة 1980 عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة، حيث تم تسجيل معدل تضخم بلغ 14.7% سنة 1981، وبالرغم من التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982-1984، إلا أنه لم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل إلى حدود 10.5% و12.3% خلال سنتي 1985 و1986 على الترتيب، ويرجع ذلك إلى الإختلالات التي أحدثها تأثير انخفاض أسعار البترول على عملية التنمية.

- **المرحلة الثانية من 1990 إلى 1996**: وهي مرحلة تحرير الأسعار حيث يلاحظ أن معدلات التضخم سجلت قيما قياسية طيلة هذه الفترة، وبلغت أعلى نسبة لها سنة 1992 بمعدل 31.7%، ويمكن إرجاع هذه الزيادات إلى عدة عوامل أهمها: التحرير الواسع للأسعار خلال الفترة 1994–1997، ورفع الدعم الحكومي عنها.

- **المرحلة الثالثة من 1997 إلى 2018**: تميزت هذه الفترة باستقرار معدلات التضخم، وهذا بسبب تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه عند الشركاء التجاريين، ونلاحظ من خلال الشكل (01) أن معدلات التضخم قد تراجعت بشكل محسوس مع بداية 1997 واستمرت في التراجع حتى اقتربت من الصفر سنة 2000، وهذا راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و1995،

وتقليص عجز الموازنة العامة إلى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي ذكرت سابقا، سجل معدل التضخم ارتفاعا سنة 2001 إذ بلغ حوالي 4.32 % ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وارتفاع الأجور كذلك ابتداءً من 2001، وهذا الارتفاع يرجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن هذه الأسعار ارتفعت عالميا بشكل ملحوظ في نفس السنة.

ويلاحظ أن معدلات التضخم كانت متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغت 1.8% ووصلت إلى 5.7% سنة 2009، تزامنا مع برنامج دعم النمو. أما سنة 2012، فتميزت بارتفاع معدل التضخم إذ بلغ 8.9% مقارنة بسنتي 2011 و2010 أي 4.5% و3.9% على التوالي، ويفسر هذا الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم، وكذا تزامنا مع انطلاق برنامج التنمية الخماسي. ثم تراجع معدل التضخم بشكل معتبر سنتي 2013 و 2014 ليتسارع من جديد سنة 2015 واستمر هذا التسارع في سنة 2016 ليبلغ 6.4% (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 35)، ليتراجع سنة 2018 ليبلغ 4.3%.

4. الدراسة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980– 2018:

في إطار القيام بالدراسة التطبيقية استخدمنا بيانات سنوية لسلاسل زمنية، وقد تم جمع المعطيات والإحصائيات الخاصة بمتغيرات الظاهرة المدروسة للفترة (1980- 2018) من خلال البيانات المنشورة من طرف بنك الجزائر، الموقع الإلكتروني للبنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات، وبناءا على موضوع الدراسة وعلى ما تم التطرق إليه من خلال النظريات الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة للموضوع فقد انحصرت تلك المتغيرات في كل من:

معدل التضخم (INF)، الكتلة النقدية (M2)، كتلة الأجور (W) ،الناتج الداخلي الخام (PIB)، الواردات الكلية (IMP)، سعر الصرف (TCH).

للإشارة فقط فإن كل المتغيرات السابقة معطاة بالقيم الحقيقية، ومن أجل دراسة العلاقة طويلة وقصيرة المدى بين المتغيرات محل الدراسة نطبق تقنية ARDL، والتي طورت من طرف Pesaran and Shin (1999) و(2001) Pesaren,Shin and Smith. تتميز هذه الطريقة بثلاث مزايا مقارنة بأساليب التكامل المشترك مثل طريقة Johansen وطريقة Engel-Granger، فهي لا تحتاج أن تكون كل المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيقها عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من الدرجة صفر أو أن يكون هناك مزيج من المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى والدرجة صفر، كما أن اختبار ARDL أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة أو المحدودة، ويسمح أيضا بالحصول على مقدرات غير متحيزة في النموذج طويل المدى. ومنه يمكن كتابة النموذج الذي يعالج محددات التضخم في الجزائر كما يلي:

$$\Delta linf_t =$$

ويسمى هذا نموذج ARDL $(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5)$ حيث: θ_1، θ_2، θ_3، θ_4، θ_5، θ_6 تمثل معلمات الأجل الطويل. α_i، β_j، γ_k، δ_n، φ_m، λ_l تمثل معلمات الأجل القصير، وتجدر الإشارة أنه ليس بالضرورة أن يكون عدد التأخيرات في الفروقات الأولى للمتغيرات متساوية، بل يمكن أن تختلف من متغير إلى آخر.

ولتحقيق التجانس بين متغيرات الدراسة ووحدات القياس؛ تم إدخال اللوغاريتم على البيانات الأصلية المدروسة.

1.4 استقرارية السلاسل الزمنية:

تمثل الخطوة الأولى لتحليل البيانات في اختبار ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أو لا تجنبا لظهور مشكل الانحدار الزائف (La régression fallacieuse)، إذ يعتبر السكون شرطا أساسيا لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية.

نقوم أولا بتحليل منحنى الارتباط الذاتي الجزئي والبسيط Correlogram للسلاسل LINF، LM2،LW، LPIB، LIMP وLTCH على الترتيب. بحيث يوضح لنا برنامج Eviews 9 نتائج دوال الارتباط الذاتي البسيط (العمود AC) ودوال الارتباط الذاتي الجزئي (العمود PAC)، الخطوط المتقطعة العمودية المبينة في الشكل هي مجال الثقة، وبالتالي كل حد (Trend) خارج عن هذا المجال فهو معنويا يختلف عن الصفر عند $\alpha = 5\%$. نلاحظ من خلال هذه الأشكال أن كل حدود معاملات الارتباط الذاتي البسيط والجزئي خارج مجال الثقة، وبالتالي نقول أن السيرورة ليست سيرورة شوشرة بيضاء، وبالتالي فالسلاسل المدروسة غير مستقرة. وذلك ما تتسم به غالبا السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF.

وقبل ذلك تم أولا تحديد مستوى تأخيرات (P) الموافق لأقل قيمة للمعايير Akaike، Schwarz كما يلي:

P=0 بالنسبة للسلاسل LINF وLM2، P=1 بالنسبة للسلاسل LW، LTCH وLIMP، P=2 بالنسبة للسلسلة LPIB.

بعد تحديد درجات التأخير لاختبارات ديكي فولور الموسعة ADF لكل سلسلة باستعانة بالبرنامج المتخصص في النمذجة القياسية Eviews 9، قمنا بإجراء اختبارات ADF للسلاسل المدروسة، وهي اختبارات استقرارية وسكون المتغيرات المدروسة، حيث تظهر نتائج هذا الاختبار أن كل السلاسل الأصلية غير مستقرة (أي تحتوي على جذور وحدوية)، لأن القيم المطلقة لـ t المحسوبة أقل من t المجدولة الموافقة لها

عند مستوى معنوية 5% (أي أن Prob < 0,05) وذلك عند النماذج الثلاثة لهذا الاختبار. وبالاعتماد على مخطط الإستراتيجية المبسطة لاختبارات الجذر الوحدوي نجد أن كل السلاسل المدروسة غير مستقرة ومن نوع DS. ومنه لإرجاعها مستقرة نقوم بإجراء فروقات من الدرجة الأولى باستعمال طريقة مصفاة الفوارق الأولية.

والجدول الموالي يبين نتائج اختبار دكي فولر بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

جدول 01: نتائج اختبار ADF على السلاسل المدروسة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

النموذج (01)	النموذج (02)		النموذج (03)				
		C		C	B		
-8.745	-8.640	-0.323	-8.526	-0.363	0.241	t	DLINF
0.000	0.000	0.748	0.000	0.718	0.810	Prob	
-2.007	-4.766	4.113	-4.928	3.601	-1.161	t	DLM2
0.044	0.000	0.000	0.001	0.001	0.253	Prob	
-1.684	-3.012	2.434	-3.161	2.336	-1.006	t	DLW
0.086	0.043	0.020	0.107	0.025	0.321	Prob	
-2.129	-3.648	2.815	-3.604	1.728	0.250	t	DLPIB
0.033	0.009	0.007	0.043	0.093	0.804	Prob	
-4.394	-4.384	0.587	-4.682	-0.998	1.457	t	DLIMP
0.000	0.001	0.561	0.003	0.324	0.154	Prob	
-4.287	-4.565	-1.415	-4.596	-1.357	0.781	t	DLTCH
0.000	0.000	0.165	0.003	0.183	0.440	Prob	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9).

وبعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى تبين أن سلاسل الفروق الأولى مستقرة لتوفرها على شرط الاستقرار وهو أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة (Prob < 0,05)، وهذا يثبت أن سلاسل المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى d(1)، ما يعني أن لهم نفس درجة التكامل.

2.4 تحديد فترات الإبطاء المثلى:

تحديد قيم (p,q_1,q_2,q_3,q_4,q_5) لنموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECM)، وذلك بتقديره عند فترات إبطاء مختلفة، واختيار النموذج الذي تكون فيه قيم المعايير Akaike وSchwarz صغرى. ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta linf_t =$$

بعد تقدير هذا النموذج عند فترات إبطاء مختلفة (p تأخذ قيم من 1 إلى 4 وq_1,q_2,q_3,q_4,q_5 تأخذ قيم من 0 إلى 4) أي تقدير 5*5*4 = 100 نموذج، استنتجنا النموذج الذي تكون فيه قيم معيار (Shc) صغرى هو النموذج ARDL (1,0,0,1,0,0).

شكل 02: أفضل 20 نموذج حسب معيار (Shc)

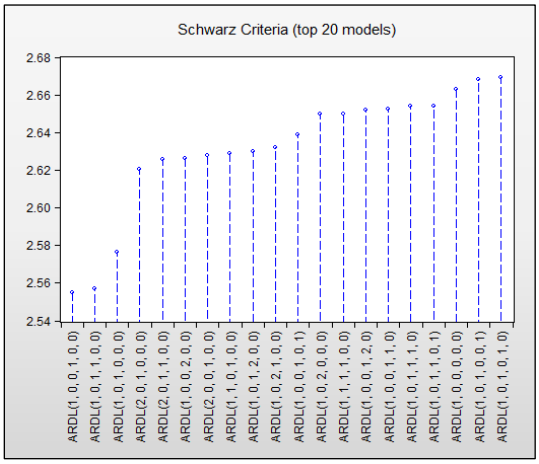

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Eviews 9.

3.4 اختبار الحدود Bounds Test:

القيام باختبار الحدود (Bounds Test) لمعرفة هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين معدلات التضخم وباقي متغيرات النموذج (تكامل مشترك). وذلك بالاعتماد على النموذج UECM المقدر.

حيث نقوم باختبار الفرضية التالية:

جاءت نتائج الاختبار كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل 03: اختبار الحدود (Bounds Test).

ARDL Bounds Test
Date: 12/19/20 Time: 00:00
Sample: 1981 2018
Included observations: 38
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	12.00235	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Eviews 9.

نلاحظ أن F المحسوبة أكبر من القيم الحرجة العليا عند مستوى معنوية 5% (12.00 > 3.79)، أي رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% وقبول الفرضية القائلة بوجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

4.4 تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL:

أكدت النتائج السابقة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل والقصيرة بواسطة نموذج ARDL.

- **تقدير نموذج الأجل الطويل:**

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع معدلات التضخم، والمتغيرات المستقلة، نقوم بتقدير معادلة التوازن للأجل الطويل الموضحة كما يلي (الملحق رقم 01):

$linf_t =$

t-statistic	2.254	-1.210	0.610	-1.870	-1.914	2.190
(Prob)	(0.090)	(0.235)	(0.545)	(0.027)	(0.065)	(0.036)

- إحصائيا نلاحظ عدم الدلالة الإحصائية لمعلمة متغيرة الكتلة النقدية وكتلة الأجور، مقابل الدلالة الإحصائية لمعلمة متغيرة الناتج الداخلي الخام وقيمة الواردات عند مستوى 5%، والدلالة الإحصائية للحد الثابت ومعلمة متغيرة سعر الصرف عند مستوى 10%. أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الخام، قيمة الواردات وسعر الصرف من جهة ومعدلات التضخم من جهة أخرى، وغيابها بين الكتلة النقدية وكتلة الأجور من جهة ومعدلات التضخم.

اقتصاديا نلاحظ:

- إشارة معامل الكتلة النقدية سالبة، تدل على وجود علاقة عكسية بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم وهذا ما لا يتوافق مع ما نصت عليه النظرية الاقتصادية. بالمقابل الإشارة الموجبة لمعامل كتلة الأجور تعكس العلاقة الطردية بين كتلة الأجور ومعدل التضخم والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية، حيث تمثل جزء من الطلب الكلي الفعال.
- إشارة معلمتي الناتج الداخلي الخام وحجم الواردات السالبة والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية، من حيث أنها تشكل جانب العرض الكلي في النموذج، وقد قدرت قيمة المعلمتين بـ 1.11- و2.28- على التوالي، بما يعني أن أي زيادة في الناتج المحلي الخام بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بمقدار 1.11%، أما بالنسبة لحجم الواردات فإن أي زيادة بـ 1% ستؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بـ 2.28%.
- إشارة معلمة سعر الصرف السالبة والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في التكاليف وفي أسعار المواد الاستهلاكية الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل عملات الشركات التجاريين، يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، بمعنى أن أي تخفيض في سعر صرف الدينار بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بـ 2.23%.

- **تقدير العلاقة القصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):**

يعكس لنا نموذج تصحيح الخطأ العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، يتم تقدير العلاقة في المدى القصير بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مؤخر لفترة واحدة، والنموذج موضح في المعادلة التالية (الملحق رقم 02):

Dli

t-statistic	-1.0217	0.5566	-2.0123	-1.8566	2.1738	-3.5356
(Prob)	(0.3151)	(0.5819)	(0.0532)	(0.0732)	(0.0377)	(0.0013)

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن بعض المعاملات غير معنوية لكن هذا لا يعني أن النموذج غير صالح، ويرجع هذا إلى عدم دقة الإحصاءات وأسباب أخرى تتعلق بالأسلوب القياسي المستخدم، بحيث أن وجود معاملات غير معنوية لا يؤثر على النموذج ككل، ومن خلال نتائج ستيودنت نجد أن معامل حد تصحيح الخطأ جاء بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار ستيودنت بالقيمة المطلقة والمساوية لـ: (3.53-) أكبر من القيمة الجدولية (1.96)، وهذا ما يؤكد على أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من معدلات التضخم والمتغيرات المستقلة.

من خلال نتائج التقدير كذلك نجد أن قيمة حد تصحيح الخطأ بلغت $(0.7253-)$، وهو يشير إلى سرعة التكيف (Speed of ajustement) من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أن سلوك معدلات النمو الاقتصادي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 1.3787 سنة $(1/0.7253)$

حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وهي تعكس نسبة تعديل مرتفعة، أما فيما يخص نسبة التصحيح فإنه في كل سنة يتم تصحيح ما يعادل (72.53%) من اختلالات توازن معدلات التضخم في الأجل الطويل.

5.4 اختبارات استقرار سلسلة البواقي والمشاكل القياسية:

ويتم ذلك عن طريق: التمثيل البياني للبواقي، اختبار مضاعف لاغرانج LM (Lagrange Multiplier)، ...

جدول 02: نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

Statistics	Estimated Value	Prob
Normality (Jarque-Bera)	23.8864	0.0000
Breusc-Godfrey Serial Correlation LM Test	1.40961	0.2654
ARCH Test	0.26103	0.6127

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 في الملحق رقم 02.

من خلال اختبارات صلاحية النموذج (الملحق رقم 02)، يتبين لنا أن سلسلة البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء، وأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين بالاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، كما تبين إحصائية LM عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، وتشير إحصائية Jarque-Bera على أن البواقي لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

6.4 اختبار استقرارية المعلمات على المدى الطويل:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدم أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد ومع المعلمات قصيرة الأمد. واتضح من الشكل رقم (04) أن النموذج يتصف بالثبات والسكون.

شكل 04: اختبار CUSUM و CUSUMSQ.

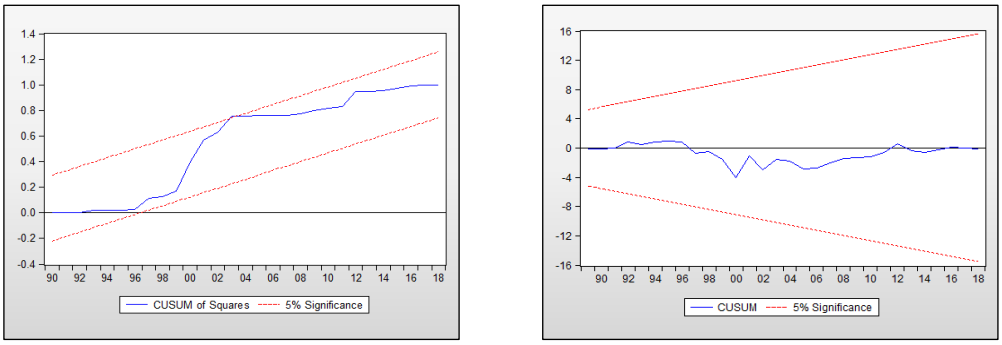

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Eviews 9.

5. خاتمة:

حاولت هذه الدراسة تحديد المتغيرات المفسرة لسلوك التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2018)، وللوصول إلى هذا الهدف حاولنا معالجة البحث من خلال جانبين، حيث تطرقنا في الجانب الأول لعرض أهم النظريات والأدبيات التطبيقية المفسرة للتضخم، بينما خصصنا الجانب الثاني للدراسة القياسية لدالة محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

بعد هذا الطرح والتحليل توصلنا إلى أن ظاهرة التضخم في الجزائر تفسر بدلالة كل من الناتج الداخلي الخام، الواردات وسعر الصرف، وهي المحددات الأساسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة. حيث وجدنا علاقة عكسية بين هذه المتغيرات ومعدل التضخم، أي أنه مع زيادة مستوى الناتج الخام، الواردات وسعر الصرف تنخفض معدلات التضخم وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي.

وبينت النتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته، وتم تقدير لنموذج تصحيح الخطأ المقيد وتوصلنا إلى أنه في كل سنة يتم تصحيح ما يعادل (72.53%) من اختلالات توازن التضخم في الأجل الطويل.كما بينت النتائج أن الناتج الداخلي الخام، الواردات وسعر الصرف هي أهم محددات التضخم في الأجلين الطويل والقصير.

6. قائمة المراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**

- بن زيان راضية. (2010). *دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- بن عيسى أمينة، وبن يشو فتحي. (2015). محددات التضخم في الجزائر والمغرب دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن. *مجلة المالية والأسواق*، جامعة تلمسان؛
- بنك الجزائر. (سبتمبر 2017). التقرير السنوي 2016 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

- عبد الله إبراهيم أحمد، ومحمد شريف بشير الشريف. (2017). محددا التضخم في السودان خلال الفترة 1977-2015 دراسة تطبيقية. *مجلة الاقتصاد والمالية*، المجلد 03 (العدد 02).
- عبد المنعم هبة. (2013). ديناميكية التضخم في الدول العربية 1980-2011. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، صندوق النقد العربي، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة.
- قويري يحي عبد الله. (2014). محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012. *مجلة الباحث*، (العدد 14).
- كنعان علي. (2012). *النقود والصيرفة والسياسة النقدية*. لبنان: دار المنهل اللبناني.
- الكواز أحمد. (2010). السياسات الاقتصادية الهيكلية. جسر *التنمية*. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (العدد 107).
- نادرس قريصة صبحي. (1984). *النقود والبنوك*. لبنان: دار النهضة العربية.
- الوادي محمود حسين ، وآخرون. (2010). *النقود والمصارف*. عمان- الأردن: دار المسيرة.
- الوادي محمود حسين، والعيساوي كاظم جاسم. (2007). *الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي*. عمان - الأردن: دار المسيرة للنشر والوزيع والطباعة.

- **المراجع الأجنبية:**

- André VIAU, et Jean Marie Albertini. (1975). *L'inflation, Seconde édition, revue et corrigée*. Paris: Edition du seuil.
- Milton Friedman, and Charles.A.E. Goodhart. (2003). *Money, Inflation and the Constitutional Position of the Central Bank*. London: IEA The Institute of Economic Affairs.
- Zahoor Hussain Javed, et al. (2010). Cost-push shocks and inflation: An empirical analysis from the economy of Pakistan, *Journal of Economics and International Finance*, Vol 02(N° 12).
- Kamel Si Mohammed, et Abderrezzak Benhabib. (2016). The Main Determinants of Inflation in Algeria: An ARDL Model. *Les chaiers du MECAS*, (N° 12).
- Dallas S. Batten. (June/July 1981). *Inflation: The Cost-Push Myth*, Federal Reserve Bank of St. Louis.

- Gilles Jacoud. (Janvier 1997). *Inflation et désinflation, Fraits, théories, politiques*. Paris: Edition de seuil.

7. ملاحق:

1.7 المحلق 01: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL (1,0,0,1,0,0)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LINF
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 0)
Date: 12/18/20 Time: 23:09
Sample: 1980 2018
Included observations: 38

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2)	-1.226328	1.200186	-1.021781	0.3151
D(LW)	0.475132	0.853534	0.556664	0.5819
D(LPIB)	-15.497580	7.701163	-2.012369	0.0532
D(LTCH)	-1.619858	0.872479	-1.856616	0.0732
D(LIMP)	-1.655656	0.761617	-2.173871	0.0377
CointEq(-1)	-0.725371	0.205162	-3.535607	0.0013

Cointeq = LINF - (-1.6906*LM2 + 0.6550*LW -1.1103*LPIB -2.2331 *LTCH - 2.2825*LIMP + 25.2941)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	-1.690621	1.397050	-1.210137	0.2357
LW	0.655019	1.072242	0.610887	0.5459
LPIB	-1.110341	0.593742	-1.870073	0.0273
LTCH	-2.233144	1.166440	-1.914496	0.0651
LIMP	-2.282496	1.041919	-2.190665	0.0364
C	25.294078	11.219437	2.254487	0.0980

2.7 الملحق 02: اختبارات صلاحية نموذج تصحيح الخطأ UECM.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.409616	Prob. F(2,22)	0.2654
Obs*R-squared	4.202854	Prob. Chi-Square(2)	0.1223

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.261032	Prob. F(1,34)	0.6127
Obs*R-squared	0.274281	Prob. Chi-Square(1)	0.6005

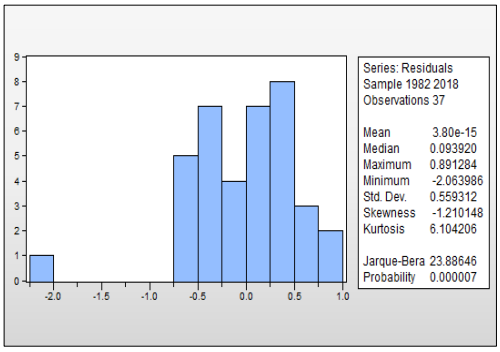

العوامل المؤثرة في الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية في الجزائر"دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من ثلاثة أقاليم جزائرية (2007–2017)"

Factors affecting the Consumed Quantity of Electricity in Algeria "Econometrics study using panel data for a sample of three Algerian regions (2007-2017)"

بن كداس صليحة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (الجزائر)، benkeddas.saliha@enssea.net

مخبر الاقتصاد التطبيقي LASAP.

تاريخ الاستلام: 2020/11/14 تاريخ القبول: 2021/01/08 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر العوامل الخارجية على الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية وكذلك تحديد إذا ما كان هنالك اختلافات تميز كل إقليم جزائري عن الآخر. استعنا بمتغيرات تفسيرية المتمثلة في درجات الحرارة المسجلة في كل إقليم وعدد مستعملي الكهرباء. استعملنا تقنية التحليل الشعاعي للمكونات الأساسية وكذلك تقنية بيانات بانل التي أشارة نتائجها إلى اختيار نموذج ذو الآثار الثابتة كنموذج المعتمد الذي سمح بإثبات أن هناك اختلافات تميز كل إقليم عن الآخر في الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية حيث قدرت معلمة كل متغير تفسيري *0.119* بالنسبة لدرجات الحرارة و*0.813* بالنسبة لعدد مستعملي الطاقة الكهربائية.

كلمات مفتاحية: طاقة كهربائية، درجات حرارة، عدد مستعملي كهرباء، إقليم، بيانات بانل.

تصنيفات JEL : C51، C52

Abstract:

This study aims to determine the impact of external factors on the amount of electrical energy consumed, as well as to determine whether there are differences that distinguish each region from the other. We used explanatory variables represented in the temperatures recorded in each region and the number of electricity users. We used the principal

component analysis technique and Panel data, the results of which indicated the choice of a fixed-effects model, which allowed us to prove the existence of the differences that distinguish each region from the other in the amount of energy consumed, where the parameters were estimated at 0.119 for the temperature and 0.813 for the number of users.

Keywords: electrical energy; temperatures; the number of electricity users; region; Panel data.

Jel Classification Codes: C51, C52

1. مقدمة:

يعتبر استعمال الطاقة إحدى أهم المواضيع المطروحة للدراسة وللمعالجة على الساحة العالمية وهذا باعتبارها من أهم الضروريات والأساسيات لمختلف أنشطة الحياة والعنصر الفعال الذي تبنى عليه حياة الشعوب وتطورها، فمعظم قطاعات المجتمع بحاجة ماسة إليها بتعدد أشكالها، غير أن الطاقة الكهربائية تعتبر أهم أشكال الطاقة في الحياة الحديثة، كونها ضرورية جدا في مجتمعنا سواء في الحياة اليومية أو في الاقتصاد (دلهوم، 2017، صفحة أ)، وعليه أصبح المجتمع لا يستطيع الاستغناء عنها والدليل على ذلك الطلب المتزايد عليها سواء من الأفراد أو المؤسسات، لهذا كرست المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز دراسات وبحوث علمية لتوفير الكمية المطلوبة من هذه الطاقة وتحسين جودة إمدادات الطاقة الكهربائية (دلهوم، 2017، صفحة ب)، ويُعد تعيين العوامل المؤثرة على الكمية المنتجة من هذه الطاقة وتحديد مدى تأثيرها عليها أحد أهم الدراسات الأكثر تداولا لدى المؤسسة والباحثين.

وعليه اخترنا دراسة الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية في الجزائر من منظور تحليلي وقياسي، وهذا بالإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ماهي العوامل التي تؤثر على الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية وما هو النموذج القياسي المفسر لها في كل إقليم ؟

وللإجابة على هذا السؤال يمكن اقتراح فرضيات التي سيتم إما رفضها أو قبولها لاحقا كمايلي :

- توجد علاقة طردية بين درجات الحرارة والكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية؛

- توجد علاقة طردية بين عدد مستعملي الطاقة الكهربائية والكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية.

أهداف الدراسة: إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر العوامل الخارجية على الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية وكذلك تحديد إذا ما كان هنالك اختلافات تميز كل إقليم جزائري عن الآخر.

أهمية الدراسة : تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الكبير الذي تلعبه الطاقة الكهربائية في مجتمعنا سواء في الحياة اليومية أو في الاقتصاد، وهذا ما جعل استعمالها إحدى أهم المواضيع المطروحة للدراسة وللمعالجة على الساحة العالمية وهذا باعتبارها من أهم الضروريات والأساسيات لمختلف أنشطة الحياة والعنصر الفعال الذي تبنى عليه حياة الشعوب وتطورها.

منهجية الدراسة : للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المقترحة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض واقع استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر وتحديد العوامل المؤثرة على الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية عن طريق استخدام تقنية قياسية المعروفة ببيانات بانل كونها التقنية الوحيدة التي تسمح لنا بالإجابة على تساؤلنا المطروح وذلك لاعتبارها مجموعة مشاهدات لأفراد (دول، شركات ...الخ) في عدة فترات زمنية، بحيث أنها تسمح للباحث في نمذجة أو دراسة الاختلافات والفوارق لسلوك الأفراد (Greene, 2002, p. 284)، وقسمنا الورقة البحثية إلى العناصر التالية :

- مقدمة
- واقع استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر
- الطريقة و الأدوات
- خطوات تقدير النماذج وتقدير النموذج المصحح
- خاتمة.

2. الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

حظي موضوع البحث بأهمية كبيرة للدراسة و النقاش خاصة في الأبحاث الأجنبية في حين نجدها قليلة في الأبحاث العربية وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

- أطروحة دكتوراه للطالبة بوهنة كلثوم بعنوان: التنبؤ باحتياجات القطاع العائلي من الطاقة الكهربائية بالجزائر للفترة 2013-2017، قامت الباحثة في هذه الاطروحة بتحديد العوامل المؤثرة في الطلب على الكهرباء للقطاع العائلي ونمذجته بالاعتماد على متغيرات من بينها: سعر الكيلواط الساعي من الكهرباء (بوهنة، 2013).

- أطروحة دكتوراه للطالبة دلهوم خليدة بعنوان: المتغير الديمغرافي في الجزائر والتنبؤ بالطلب على الكهرباء، قامت الباحثة في هذه الاطروحة باعتبار سعر الكيلواط الساعي من الكهرباء من بين العوامل المؤثرة على الكمية المطلوبة من الكهرباء لتقوم بعد ذلك بالتنبؤ بالكمية المطلوبة من هذه الطاقة (دلهوم، 2017).

- مقال علمي لـ Jaleleddine Ben Rejeb&Imen Gam بعنوان " demande Electricity in Tunisia" قام الباحثان في هذه الدراسة بتحديد العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب الكلي للكهرباء في تونس في المدى الطويل، حيث توصل الباحثان إلى أن محددات الطلب هي: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، درجة التحضر، متوسط درجة الحرارة السنوية، سعر الكهرباء للكيلواط الساعي (Gam&Ben Rejeb, 2012).

انطلاقا من الدراسات السابقة نلاحظ أن معظم الباحثين اعتمدوا على متغيرات لا تتفق مع النظام المتبع من طرف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز في توليد هذا النوع من الطاقة لتغطية الكمية المطلوبة منها، وأهم هذه المتغيرات سعر الكيلواط الساعي من الكهرباء، هذا الأخير الذي يعتبر شبه ثابت مع مرور الزمن وبتالي لا يمكن اعتباره كسلسلة زمنية يعتمد عليها في الدراسة القياسية ونلاحظ كذلك أن معظم الباحثين قاموا بدراسة هذا الموضوع على المستوى الوطني ولم يأخذوا بعين الاعتبار الاختلافات والفروقات من إقليم إلى آخر في الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية وعليه سنحاول في هذه الدراسة في محاولة سد النقائص المحتواة في هذه الدراسات وجعلها كايجابيات في دراستنا هذه.

3. **واقع استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر:** سنقوم في هذا العنوان بإظهار واقع الكهرباء في الجزائر من خلال التعليق على عدة تماثيل بيانية لها علاقة بالطاقة الكهربائية.

1.3 تطور استهلاك الكهربـاء في الجزائر:

الشكل 1: تطور الاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية

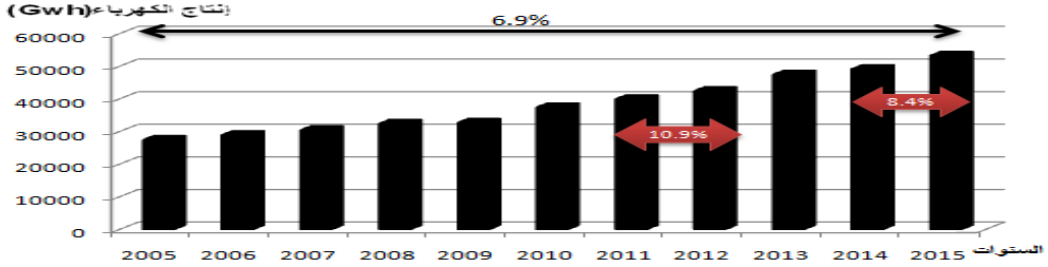

المصدر : (Gaz(CREG), 2016, p. 06)

في عـام 2015 (300 53جيغـاواط)، ارتفعـت الكميـة المسـتهلكة مـن الكهربـاء بزيـادة قـدرها 8.4بالمائـة مقارنـة بسـنة 2014 (200 49 جيغـاواط)، أي بفـارق 000 4 جيغـاواط سـاعي، وبالنسـبة للعقد (2005-2015) بشكل عام، عرفت الكمية المستهلكة من الكهرباء تطورا سنويا بنسبة 6.9 بالمائة، حيث بلغت 300 27 جيغاواط ساعي سنة 2005 لتبلغ 300 53جيغاواط في سنة 2015، أي تضاعفت تقريبا بضعف الكمية وهو ما يمثل متوسط نمو قدره 6.9بالمائة سنويا، وخلال هذه الفترة تم تسجيل الحد الأقصى بنسبة 10.9 بالمائة في عام 2012 بكمية مستهلكة مقدرة بـ 200 43جيغاواط سـاعي، لتليهـا سـنة 2014 بنسـبة 9.2بالمائـة، وهـذا الـذي يوضـحه الشـكل 1، ويمكـن إرجـاع السـبب الرئيسي لهذه الزيادة إلى إرتفاع الكمية المطلوبة لهذه الأخيرة من طرف الزبائن المقيمين، القطاع التجاري، القطاع الصناعي وقطاع النقل (Gaz, 2016, p. 06).

2.3 مؤشرات قطاع الكهرباء في الجزائر:

عرفت مؤشرات قطاع الكهرباء في الجزائر تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه المؤشرات:

- ✓ **عدد زبائن الكهرباء في الجزائر :**

نلاحـظ مـن خـلال الشـكل أدنـاه أن عـدد زبـائن الكهربـاء في تزايـد مسـتمر، حيـث بلـغ 730 382 938 36 زبون سنة 2007 ليبلغ 931 092 153 70 زبون في سنة 2016، بنسبة زياد تفوق الضعف، يمكن إرجاع السبب الرئيسي لذلك إلى النمو الديموغرافي للسكان الذي هو في تزايد

مستمر عبر الزمن نظرا لتحسن معيشتهم وبتالي يجب إنتاج الكمية الكافية من الطاقة الكهربائية لتغطية الكمية المطلوبة منها.

الشكل 2: عدد زبائن الكهربباء

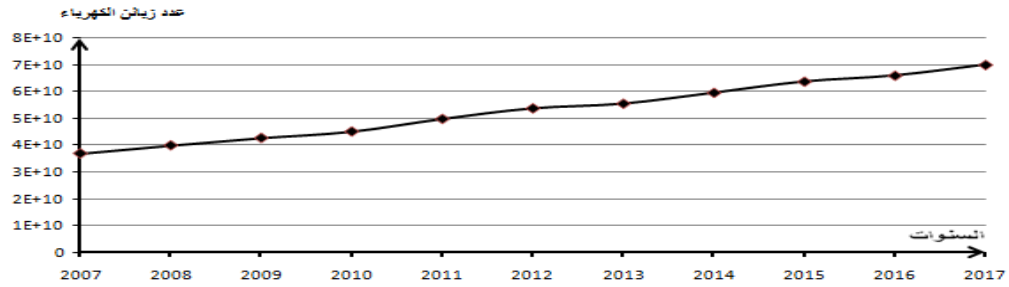

المصدر : تم الاعداد بالاعتماد على البيانات المعطاة من طرف مكتبة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز،الجزائر العاصمة.

✓ **درجات الحرارة المسجلة :**

تلعب درجات الحرارة دورا مهما في زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية وذالك لزيادة الطلب عليها خاصة خلال الفترة الصيفية وبصفة خاصة من طرف المشتركون الاعتياديين المتمثلين في العائلات، التجار والحرفيين والإدارات المتمثلين في الإدارات العمومية، التعليم والصحة، حيث ازداد معدل درجات الحرارة لفصل الصيف سنة 2016 بـ 2.92 C° حيث بلغ 26.5 C° سنة 2015 ليبلغ°C 27.4 سنة 2016، هذا ما يفسر سبب الارتفاع الضئيل للكمية المستهلكة من هذه الطاقة خلال سنة 2016 الذي قدر بـ 2.3 بالمائة مقارنة مع سنة 2015 التي بلغت نسبة زيادته بـ 6.4 بالمائة (Gaz, 2016, p. 10).

4. الطريقة والأدوات:

لا يمكننا عرض النتائج المتوصل إليها من دون التطرق إلى النموذج المستخدم في الدراسة، ومن دون وصف وتعريف كل من العينة المستعملة والمتغيرات المعتمد عليها وهذا ما سنتناوله في العنوان القادم.

1.4 النموذج المستخدم في الدراسة:

حتى نتمكن من تطبيق تقنية بيانات بانيل على المعطيات يجب التعريف بالنموذج المستخدم في هذه الدراسة مع تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة وهو كالآتي :

$$per = f(tem, nba)$$

نقوم باستخدام قاعدة بيانات مدمجة وذالك لتطبيق هذا النموذج، حيث أن عدد الوحدات المقطعية "i" المستعملة في الدراسة والمتمثلة في أقاليم جزائرية هي ثلاثة (N=3) وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة شهرية التي تساوي 132 وحدة شهرية فهي بذلك تغطي الفترة الشهرية من جانفي 2007 إلى غاية ديسمبر 2017(T=132)، وبهذا يكون عدد المشاهدات 396 مشاهدة (NxT= 396) (Trognon, 2003, p. 130)، ومنه يمكننا كتابة الصيغة الأساسية للنموذج كالتالي :

$$per_{it} = \alpha_i + \beta_1 tem_{it} + \beta_2 nba_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويلاحظ أننا قمنا باستخدام نموذج ذو معلمة تقاطعية مختلفة بين الأفراد وهذا لا يعني أننا قد حكمنا عليها سابقا بأنها مختلفة بل يمكن أن تكون مشتركة بين الأفراد، أما بالنسبة لمعلمة الانحدار فقد قمنا بفرضها على أنها مشتركة بين الأفراد أي أنها ثابتة عبر الزمن وبين الأفراد وهذا لأننا بصدد استخدام نماذج بانل في التحليل ويمكن اثبات ذلك عن طريق اختبار Hsiao للتأكد من صحة ذلك.

الجدول 1: تعريف لرموز المتغيرات المستعملة في الدراسة

رمز المتغير	Per	Tem	Nba
اسم المغير	الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية	درجات الحرارة المسجلة	عدد مستعملي الكهرباء

المصدر: من إعداد الباحثة.

2.4 وصف وتعريف المتغيرات والعينة المستعملة في الدراسة:

تعتبر المتغيرات و العينة المستعملة في الدراسة من الأدوات اللازمة لأي دراسة تطبيقية، هذا ما يوجب علينا التطرق لها بالتفصيل.

1.2.4 وصف وتعريف متغيرات الدراسة:

سنبدأ بشرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي :

– الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية (per) : تمثل المتغير التابع باعتباره المكون الأساسي للظاهرة المدروسة المراد تفسيرها، حيث أنه يقاس بوحدة الكيلواط الساعي(Kwh)، وقد تم الحصول على المعلومات حول الكمية المستهلكة من الكهرباء لكل إقليم جزائري من طرف المؤسسة الوطنية لإنتاج الكهرباء SPE.

-درجات الحرارة المسجلة (tem) : تمثل درجات الحرارة المسجلة المتغير المفسر الأول للظاهرة المدروسة، حيث أنها تقاس بوحدة السيليسيوس (C°) ومن المتوقع أن يكون تأثيرها إيجابي على الكمية المستهلكة من الكهرباء أي أن تكون لها علاقة طردية مع المتغير التابع ، وقد تم الحصول على المعلومات حول درجات الحرارة لكل الولايات الممثلة للأقاليم الجزائرية من طرف المركز الوطني للأرصاد الجوية، حيث أن بيانات هذا المتغير لكل شهر عبارة عن معدل درجات الحرارة المسجلة خلال أيام كل شهر.

- عدد مستعملي الطاقة الكهربائية (nba) : وهو يُعتبر المتغير التفسيري الثاني، حيث يُمثل مختلف أنواع زبائن الشركة من زبائن ذو التوتر المنخفض، زبائن التوتر المتوسط وزبائن التوتر المرتفع ومن المتوقع أن يكون تأثيره إيجابي على الكمية المستهلكة من الكهرباء أي أن تكون له علاقة طردية مع المتغير التابع، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير لكل إقليم جزائري من الأقاليم الثلاث الجزائرية من طرف مكتبة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

2.2.4 وصف العينة المستعملة في الدراسة :

قبل الشروع في تحديد طبيعة العلاقة الرابطة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لابد من توضيح العينة المستعملة في هذه الدراسة، التي تتكون من ثلاث أقاليم جزائرية للفترة الممتدة من جانفي 2007 إلى غاية ديسمبر 2017، وقد تم اختيار هذه الأقاليم وفقا للتقسيم المنصوص عليه للشركة الوطنية لإنتاج الطاقة الكهربائية (SPE) أي وفقا لتوزيع الولايات الجزائرية لكل إقليم ويمكن تبرير سبب اعتمادنا على الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017 بعدم وجود معطيات حول بعض المتغيرات كدرجات الحرارة المسجلة في كل إقليم وكذلك عدد مستعملي الطاقة الكهربائية بالنسبة للاقليم الغربي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2019.

وفيما يلي سيتم شرح مجموعة الأقاليم المذكورة سابقا وسبب التفريق بين هذه الأقاليم:

- إقليم الوسط الجزائري : يمثل إقليم أو منطقة الوسط الجزائري وهو مجموعة من الولايات التي تتمركز في وسط البلاد، وسبب اختيار هذا الإقليم لتمتعه بخصائص عديدة تُميزه عن الأقاليم الأخرى من عدد الزبائن المستعملين للطاقة الكهربائية وذلك لتميز هذا الأخير بكثافة السكانية وعدد من المصانع أو

المستثمرين الصناعيين الذين يتواجدون فيه، ومن درجات الحرارة المسجلة، هذه الأخيرة التي تعتبر معتدلة نوعا ما صيفا وشتاءا وهذا نظرا لقُرب معظم الولايات المكونة لهذا الإقليم من الساحل.

-إقليم الشرق الجزائري : يمثل إقليم أو منطقة الشرق الجزائري وهو مجموعة من الولايات التي تتمركز في شرق البلاد، وسبب اختيار هذا الإقليم لتمتعه بخصائص عديدة تميزه عن الأقاليم الأخرى من الكثافة السكانية وكثرة تمركز المستثمرين الصناعيين فيه وهذا لوفرة المواد الأولية بغية تخفيض تكلفة نقلها، أما الخاصية الثانية أنه يتميز بدرجات حرارة مسجلة مختلفة عن درجات الحرارة المسجلة في الأقاليم الأخرى.

-إقليم الغرب الجزائري : يمثل إقليم أو منطقة الغرب الجزائري وهو مجموعة من الولايات التي تتمركز في غرب البلاد، وسبب اختيار هذا الإقليم أنه يتميز بخصائص عديدة من عدد الزبائن المستعملين للكهرباء بمختلف أنواعهم وذلك بتميزه بكثافة سكانية وبعدد من المصانع أو المستثمرين الصناعيين الذين يتواجدون فيه، وأيضا درجات الحرارة المسجلة أي مناخ هذا الإقليم.

5. **النتائج ومناقشتها:** بعد التعرف على الطريقة والأدوات المستعملة في هذه الدراسة سنطرق في هذا العنوان إلى النتائج المتوصل إليها ومناقشتها من خلال تطبيق كل من تقنية التحليل الشعاعي بالمكونات الأساسية وتقنية بيانات بانل.

1.5 الحالة التحليلية لمحددات الكمية المستهلكة من الكهرباء :

تتحدد الكمية المستهلكة من الطاقة الكهرباء بعدة عوامل كدرجات الحرارة وعدد مستعملي الطاقة الكهربائية، وللقيام بهذه الدراسة يتعين لنا أن نستعين بتقنية التحليل الشعاعي بالمكونات الأساسية (ACP)، حيث أن هذه التقنية تسمح لنا بمعالجة عدد كبير من المتغيرات الكمية وتسمح لنا كذلك بمعرفة علاقة الارتباط التي تجمع بين هذه المتغيرات (Stafford & Bodson, 2007, p. 58).

1.1.5 الارتباط بين متغيرات الدراسة :

سنقوم بعرض مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة وذلك لتحديد قوة وعلاقة الارتباط التي تجمع بين هذه المتغيرات بهدف أن يكون النموذج المراد تقديره مبني على متغيرات مفسرة ومرتبطة بالظاهرة ارتباطا تاما للتقليل من نسبة الخطأ وسوء التقدير.

الجدول 2 : مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	Per	nba	tem
Per	1	0.738	0.291
Nba	0.738	1	0.031
Tem	0.291	0.031	1

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات XL-STAT

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل الارتباط الخطي الذي يجمع بين الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية ودرجات الحرارة المسجلة يساوي 0.291، وهذا يتفق مع الواقع الذي ينص على أن الارتفاع في دراجات الحرارة يؤدي إلى الزيادة في الكميات المستهلكة من الطاقة الكهربائية ولو بنسبة صغيرة، أي أن علاقة الارتباط التي تجمع بينهما هي علاقة طردية، كما نلاحظ أيضا أن معامل الارتباط بين الكمية المستهلكة من هذه الطاقة وعدد مستعملي الكهرباء يساوي 0.738، ما يوحي بأن علاقة الارتباط الجامعة بينهما طردية، وهذا يتفق مع الواقع وزيادة على ذلك فإن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط بين هذين المتغيرين قوي، ونلاحظ أيضا أن معامل الارتباط الذي يجمع بين درجات الحرارة وعدد مستعملي هذه الطاقة يكاد أن يكون معدوما، فمن الشيء الجيد أن تكون المتغيرات التفسيرية مستقلة إحصائيا، أي أنه "إذا وجد أكثر من متغير تفسيري فإن الارتباط بينهم يكون إلزاميا معدوما أو ضعيف جدا، فلو أن هناك متغيرين تفسيريين مرتبطين ارتباطا خطيا تاما لأعتُبرا متغيرا واحدا، ومن ثم فإن إدراجهما سويا في معادلة الانحدار يؤدي إلى عدم دقة في قياس المعلمات" (عطية، 2000، صفحة 108).

2.1.5 دائرة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة :

نلاحظ من خلال الملحق رقم1 أن المتغيرات ستُمثل على مستوي ذو بعدين (F1 وF2) وهذا لأن مجموع القيمة الذاتية لمحور الشعاعي الأول F1 ولمحور الشعاعيF2 تمتلك نسبة كبيرة من الكثافة الإجمالية (Inertie totale) ما يُقارب 92.771 بالمائة أي أننا سنُمثل على مستوي محاور شعاعيه ذات قيمة ذاتية أكبر من الواحد، كما نلاحظ أيضا أن القيمة الذاتية عرفت انخفاضا حادا أو سقوط حر في نسبة تمثيلها من الكثافة الإجمالية، فهذا يوحي أن نتائج هذه الدراسة التحليلية ستكون مرضية جدا.

الشكل 3 : دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات و المحاور

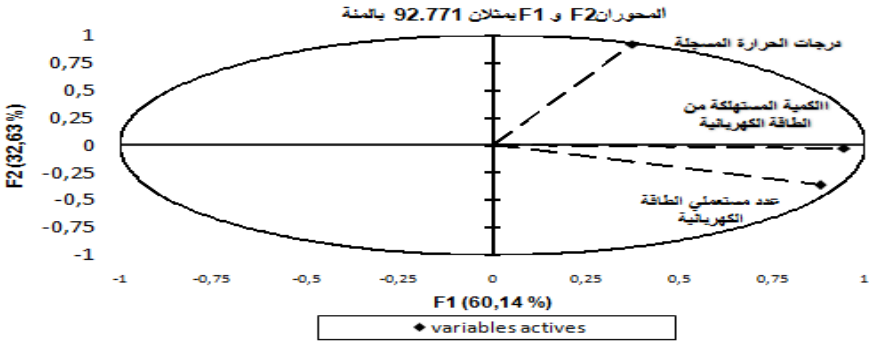

المصدر : مخرجات XL-STAT

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن كل المتغيرات التفسيرية لها علاقة ارتباط مع المتغير التابع، وهي علاقة طردية كما سبق ووضحناه في مصفوفة معامل الارتباط الخطي، أي أننا نؤكد مرة أخرى صحة النتائج التي تحصلنا عليها سابقا، حيث أن هذه النتائج مطابقة لما تظهره دائرة معامل الارتباط الخطي.

كما يمكننا تأكيد صحة استقلالية المتغيرات التفسيرية الملاحظة سابقا في مصفوفة معامل الارتباط الخطي، حيث أن المسافة التي تربط النقطة الممثلة لدرجات الحرارة المسجلة بالنقطة الممثلة لعدد مستعملي الطاقة الكهربائية تساوي بتقريب الجذر التربيعي للرقم إثنين ما يؤكد لنا أنهما مستقلان.

2.5 خطوات تقدير النماذج وتقدير النموذج المصحح :

من خلال هذا العنوان سنتعرف على مدى تأثير كل من درجات الحرارة المسجلة و عدد مستعملي الطاقة الكهربائية على هذه الطاقة و سنتعرف كذلك إذا ما كان النموذج القياسي المفسر للكمية المنتجة من الطاقة يختلف من إقليم إلى آخر.

1.2.5 خطوات تقدير النماذج:

تتمثل الخطوة الأولى للتقدير نماذج بانل في اختبار أو فحص خاصية التغاير أو عدم التغاير في البيانات المستعملة في الدراسة و لاختبار ذلك سنقوم بالاعتماد على اختبارات التجانس لـ Hsiao المطروح سنة 1986 (بدراوي، 2015، صفحة 343)، أما الخطوة الثانية فتتمثل في تقدير النماذج الثلاث(النموذج التجميعي، نموذج ذو الآثار الثابتة ونموذج ذو الآثار العشوائية)، والخطوة التي تليها تتمثل في اختبارين

والذي ينُص أولهما على الاختيار بين النموذج التجميعي والنموذج ذو الآثار الثابتة، فإذا أشارة النتائج إلى أفضلية وملائمة النموذج التجميعي للبيانات نتوقف عند هذه الخطوة ونعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، و إذا أشارة النتائج لأفضلية نموذج الآثار الثابتة على النموذج التجميعي ننتقل إلى الاختبار الثاني وهو التفضيل بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية، أما الخطوة الرابعة فتتمثل في تصحيح النموذج المختار وتحديد معايير جودته لكي يكون تفسير النتائج المحصلة تفسيرا منطقيا مطابقا للتفسير النظري أو للتفسير الإحصائي أو كلاهما معا.

1.1.2.5 اختبار التجانس لـ Hsiao : تُعرض نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي

الجدول 3 : **نتائج اختبار التجانس لـ Hsiao**

النماذج المقدرة	مجموع مربعات البواقي	درجات الحرية
الفرد الأول	1.442335	129
الفرد الثاني	1.421401	129
الفرد الثالث	1.425569	129
المجموع	4.289305	387
نموذج الانحدار التجميعي(الملحق 2)	11.531760	393
نموذج الآثار الثابتة(الملحق 3)	4.291489	391
فيشر المحسوبة F_1	108.907741	-
فيشر المحسوبة F_2	0.049285	-
فيشر المحسوبة F_3	329.832601	-
فيشر المجدولة $F_1^{(0.05,0.01)}$	1.75 / 2.18	(06, 387)
فيشر المجدولة $F_2^{(0.05,0.01)}$	1.89 / 3.78	(4, 387)
فيشر المجدولة $F_3^{(0.05,0.01)}$	2.60 / 2.42	(2, 391)

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة المحسوبة لفيشر F_1 أكبر تماما من قيمة فيشر المجدولة عند عتبتي 1 بالمائة و 5 بالمائة، مما يسمح لنا برفض فرضية العدم القائلة أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل، ولهذا نقوم الآن بمقارنة فيشر المحسوبة F_2 التي تظهر أنها أصغر تماما من فيشر المجدولة عند عتبتي 1 بالمائة و 5 بالمائة،

مما يسمح لنا بقبول فرضية العدم القائلة بأن المعلمات الانحدارية للمتغيرات التفسيرية تكون متماثلة بين الأفراد وأن مصدر الاختلاف يكون في المعلمات التقاطعية، وبهذا نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة F_3 أكبر تماما من فيشر المجدولة عند عتبتي 1 بالمائة و5 بالمائة، مما يسمح لنا برفض فرضية العدم القائلة أن المعلمات التقاطعية متماثلة بين الأفراد، أي أننا في حالة نموذج ذو الآثار الفردية، ويمكن التحقق من صحة ذلك في المراحل التالية.

ملاحظة : لقد قمنا بحساب لوغاريتمية متغيرات الدراسة وهذا لنزع تأثير اختلاف وحدة قياس المتغيرات على نتائج الدراسة، حيث أصبحت رموز هذه المتغيرات كالتالي lper، ltem، lnba.

2.1.2.5 تقدير نماذج بانل : يوضح الجدول 4 نتائج التقدير الإحصائي للنموذج التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

الجدول 4 : نتائج تقدير نماذج بانيل

	نمـــوذج الانحـــدار التجميعي	**نمـــوذج ذو الآثـــار الثابتة**	**نمـــوذج ذو الآثـــار العشوائية(الملحق 4)**
المعلمة التقاطعية	9.303848	8.697472	9.303848
القيمة الاحتمالية	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
Ltem	0.148730	0.127120	0.148730
القيمة الاحتمالية	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
Lnba	0.754159	0.798507	0.754159
القيمة الاحتمالية	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
معامل التحديد	0.675544	0.879255	0.675544
معامل التحديد المصحح	0.673892	0.878020	0.673892
احتمالية إحصائية فيشر	0.000000	0.000000	0.000000
ديربن–واتسون	0.428103	1.141567	0.428103

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ من خلال الجدول 4 أن المعاملات الانحدارية للمتغيرات التفسيرية والمعلمات التقاطعية للنماذج الثلاث ذات دلالة إحصائية، فهل يمكن الاعتماد على هذه المعلمات لتفسير الظاهرة محل الدراسة؟، بطبع لا، لأنه يُجبذ أولا النظر في قيمة معامل التحديد في النماذج الثلاث، حيث أن كل النماذج تحتوي على

معامل تحديد أكبر من 0.5، وكذلك بالنسبة لمعامل التحديد المصحح، كما يمكننا النظر أيضا في احتمالية إحصائية فيشر التي تظهر أنها أصغر تماما من 0.05 و 0.01 مما يدل على أن النماذج الثلاث ذات جودة عالية، إذن هل يمكن اعتبار أن معايير تحديد جودة النماذج في تفسير ظاهرة الدراسة هي المعايير التي سبق وذكرناها، بطبع لا، حيث أننا نلاحظ في الجدول أن قيمة ديربن–واتسون في النماذج الثلاث توحي لنا بوجود مشكلة من المشاكل القياسية، فلهذا يجب علينا أولا أن نزيح هذه المشاكل، حيث أن الخطوة الأولى تتمثل في إيجاد أو تحديد النموذج الذي سنعتمد عليه في دراستنا ونقوم بعدها بتصحيحه أو إيجاد حل للمشاكل القياسية المحتوية فيه.

3.1.2.5 اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة:

يمثل الجدول 5 نتائج لاختبارين، الأول اختبار فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الفردية والثاني اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية.

الجدول 5: نتائج اختبار فيشر و هوسمان

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
اختبار فيشر	329.832601	القيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 و0.01
اختبار هوسمان(الملحق 5)	659.665229	القيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 و0.01

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

تتمثل الخطوة الأولى في اختيار نموذج الانحدار التجميعي أو نموذج ذو الآثار الثابتة، حيث أننا نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لفيشر أصغر تماما من 0.01 و 0.05، و بهذا يمكننا القول أن النموذج ذو الآثار الثابتة هو النموذج المختار في هذه المرحلة، وبهذا نكون قد أكدنا صحة النتائج المحصلة من اختبار التجانس لـ Hsiao، وعليه سننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في الاختيار بين نموذج ذو الآثار الثابتة ونموذج ذو الآثار العشوائية، حيث أن نتائج اختبار هوسمان الظاهرة في الجدول السابق توحي لنا بأن النموذج المختار هو نموذج الآثار الثابتة، وهذا لأن القيمة الاحتمالية أصغر تماما من 0.01 و0.05، وبهذا سوف نقوم بإزالة المشاكل القياسية إن وجدت فقط من خلال نموذج ذو الآثار الثابتة.

2.2.5 تقدير النموذج المصحح:

بعد مصادفتنا لمشكلة من المشاكل القياسية وإلزامية معالجتها، جعلنا هذا نشك في وجود مشاكل قياسية أخرى معروفة، ولهذا فالخطوة الأولى التي سنتخذها تتمثل في القيام باختبار لمعرفة إذا ما كان النموذج الذي سنتعمد عليه في الدراسة يحتوي على مشاكل قياسية، فإذا أظهرت نتائج الاختبارات وجود مشاكل قياسية في النموذج فهذا يعني أن المعلمات المقدرة لا تتسم بالدقة في التقدير، ما يوجب علينا إزالة هذه المشاكل بطرق معروفة وذات كفاءة عالية والتي سنتعرف عليها في المراحل التالية.

1.2.2.5 اختبارات تحديد المشكلة:

سوف نتطرق في هذا العنوان لاختبارين اللذين يكشفان عن وجود أحد المشاكل القياسية، فيمكن القول أن المشكلة الأولى قد ظهرت في السابق من خلال القيمة الإحصائية لديربن–واتسون، ما جعلنا نفترض وجود هذه المشكلة ألا وهي مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج، ولكن لنكون متيقنين حول ذلك سنقوم باختبار آخر الذي سيؤكد لنا صحة الكلام الذي افترضناه سابقا، أما المشكلة القياسية الثانية هي مشكلة عدم ثبات التباين التي سنقوم بفحصها عن طريق اختبار معروف.

الجدول 6 : نتائج الاختبارات لتحديد المشكلة

الاختبار	ديربن–واتسون	بروش–بايجن(الملحق 6)	وولد المعدل(الملحق 7)
القيمة الإحصائية	1.141567	391.7176	0.01
القيمة الاحتمالية	-	0.0000	0.999

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ من خلال نتائج الاختبارات الظاهرة في الجدول 6 أن إحصائية ديربن–واتسون محصورة ما بين الصفر و1.61، مما يوحي لنا أن مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج موجودة وللتأكد من صحة ذلك قمنا أيضا باختبار بروش–بايجن الذي يظهر أن قيمته الاحتمالية أصغر من 0.01 و 0.05، ما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة أن أخطاء النموذج غير مرتبطة فيما بينها، أما بالنسبة لمشكلة عدم ثبات التباين لأخطاء النموذج يمكن إثبات وجودها باختبار وولد المعدل الذي يظهر أن قيمته الاحتمالية أكبر

تماما من 0.01 و 0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين أو تجانس التباين للأفراد غير موجودة، وفي الأخير يجب إزالة مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج وذلك في العنوان القادم.

2.2.2.5 الانحدار من الدرجة الأولى AR(1) :

سنقوم بمعالجة النموذج الذي سنعتمد عليه في دراستنا من مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج حيث سنقوم بإدخال الانحدار من الدرجة الأولى **AR(1)** في هذا النموذج، لنتحصل على نموذج مصحح من هذه المشكلة، والجدول التالي يوضح ذلك (الملحق 8).

الجدول 7: نتائج تقدير النموذج المصحح

	C	ltem	lnba	معامل التحديد	احتمالية إحصائية فيشر
القيم المقدرة	8.49	0.12	0.81	0.67	0.00
القيمة الاحتمالية	0.00	0.00	0.00	-	-

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

في هذه الخطوة سيتم تحديد معايير الجودة اللازمة لتقييم النموذج، وبهذا يمكننا ملاحظة أن كل المعلمات المقدرة بما فيها المعلمة التقاطعية ذات دلالة إحصائية التي يمكن تفسيرها فيما بعد، كما نلاحظ أيضا أن احتمالية إحصائية فيشر أصغر تماما من 0.01 و 0.05 ما يسمح لنا أن نقول أن المعلمات المقدرة ككل ذات دلالة إحصائية، حيث أنه يدلنا على قوة المتغيرات المفسرة ككل في النموذج إحصائيا.

وأخيرا المعيار الأساسي وهو معيار معامل التحديد، الذي بلغ 67بالمائة ما يعني أن المتغيرات التفسيرية المتخذة في الدراسة لها تأثير قوي على المتغير التابع بحيث أن كلا من عدد مستعملي هذه الطاقة ودرجات الحرارة المسجلة تفسر 67بالمائة من التباين الحاصل في الكمية المستهلكة من هذه الطاقة.

بعد تحصلنا على نسبة جيدة لمعامل التحديد وعلى معنوية جيدة لمعاملات النموذج، وتحصلنا كذالك على معنوية كلية جيدة للنموذج يمكن القول أنها نتائج من شأنها أن تعطينا نظرة إحصائية حول نجاعة النموذج في تفسير التغيرات الحادثة في الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية.

3.2.5 تحليل النتائج: سنتطرق الآن لتحليل النتائج المتحصل عليها حول كل من المعلمة التقاطعية والمتغيرات التفسيرية:

➢ **المعلمة التقاطعية :**

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المعلمة التقاطعية C ذات معنوية إحصائية، وأنها تؤثر إيجابا على الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية، فهي تمثل المتوسط المشترك لخصائص الأفراد، أي أن الاختلافات والفروقات بين الأفراد معدلها أو متوسطها يساوي 8.4920، حيث أن لإقليم الوسط آثار ثابتة على الكمية المستهلكة من هذه الكهربائية والتي تميزه عن كل من إقليم الغرب وإقليم الشرق و أن لإقليم الغرب خصائص ثابتة تميزه عن الإقليمين الآخرين والتي تأثر بدورها على الكمية المستهلكة من هذه الطاقة، نفس الشيء بالنسبة لإقليم الشرق ومن بين الخصائص التي تميز كل إقليم عن الآخر هي السياسة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية في إعمار كل إقليم حيث أن جل سكان الجزائر يتمركزون في أقصى الشمال وذلك بسبب وفرة الشغل، مراكز التعليم والجامعات وغيرها وكذلك خاصية العادات اليومية في استعمال الكهرباء، حيث أن ثقافة استعماله في كل الأقاليم تختلف اختلافا جذريا وبتالي الكمية المستهلكة من الكهرباء ستختلف من إقليم إلى آخر ما يعني وجود آثار خاصة على هذه الكمية التي تختلف من إقليم إلى آخر والتي تكمن على مستوى المعلمات التقاطعية وليس على مستوى المعلمات الانحدارية للمتغيرات التفسيرية ولا على مستوى النموذج ككل.

➢ **درجات الحرارة المسجلة :**

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معلمة المتغير التفسيري ألا وهو درجات الحرارة المسجلة ذات دلالة إحصائية عند عتبة واحد بالمائة وخمسة بالمائة وكذلك ذات دلالة من الناحية النظرية، حيث بلغ تقدير معلمته 0.1193، أي أن كل تغير في درجة الحرارة بواحد بالمائة يؤدي إلى تغير الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية بمقدار0.1193 بالمائة ، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون إيجابيا على الكمية المستهلكة، باختصار يمكن القول أن المناخ يلعب دور في انخفاض أو الزيادة في الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية، أي أنه أحد محددات الدراسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

➢ **عدد مستعملي الطاقة الكهربائية :**

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معلمة المتغير التفسيري ألا وهو عدد مستعملي الطاقة الكهربائية ذات دلالة إحصائية عند عتبة 1% و5 %، و كذلك ذات دلالة من الناحية النظرية، حيث بلغ تقدير معلمته 0.8135، أي أن كل تغير في عدد مستعملي الطاقة الكهربائية بـ 1% يؤدي إلى تغير الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية بمقدار0.8135 %، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون إيجابي على الكمية المستهلكة، باختصار يمكن القول أن عدد مستعملي الطاقة الكهربائية يلعب دور كبير في الكمية المستهلكة من الكهرباء، أي أنه أحد محددات الدراسة و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

5. خاتمة :

إن الأهمية الكبيرة لهذه الطاقة دفعتنا لدراسة هذا الموضوع، حيث تمثلت إشكالية هذا البحث في تحديد العوامل المؤثرة على الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية وتحديد النموذج المفسر لها، ولمعالجة هذه الإشكالية تطلب منا تطبيق تقنية التحليل الشعاعي بالمكونات الأساسية التي سمحت لنا بالتوصل إلى أن المتغيرات التفسيرية (درجة الحرارة وعدد مستعملي الطاقة الكهربائية) مرتبطة ارتباطا قويا مع المتغير التابع ومستقلة تماما مع بعضها البعض، وتطلب منا كذلك تطبيق تقنية بيانات بانل ما سمح لنا اختيار نموذج الآثار الثابتة كأفضل نموذج تفسيري للكمية المنتجة من الطاقة الكهربائية بقوة تفسيرية كبيرة، حيث أظهرت نتائجه التفسيرية على وجود آثار خاصة وفروقات تؤثر على الكمية المستهلكة من هذه الطاقة التي تختلف من إقليم إلى آخر بمعدل 8.492، وأن كلا من دراجات الحرارة المسجلة وعدد مستعملي الطاقة الكهربائية تؤثر إيجابا على هذه الكمية وذلك بمعلمات مقدرة بـ 0.119 و 0.813 على الترتيب.

توصيات و آفاق مستقبلية للدراسة:

- نرجو أن تكون هناك دراسات أخرى في هذا المجال يتم فيها دراسة الاختلافات في الكمية المستهلكة من الطاقة الكهربائية بين 48 ولاية،
- إمكانية توسيع النموذج بإدراج متغيرات تفسيرية أكثر إلماما بالموضوع،
- كما أن هناك موضوعا آخر يمكن للباحثين أن يقوموا بدراسته، ألا وهو المردودية المالية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (سونالغاز)، حيث هذه المؤسسة عرفت مشاكل مالية كبيرة في الفترة

الأخيرة، وهذا الموضوع يعد موضوع الساعة، باعتبار مؤسسة سونالغاز إحدى أكبر المؤسسات في الجزائر وهذا باحتكارها إنتاج الكهرباء و الغاز ونقله.

6.قائمة المراجع:

دلهوم، خليدة. (2017). أطروحة حول المتغير الديموغرافي في الجزائر والتنبؤ بالطلب على الكهرباء، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة–1، الجزائر.

بدراوي، شهيناز. (2015). أطروحة حول تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

عطية، عبد القادر محمد عبد القاد. (2000). *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. مصر، الدار الجامعية 84 شارع زكريا فنيم بالإسكندرية.

بوهنة، كلثوم. (2013). أطروحة دكتوراه غير منشورة حول التنؤ باحتياجات القطاع العائلي من الطاقة الكهربائية بالجزائر للفترة 2013 –2017، جامعة أبي بكر بالقياد تلمسان، الجزائر.

Gam, Imen, Ben Rejeb, Jaleleddine. (2012). Electricity demande in Tunisia. Energy Policy, *45* , pp.714-720.

Commission de Régulation de l'Electricité et du Gaz. (2016). *hypothèses de base prévision de la demande eletrique 2016-2025.* Djasr kasentina, Alger.

Greene, William. (2002). *econometric analysis.* New York, New York University.

Stafford, Jean, Bodson, Paul. (2007). *l'analyse multivarieé avec SPSS.* Canada, Université de Québec.

Trognon, Alain. (2003). L'économétrie des panels en perspective. *Revue d'économie politique*, n°06, pp.727-748.

7. ملا حق:

الملحق 1 : يمثل المدرج التكراري

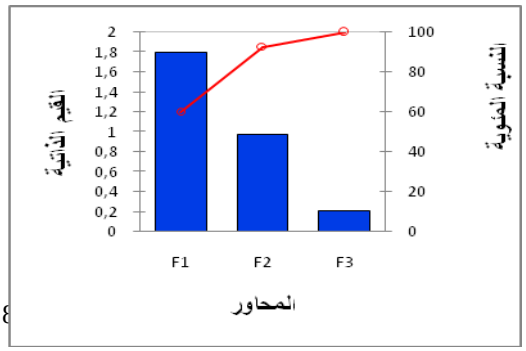

الملحق 2 : يمثل تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: LPER
Method: Least Squares
Date: 03/15/18 Time: 10:57
Sample: 1 396
Included observations: 396

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.303848	0.414451	22.44862	0.0000
LTEM	0.148730	0.022310	6.666571	0.0000
LNBA	0.754159	0.027394	27.53004	0.0000

R-squared	0.675544	Mean dependent var	21.06689
Adjusted R-squared	0.673892	S.D. dependent var	0.299965
S.E. of regression	0.171298	Akaike info criterion	-0.683281
Sum squared resid	11.53176	Schwarz criterion	-0.653118
Log likelihood	138.2896	Hannan-Quinn criter.	-0.671331
F-statistic	409.1285	Durbin-Watson stat	0.429121
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 3 : يمثل تقدير نموذج ذو الآثار الثابتة

Dependent Variable: LPER
Method: Panel Least Squares
Date: 03/12/18 Time: 09:28
Sample: 2007M01 2017M12
Periods included: 132
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 396

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.697472	0.315559	27.56212	0.0000
LTEM	0.127120	0.013672	9.297603	0.0000
LNBA	0.798507	0.020937	38.13837	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.879255	Mean dependent var	21.06689
Adjusted R-squared	0.878020	S.D. dependent var	0.299965
S.E. of regression	0.104765	Akaike info criterion	-1.661651
Sum squared resid	4.291489	Schwarz criterion	-1.611381
Log likelihood	334.0069	Hannan-Quinn criter.	-1.641735
F-statistic	711.8082	Durbin-Watson stat	1.141567
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 4 : تقدير نموذج ذو الآثار العشوائية

Dependent Variable: LPER
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 03/12/18 Time: 09:28
Sample: 2007M01 2017M12
Periods included: 132
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 396
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.303848	0.253476	36.70503	0.0000
LTEM	0.148730	0.013645	10.90030	0.0000
LNBA	0.754159	0.016754	45.01349	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.104765	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.675544	Mean dependent var	21.06689
Adjusted R-squared	0.673892	S.D. dependent var	0.299965
S.E. of regression	0.171298	Sum squared resid	11.53176
F-statistic	409.1285	Durbin-Watson stat	0.428103
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.675544	Mean dependent var	21.06689
Sum squared resid	11.53176	Durbin-Watson stat	0.428103

الملحق رقم 5 : يمثل اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	659.665229	2	0.0000

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LTEM	0.127120	0.148730	0.000001	0.0000
LNBA	0.798507	0.754159	0.000158	0.0004

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LPER
Method: Panel Least Squares
Date: 03/12/18 Time: 09:28
Sample: 2007M01 2017M12
Periods included: 132
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 396

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.697472	0.315559	27.56212	0.0000
LTEM	0.127120	0.013672	9.297603	0.0000
LNBA	0.798507	0.020937	38.13837	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.879255	Mean dependent var	21.06689
Adjusted R-squared	0.878020	S.D. dependent var	0.299965
S.E. of regression	0.104765	Akaike info criterion	-1.661651
Sum squared resid	4.291489	Schwarz criterion	-1.611381
Log likelihood	334.0069	Hannan-Quinn criter.	-1.641735
F-statistic	711.8082	Durbin-Watson stat	1.141567
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 6 : نتائج اختبار بروش–بايجن

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 132
Cross-sections included: 3
Total panel observations: 396
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	391.7176	3	0.0000
Pesaran scaled LM	157.4686		0.0000
Pesaran CD	19.79183		0.0000

A[illegible]

```
FE (within) regression with AR(1) disturbances  Number of obs      =       393
Group variable: regions                         Number of groups   =         3

R-sq:  within  = 0.6157                         Obs per group: min =       131
       between = 0.4833                                        avg =     131.0
       overall = 0.6726                                        max =       131

                                                F(2,388)           =    310.78
corr(u_i, Xb)  = -0.0999                        Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
        lper |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        ltem |   .1193748   .0182702     6.53   0.000     .0834538    .1552958
        lnba |   .8135055   .0338535    24.03   0.000     .7469461    .8800648
       _cons |   8.492017   .2891195    29.37   0.000      7.92358    9.060454
-------------+----------------------------------------------------------------
      rho_ar |  .43528829
     sigma_u |  .16756577
     sigma_e |  .09440851
     rho_fov |  .75905205   (fraction of variance because of u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0:     F(2,388) =   129.65                 Prob > F = 0.0000
```

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (3) = 0.01

Prob>chi2 = 0.9996

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و دورها في ارساء أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني

– مقاربة مفاهيمية –

Corporate social responsibility and its role in establishing the goals of the solidarity social economy-Conceptual approach-

سارة زرقوط، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، s.zerkout@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/29 تاريخ القبول: 2021/01/08 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد التضامني باعتباره توجها اقتصاديا يراعي الظروف الاجتماعية كأهداف أولية ، داعما بذلك اقتصاديات الدول للقضاء على مظاهر الفقر في كافة أنحاء العالم ، ومن بين ابرز البرامج التي تدعم مبادئ هذا التوجه نجد برامج المسؤولية الاجتماعية والتي تشترك مبادئها مع مبادئ الاقتصاد التضامني .

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق الى مختلف المصادر العلمية والمواقع الالكترونية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة ومن ثم تحليل العلاقة بينهما للخروج بنتائج يمكن الاستفادة منها لتحقيق الفاعلية المطلوبة.

كلمات مفتاحية: اقتصاد تضامني ، اقتصاد اجتماعي ، مسؤولية اجتماعية.

تصنيفات JEL : M14، M21.

Abstract:

This study aimed to identify the principles on which the solidarity economy is based as it is an economic trend that into account social conditions as primary goals, thus supporting the economies of countries to eliminate the manifestations of poverty in all parts of the world, and among the most prominent programs that support the principles of this approach are social responsibility programs that share their principles with the principles of solidarity economy.

The descriptive and analytical approach was adopted by addressing various scientific sources and websites related to the study variables, and then analyzing the relationship between them to produce results that can be used to achieve the required effectiveness.
Keywords: Solidarity Economy; Social Economy; Social Responsibility.
Jel Classification Codes: M14, M21.

1. مقدمة:

بعيدا عن الاقتصاد الرأسمالي الذي يهتم بالماديات على حساب الجانب الانساني ، جاء الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني الذي يعطي الاولوية الرئيسة للأشخاص على حساب راس المال ، بعبارة اخرى كان الاقتصاد التضامني أكثر ديمقراطية من الاقتصاديات الاخرى ، فهو يمزج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، بين تحقيق اهداف النمو والتنمية وبين تحقيق العدالة الاجتماعية .

ولعل من أبرز الوسائل التي من شأنها أن تحقق أهداف الاقتصاد الاجتماعي نجد برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي اعطت نصيب المجتمع والأفراد من نتائج المؤسسات مساهمة بذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تمثل احدى اهم اهداف الاقتصاد التضامني.

1.1.مشكلة الدراسة:

في ظل تبني الاقتصاد التضامني لجأت الكثير من الدول والمؤسسات الى تبني برامج المسؤولية الاجتماعية وذلك من اجل تحقيق الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في ظل الاطر المشروعة للقانون، هنا وجب معرفة ما مدى فعالية برامج المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي : **كيف يساهم الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف الاقتصاد التضامني ؟**

ومن اجل الاجابة على هذا التساؤل تم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالاقتصاد التضامني ؟
- ما هي أبعاد تبني مبادئ الاقتصاد التضامني ؟
- فيما تكمن أهمية الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية ؟

- و ما كيف تؤدي برامج المسؤولية الاجتماعية الى الرفع بمكانة الاقتصاد التضامني؟

أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الخصائص المكونة للاقتصاد التضامني ؛
- تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة تحديد الاهداف اللمسطرة لتحقيق نتائج الاقتصاد التضامني؛
- محاولة تحليل العلاقة بين برامج المسؤولية الاجتماعية والاقتصاد التضامني وسبل تطوير اليات المسؤولية لتحقيق الاهداف المسطرة

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية الاقتصاد التضامني خصائصه ومبادئه ؛
- التعرف على أهداف الاقتصاد التضامني ؛
- معرفة أساب الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر جميع الاطراف ذات المصلحة في نتائج المؤسسات والاقتصاد؛
- التعرف على اليات تفعيل الاقتصاد التضامني بواسطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

2.مفاهيم عامة حول الاقتصاد التضامني:

سنحاول في هذا المحور التعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني باعتباره أحد التوجهات الاقتصادية ذات الابعاد الاجتماعية والإنسانية والهادفة الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة ورفاهية الشعوب.

1.2.مفهوم الاقتصاد التضامني:

يعرف الاقتصاد التضامني أو الاجتماعي بأنه "مجموع الأنشطة الانتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة ومستقلة (جمعيات ، تعاونيات ، تعاضديات وغيرهم) تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي ويكون الانخراط فيها حرا " (الجزيرة، 2016)، نجد من خلال هذا التعريف أن الاقتصاد التضامني لا يقدم حلا بديلا للدول بل يحاول خلق ترابط بين المؤسسات والدولة بغض النظر عن

انواعها ، بعبارة أخرى يساهم في تحقيق التناسق بين الاهداف ودمجها في هدف واحد و وحيد ألا وهو تحقيق رفاهية الشعوب.

كما يعرف على أنه "الاقتصاد الذي يسهم في بلورة مجالات متضامنة ، تضفي قيمة على الموارد المحلية البشرية والمادية لأجل احداث أنشطة ومشروعات وإيجاد فرص شغل وتقديم خدمات" (تشوار و فاندي، 2019، صفحة 72)

وعموما يمكن القول ان الاقتصاد التضامني كتوجه اجتماعي لتحقيق الاهداف التنمية الاقتصادية جاء لتحقيق الشراكات بين القطاع الخاص والعام بما يعود بالمنفعة على كافة أفراد المجتمع.

وينفرد الاقتصاد التضامني بثلاث مبادئ هي (مقدم و بوعقال، 2018، صفحة 268):

- التركيز على الغرض من الانتاج ، المصلحة العامة للجماعة؛
- المبادرة التضامنية لها معنى سياسي (تطبيق الديمقراطية)؛
- التركيز على أهمية التنوع الاجتماعي.

ويمكن تلخيص مفهوم الاقتصاد التضامني في الشكل رقم 01 كالآتي:

الشكل رقم 01: الاطار المفاهيمي الاقتصاد التضامني

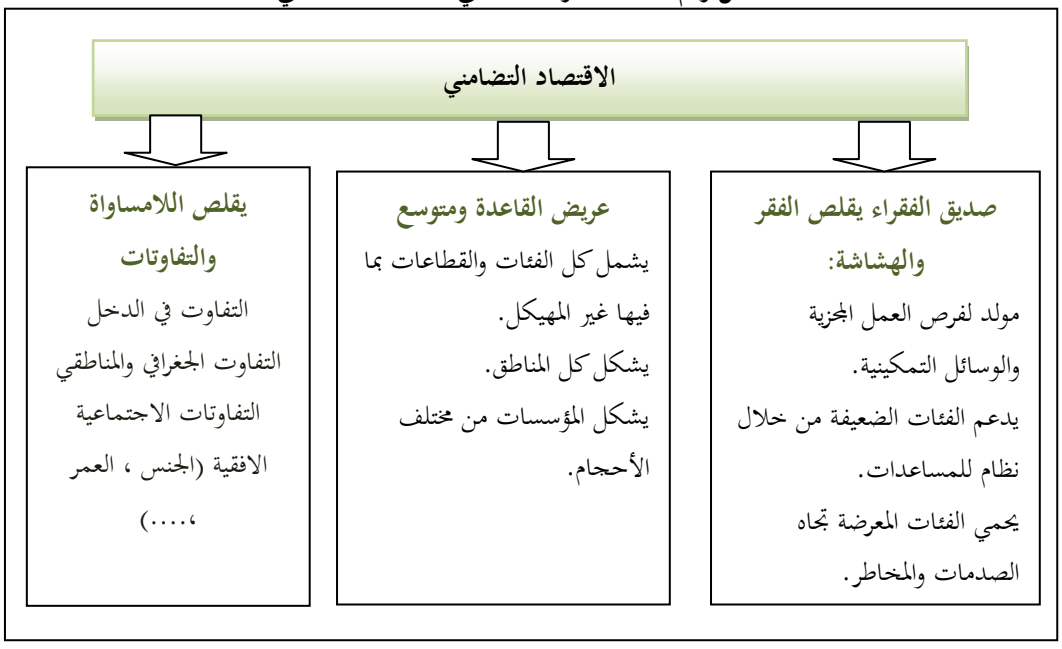

المصدر: (كحال، 2020، صفحة 131).

2.2.أهداف الاقتصاد التضامني:

ويركز الاقتصاد التضامني على حاجيات الأفراد ومجتمعاتهم في اطار روح من المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات ، ويحاول إحداث التوازن بين النجاح الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية ، انطلاقا من المستوى المحلي وصولا الى المستوى العالمي (الأكاديمية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2013)

يسعى الاقتصاد التضامني إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى ، ويجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية و فوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة مثل الربح أو التراكم (الجزيرة، 2016).

ويمكن تلخيص اهداف الاقتصاد التضامني في النقاط التالية (زردومي، 2018، صفحة 138):

- ✓ السعي ألى التوفيق بين مبادئ الانصاف والعدالة الاجتماعية وبين النجاح الاقتصادي وإضفاء البعد الانساني على العلاقات الاقتصادية؛
- ✓ تقوية التماسك الاجتماعي من خلال ادماج وإشراك المهمشين والمستبعدين اجتماعيا واقتصاديا بغية تحقيق الانسجام الاجتماعي؛
- ✓ تكوين دعامة ثالثة الى جانب كل من القطاعين الخاص والعام وتحرير ديناميكيات النمو المدمج وإعادة التوازن عن طريق الحد من حجم الفوارق الاجتماعية الكبيرة؛
- ✓ تنمية المجتمع المحلي باستثارة المواطنين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي ، وبالتالي يكون جزءا هاما من استراتيجية تنمية المجتمع المحلي؛
- ✓ الاسهام في تقديم خدمات ملموسة في مجال الصحة والبيئة والتعليم وكذا خدمة الفئات المهمشة والهشة كالمعوقين و الاطفال والنساء وكبار السن.

وتبقى اهداف الاقتصاد التضامني تصب في قالب واحد ووحيد ألا وهو تحقيق ابعاد التنمية المستدامة لكن بتركيز أكبر في الجانب الاجتماعي والإنساني لشعوب العالم الضعيفة

3.2.مبادئ الاقتصاد التضامني:

كأي توجه كان للاقتصاد التضامني جملة من المبادئ الثابتة التي يجب الالتزام بها لتحقيق الاهداف المخطط لها ، ويمكن تلخيص مبادئ الاقتصاد التضامني في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : مبادئ الاقتصاد التضامني

1–المشاركة	الحكم الديمقراطي من القيم الاساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار المسؤولية المشتركة تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة المساواة بين الناس في ابداء الرأي والتصويت
2–**التضامن والابتكار**	بديل"ابتكاري"عن النماذج الاقتصادية التقليدية من الاقتصاديات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا و تهميشا وفقرا ما يصعب تحقيقه في اطار الخطط الاقتصادية العادية والنيوليبيرالية أو برامج المساعدة والتنمية التقليدية. الحاجة الى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد الى المستفيدين والمساهمين
3–المشاركة الطوعية والاستقلالية	المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نهج الانطلاق من القاعدة ، إنشاء المؤسسات بناءا على الاحتياجات الاجتماعية اقتصاد مستقل بطبيعته

	اعطاء فرصة للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصاديات السوق.
4–المصلحة العامة	تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل المشاركة في المسؤوليات الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع، دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة

المصدر: (الغلم، 2017، صفحة 81)

إنّ تزايد الاهتمام بقضايا مهمة كالفقر وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص جديدة للعمل كان من أهم الأسباب التي دعت إلى الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهي قضايا مهمة ظلت لفترة طويلة من مسؤولية الحكومات وحدها ؛ ولكن مع تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية المستدامة والتأكيد على أهمية أن يكون هناك دور فاعل للشركات الخاصّة ومؤسسات المجتمع المدني ، وفي ضوء تأكيد الشركات أن تدهور مستوى التنمية الاجتماعية يؤدي إلى هروب رأس المال ويؤثر بالسلب على الاستثمار ، زاد الاهتمام بهذا المفهوم (المطيري، 2017).

3.المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات –مفاهيم و نظريات–

برزت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمصطلح لافت في السنوات الاخيرة وكدعم مباشر للتنمية الاقتصادية ، وسنحاول في هذا المحور التعرف على مفهومه ، اهداف وأبعاده.

1.3.مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للمنظمة على أنها" :التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وبالعمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء (خلوفي و شريط، 2019، صفحة 44) كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف

أخلاقيا وبالمساهمة بالتنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم اضافة الى المجتمع المحلي و المجتمع ككل (زعباط و بولعسل، 2016، صفحة 325).

ولعل من أبرز المنافع التي تحققها المسؤولية الاجتماعية نجد(Ponchaut, 2019) :

❖ **الجذب المواهب والاحتفاظ بها:**

توفر المسؤولية الاجتماعية للشركات قدرة معززة على تعيين الموظفين وتطويرهم والاحتفاظ بهم ، ويمكن أن يكون هذا نتيجة مباشرة للاعتزاز بممارسات المنظمة ، أو لتقديم ممارسات الموارد البشرية المحسنة ، كما أن الموظفون ليسوا فقط مصدرًا مباشرًا لتحسين الأداء ولكنهم أبطال مؤسسة يفخرون بالعمل فيها.

❖ **تعزيز الابتكار وتوقع الاتجاهات:**

الأهم من ذلك ، يساهم تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضًا في تحسين الابتكار بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتعلق باغتنام الفرص ، فضلاً عن تجنب المخاطر يمكن لإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات أن تدفع الشركة إلى الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية داخل الشركة أو خارجها ، وتمكين الشركات من اكتشاف فرص الابتكار التي كان من الممكن أن تفوتها لولا ذلك.

كما تقدم المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضًا قدرة معززة على معالجة التغيير ؛ أي منظمة تشارك في حوار منتظم مع أصحاب المصلحة تكون في وضع ممتاز لتوقع التغييرات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي قد تحدث والاستجابة لها. على نحو متزايد ، من المعروف أن الاعتبارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تعمل ك "رادار" لاكتشاف الاتجاهات المتطورة في السوق.

❖ **استمرار التحالفات وتحسين العلاقات مع العملاء وأصحاب المصلحة:**

تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة أدوات قوية في اكتساب حصة في السوق والاحتفاظ بها مع المستهلكين الموالين للمؤسسات التي يشعرون أنها تعمل بمسؤولية.

بالإضافة إلى ذلك ، ستعمل المسؤولية الاجتماعية للشركات على تعزيز سمعة الشركة والتي قد تتطور أيضًا إلى تحالفات أكثر قوة ودائمة مع شركاء الأعمال الذين يتشاركون نفس القيم.

❖ **تحقيق المنافع المالية:**

الفوائد المالية للمسؤولية الاجتماعية للشركات مهمة أيضًا حيث ستنشأ الكفاءات التشغيلية المحسنة ووفورات التكلفة من الأنشطة والسياسات المحددة من خلال نهج منهجي للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

في حين أن الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية للشركات سيكون له تأثير مالي محدود على المدى القصير ، تشير الأبحاث إلى أنه يقدم ميزة اقتصادية ملحوظة على المدى الطويل.

2.3.مجالات المسؤولية الاجتماعية:

بهدف تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص و العام يتم تأسيس مؤسسات أو صناديق أهلية غير هادفة للربح ممولة من قبل الشركات و تقدم خدماتها لمختلف فئات و شرائح ومناطق المجتمع ، و هنا تقوم هذه المؤسسات و الصناديق بتقديم خدماتها في مجالات عدة (خضور، 2011، صفحة 12):

- تنمية المجتمعات المحلية : البيئة ؛ الصحة ؛ التعليم ؛ المساعدات العاجلة و محاربة الفقر لبعض الشرائح ، تقديم دعم و علاج صحي للقرى النائية و الفقيرة ، تمويل مشاريع ذات صلة بالمحافظة على البيئة ؛
- في مجال الابداع و المعرفة : تقديم الدعم للجامعات و المراكز البحثية و الأهلية و الثقافية والتراثية ، تقديم منح دراسية للحصول على الماجيستر و الدكتوراه للمتفوقين و رعاية المتفوقين و المبدعين و المبتكرين ، تمويل الأبحاث و الباحثين ؛
- نشر ممارسات و ثقافة المسؤولية الاجتماعية لقطاع العمال.

3.3.اسباب التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية:

إن المسؤولية الاجتماعية هي جهد تطوعي من جانب الأعمال التجارية لاتخاذ خطوات مختلفة لتلبية توقعات مختلف أصحاب المصالح. من مالكين ؛ مستثمرين ؛ موظفين ؛ مستهلكين ؛ حكومة ومجتمع ، كل هذا في ظل تحقيق المنطق التالي(NIOS, p. 39) :

- الصورة العامة : إن أنشطة الأعمال نحو رفاهية المجتمع تكتسب حسن النية وسمعة طيبة للشركة ، حيث تعتمد أرباح الأعمال أيضًا على الصورة العامة لأنشطتها فالأفراد تفضل شراء منتجات شركة تعمل في برامج الرعاية الاجتماعية المختلف ، كما أن الصورة العامة الجيدة تجذب أيضًا الموظفين الشرفاء والأكفاء للعمل مع أصحاب العمل ؛
- التنظيم الحكومي : لتجنب اللوائح الحكومية ، يجب على رجال الأعمال أداء واجباتهم طواعية . على سبيل المثال ، إذا كانت أي شركة تجارية تلوث البيئة ، فستخضع بطبيعة الحال لقواعد حكومية صارمة ، مما قد يجبر الشركة في نهاية المطاف على إغلاق أعمالها ، فبدلاً عن ذلك يجب على الشركة التجارية الانخراط في الحفاظ على بيئة خالية من التلوث ؛
- البقاء و النمو : كل الأعمال التجارية هي جزء من المجتمع .لذلك من أجل بقائه و نموه ، فإن دعم المجتمع ضروري للغاية يستخدم قطاع الأعمال الموارد المتاحة مثل الطاقة والمياه والأرض والطرق وما إلى ذلك في المجتمع ، لذلك يجب أن تكون مسؤولية كل عمل تجاري أن تنفق جزءًا من أرباحها من أجل رفاهية المجتمع ؛
- رضا الموظفين : إلى جانب الحصول على راتب جيد والعمل في أجواء صحية ، يتوقع الموظفون أيضًا تسهيلات أخرى مثل الإقامة المناسبة والنقل والتعليم والتدريب ، وهنا يجب على أرباب العمل محاولة تحقيق جميع توقعات الموظفين لأن رضا الموظفين يرتبط مباشرة بالإنتاجية كما أنه مطلوب لتحقيق الازدهار طويل الأجل للمؤسسة ؛
- وعي المستهلك : أصبح المستهلكون في أيامنا هذه واعين جدًا بحقوقهم ، حيث إنهم يحتجون على توريد المنتجات الرديئة والضارة من خلال تشكيل مجموعات مختلفة ، وقد جعل هذا الأمر إلزامًا على الأعمال التجارية حماية مصالح المستهلكين من خلال توفير منتجات ذات جودة عالية و بأسعار تنافسية .

4.علاقة المسؤولية الاجتماعية بالاقتصاد التضامني:

ان المخاطر المرتبطة بالضغط القوي من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني وخاصة وجود تشريعات أو توقعها تزيد من اهتمام الشركات بدمج المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتها(Bchara, Dubruc, & Berg, 2016) ، وبما ان الاقتصاد التضامني يهدف الى تحقيق اهداف التنمية في نفس الصيغة فإن هذا القطاع ملتزم بالمبادئ الأخلاقية مثل تقديم نوعية جيدة من الخدمة والاستقلالية الإدارية في عملية ديمقراطية.

ويوفر الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية للاقتصاد التضامني ما يلي (Bchara, Dubruc, & Berg, 2016):

- المشاركة في بناء نمط آخر للتنمية من خلال تبني "نهج تطوعي من جانب المديرين وموظفيهم: الامر الذي يؤدي الى وضع ادماج اهداف الاقتصاد التضامني مع اهداف المؤسسة
- تحقيق القدرة على المراقبة الاستراتيجية والترويجية ؛
- التعريف التفاعلي والديمقراطي للمبادئ التوجيهية التي تشمل أصحاب المصلحة ؛
- تطوير وإدارة ومراقبة المشاريع والأنشطة ذات القيمة المضافة الاجتماعية ؛ وبالتالي القضاء على الظواهر التي تضر بالاقتصاد وتوفر العدالة الاجتماعية ؛
- توفير نمط الإدارة الجماعية للموارد البشرية ؛
- توفير أشكال جديدة من العمل التضامني (التضامن وحماية البيئة وإنشاء الخدمات) ؛
- تنفيذ سياسة التنمية المستدامة واضح بالنسبة إلى القطاع الاقتصادي والاجتماعي من خلال "تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة ؛
- زيادة الوعي والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

وحتى يتم تفعيل اليات المسؤولية الاجتماعية وبالتالي تحقيق اهداف الاقتصاد التضامني يجب توفر الشروط التالية (عبد الحفيظي، 2019، الصفحات 188-189):

- **خلق كيانات قانونية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية** ؛ بمعني إضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال؛
- **إنشاء صناديق المسؤولية الاجتماعية** : يعد واحد من أهم آليات ممارسة المسؤولية الاجتماعية ، فإنشاء مؤسسات وصناديق دائمة يجعل قطاع الأعمال أكثر قدرة على القيام بمهامه

الاجتماعية. فإن تأسيس مؤسسات وصناديق نقوم بالدور الاجتماعي بتمويل من الشركات ونيابة عنها ، ينتقل الموضوع من مجرد تقديم صدقة أو عون إلى توفير بنية مؤسسة مستدامة لمواجهة التحديات الاجتماعية (الفقر وغيره...) .وهذه المؤسسات والصناديق تقوم بتقديم خدماتها فى مجالات عدة :

- ✓ **تنمية المجتمعات** المحلية ؛ البيئة ، الصحة ، التعليم ، المساعدات العاجلة ومحاربة الفقر لبعض الشرائح.
- ✓ تقديم دعم وعلاج صحي للقرى النائية والفقيرة ، تمويل مشاريع ذات صلة مباشرة بالمحافظة على البيئة .
- ✓ **في مجال الإبداع والمعرفة** : تقديم الدعم للجامعات والمراكز البحثية والأهلية والثقافية والتراثية
- ✓ تقديم منح دراسية للحصول على الماجستير والدكتوراه للمتفوقين ورعاية المتفوقين والمبدعين والمبتكرين ، تمويل أبحاث وباحثين.
- ✓ الإبداع التكنولوجي المسئول؛
- ✓ إضافة إلى تحقيق مزايا اقتصادية ، الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية الخاصة ، بما فيها الشعور بالمسؤولية اتجاه البيئة ، صحة الإنسان ، ظروف العمل ، مستويات المعيشة ، اختيارات المجتمع على المستوى الأخلاقى باحترام الخصوصية والإنصاف،وتلجا المؤسسة الاقتصادية إلى استخدام بعض أدوات الإبداع التكنولوجي التي تبين التزامها البيئي والاجتماعي من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية ، أهمها :

– البحث والتطوير البيئي : في ظل تبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تقوم بتخصيص جزء من ميزانيتها السنوية للبحث والتطوير ذو البعد البيئي ؛

–**براءة الاختراع البيئية** : تعتبر براءة الاختراع الوسيلة الأساسية لقياس الإبداع

التكنولوجية كما أنها تستخدم كثيرا في الدراسات التجريبية والتحاليل الإحصائية الخاصة بها؛

-**التصميم البيئي**: بإدماج الجوانب البيئية في التصميم وتطوير المنتجات بهدف الحد من الآثار السلبية للمنتج على البيئة في جميع مراحل دورة حياته؛

- **التصميم الاجتماعي** : أي تصميم المنتجات لكي تكون قابلة للاستخدام من قبل جميع الأشخاص بأكبر قدر ممكن ، دون الحاجة إلى تصميم خاص؛

-**الحوكمة**: وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسئولة اجتماعيا بالنسبة للموضوعات المحورية الأخرى ، فالمؤسسة التي تهدف لأن تصبح مسئولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظاما للحوكمة يمكن المؤسسة من توفير إشراف عام.

ولعل من ابرز الدول التي تبنت الاقتصاد التضامني بتفعيل مسؤولية مؤسساتها الاجتماعية نجد **ايطاليا** والتي عملت جاهدة تبني هذا المدخل في مختلف سياساتها وتشريعاتها، وهذا من خلال (Utting, 2017, pp. 21-24):

- صياغة الدستور الإيطالي في عام 1947 من خلال قانون "Basevi" واعتماد التعاونيات في نفس العام ما ادى الى توسيع المؤسسات الاجتماعية؛
- الدعم الذي توسع منذ التسعينيات والمقدم من قبل الدولة من منح وإعانات بغية تنشيط التعاقد الخارجي وتقديم الخدمات العامة؛
- ارتفاع اصوات القاعدة الشعبية و ضغوط المجتمع المدني ما دفع الدولة بالاعتراف أن المواطنين كانوا ينظمون بشكل جماعي وعفوي لتوفير مجموعة من السلع والخدمات لتلبية احتياجات المجتمع التقليدية والجديدة على حد سواء؛
- تبني مبدأ "دولة الرفاهية" والقاضي بإعادة الهيكلة أو الاستعانة بمصادر خارجية والتي تمثلت في منظمات الاقتصاد التضامني كبديل فعال من حيث التكلفة لتوفير الخدمات الاجتماعية؛

- اعتماد نوع جديد من النظم (النظم البيئية) لتطوير المشاريع الاجتماعية والتي تسلط الضوء على ستة عناصر رئيسية حسب ما جاء في قرارات المفوضية الأوروبية كالتالي:
  - ✓ الخير: كمبدأ لتنمية مفهوم المقاولة الاجتماعية.
  - ✓ اعتماد الأطر التشريعية والمالية الداعمة.
  - ✓ دعم خدمات تطوير الأعمال المتخصصة لبناء القدرات.
  - ✓ الحصول على التمويل.
  - ✓ الوصول إلى الأسواق والقدرة على المنافسة.
  - ✓ توفير آليات القياس وإثبات التأثير.
- الاعتراف بالتشريعات والترويج لأنواع جديدة من كيانات نظام الاقتصاد التضامني؛
- أدى قانون ماركورا لعام 1985 إلى دعم الدولة لصندوقين يتم الإشراف عليهما من قبل وزارة التنمية الاقتصادية بالتنسيق مع وزارتي الاقتصاد و المالية والعمل والسياسة الاجتماعية حيث هدف الى دعم شراء العمال (كأعضاء في تعاونيات) بتقديم قروض منخفضة الفائدة ورأس مال استثماري لأنواع مختلفة من التعاونيات، كما يمكن للعمال أيضًا الوصول إلى المساعدة الفنية والتمويل من الحركة التعاونية وصناديق التضامن للتنمية التعاونية ، مثل Coopfond وFondosviluppo ؛
- في عام 1997 ، كانت هناك محاولة لتنسيق القواعد المالية المتعلقة بأنواع مختلفة من المؤسسات الاجتماعية (منظمات القطاع التطوعي والمنظمات غير الحكومية) من خلال خلق فئة "المنظمات غير الربحية"(ONLUS). حيث يسمح القانون لها بالإعفاءات الضريبية المختلفة ذات الصلة؛
- مشروع Fertlitá الذي يشمل وزارة العمل والسياسة الاجتماعية ووكالة الاستثمار الوطنية منذ 2001 والذي قدم ما يقارب 26 مليون يورو للتعاونيات الاجتماعية الجديدة؛
- قانون صدر عام 2005 والذي أقرر بإتاحة التعددية للأشكال التنظيمية ذات الصلة بالمؤسسات الاجتماعية والتعاونيات الاجتماعية ولكن أيضًا المؤسسات والجمعيات العاملة في

الأنشطة الاقتصادية، وكذلك المساهمة والمسؤولية المحدودة للشركات ذات الأهداف والنماذج الاجتماعية الواضحة من الحكم التشاركي والامتثال للوائح توزيع المنافع؛

- ظهور الاثر الاجتماعي للشركات الاجتماعي اين اوضح قانون 2012 أن فوائد المؤسسات المسجلة تقدم مالية مفيدة؛
- في عام 2014، أذنت وزارة التنمية الاقتصادية الجديدة للصندوق بتقديم قروض مدعومة لمختلف أنواع التعاونيات، بما في ذلك تلك التي تم تشكيلها من مشتريات العمال والاجتماعية وغيرها من التعاونيات التي تدير الأصول المصادرة من الجريمة المنظمة؛
- في عام 2015 أنشأت نفس الوزارة مخططا شامل للدعم يوفر قروضًا مدعومة لبرامج الاستثمار للمؤسسات الاجتماعية، التعاونيات الاجتماعية والتعاونيات المصنفة كمنظمات غير ربحية؛

كل هذه الاصلاحات التي قامت بها ايطاليا كان هدفها الرئيسي إعادة هيكلة دولة الرفاهية والاستجابة للأزمات الاقتصادية المتوقع حدوثها من خلال الاقتصاد التضامني كحل اقتصادي بديل.

5.خاتمة:

ان المسؤولية الاجتماعية للشركات تبدو أكثر اندماجًا في هياكل الاقتصاد التضامني ، ذلك من منطلق ان كلاهما يصب في قالب واحد ألا وهو تحقيق العدالة الاجتماعية بالتوازي مع الاهداف الرأسمالية التي تسعى لتعظيم قيمة منظمات الأعمال ، لذا ومن اجل تحقيق الاهداف المتحدة يجب دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في مؤسسات الاقتصاد التضامني (جمعيات ، تعاونيات وتعاضديات...) هذا الدمج يبدأ ببناء علاقات مباشرة مع أنشطة المنظمات ، سواء فمن خلال الحوكمة أو الأنشطة المنفذة ، أو في إشراك أصحاب المصلحة الخارجيين في القرارات الاستراتيجية بما يلبي مبادئ الإدماج والانفتاح على أهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر مؤسسات الاقتصاد التضامني دعما لجميع الدول، ليس فقط الدول المتخلفة او السائرة في طريق النمو، بل حتى الدول المتقدمة وهذا ما تطرقنا اليه في دراستنا اين نجد انه بالرغم من تطور ايطاليا الا

انها تبنت جملة من الاصلاحات والتغييرات الاقتصادية لتبني الاقتصاد التضامني كحل بديل يمكن ان تواجه به الازمات الاقتصادية المتوقع حدوثها مستقبلا.

بيد أن ادماج برامج المسؤولية الاجتماعية لن يؤتي اكله ان تعارض مع اهداف المؤسسات والدولة ، لذا على القائمين بالإدارة والسياسات التنموية داخلها ان تولي اهتماما بالأهداف المزدوجة بما يتماشى مع اهداف الاقتصاد التضامني والتنمية المستدامة

6. قائمة المراجع:

• 6.قائمة المصادر:

- Bchara, S. N., Dubruc, N., & Berg, S. (2016). *L'émergence de la RSE dans une association de l'Economie Sociale et Solidaire*. Consulté le NOBEMBRE 20, 2020, sur https://www.cairn.info/revue-rimhe-2016-4-page-47.htm#
- NIOS. (n.d.). *Social Responsibilities of Business.* Retrieved 01 06, 2020, from https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://old.nios.ac.in/Secbuscour/cc04.pdf&ved=2ahUKEwjl6bikuIHnAhXMUBUIHaDlCW4QFjABegQIDhAG&usg=AOvVaw1Q2oYbf9DCyuE9OBpN7Q5G
- Ponchaut, L. (2019, March 13). *The top 4 benefits of Corporate Social Responsibility*. Retrieved November 19, 2020, from https://www.google.com/amp/s/www.distinct.lu/amp/the-top-4-benefits-of-corporate-social-responsibility
- Utting, P. (2017). *Public Policies For Social And Solidarity Economy.* Italy: International Labour Organization.
- أحمد عبد الحفيظي. (2019). اليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي ، 07* (01)، الصفحات 181-190.
- الأكاديمية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. (8-12 أفريل, 2013). *فرصة للنهوض بقدرة الشباب على الابداع*. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر, 2020، من www.itcilo.org
- الجزيرة. (24 افريل, 2016). *تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني*. تاريخ الاسترداد 02 نوفمبر, 2020، من https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/10/24/%25D8%25AA%25D8%25B9%25D8%25B1%25D9%2581-%25D8%25B9%25D9%2584%25D9%2589-

%25D9%2585%25D9%2581%25D9%2587%25D9%2588%25D9%2585-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%

- خير الدين تشوار، و سهيلة خيرة فاندي. (ديسمبر, 2019). دور الاقتصاد التضامني في التنمية الاجتماعية. *مجلة الاقتصاد والمناجمنت* ، الصفحات 69-91.
- رسلان خضور. (26 04, 2011). المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاعمال –ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة و العشرون–. *جمعية العلوم الاقتصادية السورية* . دمشق.
- سعيدة كحال. (سبتمبر, 2020). دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية (من أجل مقاربة مجالية للتنمية المستدامة). *مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، 05* (01)، الصفحات 125-143.
- سفيان خلوفي، و كمال شريط. (2019). الالتزام بأخلاقيات التسويق من أجل ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال. *مجلة دراسات متقدمة في المالية و المحاسبة ، م 02* (ع 02).
- عبد الجليل مقدم، و سماح بوعقال. (جوان, 2018). نحو اقتصاد اجتماعي وتضامني (عرض تجارب دولية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني). *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 05* (01)، الصفحات 266-279.
- عبد الحميد زعباط، و سامية بولعسل. (2016). الالتزام بأخلاقيات التسويق لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالشركات الدوائية –شركة Pfiser كنموذج –. *دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، م 05* (ع 02).
- فلة زردومي. (جوان, 2018). معالم الاقتصاد التضامني من منظور اسلامي –الزكاة نموذجا–. *الشهاب ، 04* (02)، الصفحات 159-182.
- محمد دلال المطيري. (05 جويلية, 2017). *المسؤولية الاجتماعية للشركات*. تاريخ الاسترداد 16 نوفمبر, 2020، من https://www.balagh.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA?fbclid=IwAR2KFBV8tark2MwdHjrdKEFZUeEda1DEwgY8Pbi0pod61TP3L8Wqd-Ct
- مريمة الغلم. (2017). دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية–حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014–. *مجلة التنظيم والعمل ، 6* (1)، الصفحات 77-91.

المواقع الإلكترونية كآلية لتقديم الخدمات لمستهلكين الكهرباء والغاز وحماية حقوقهم في ظل إتساع التجارة الإلكترونية: دراسة حالة موقع الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز"

Websites as a mechanism to provide services to consumers of electricity and gas and the protection of their rights in light of the expansion of electronic commerce: an applied study of the website of the National Electricity and Gas Distribution Company "SONALGAZ"

زوبير محمد[*]، جامعة غرداية (الجزائر)، zoubir.mohamed@univ-ghardaia.dz

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية لولاية غرداية.

ديواني هالة، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، haladiouani@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2020/01/04 تاريخ القبول:2021/02/16 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المواقع الإلكترونية لتقريب الإدارة وتسهيل أهم الخدمات المقدمة من طرف شركة توزيع الكهرباء والغاز لصالح زبائنها المستهلكين وحماية حقوقهم. ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة خدمات تقدم من طرف موقع الشركة لتقريب الخدمات للزبائن وحماية حقوقهم، والتي من بينها تقديم خدمات الرسائل القصيرة، التسديد الإلكتروني للفواتير باستعمال البطاقة الذهبية.

الكلمات المفتاحية: تجارة إلكترونية، مواقع إلكترونية، حماية المستهلكين، عقد إلكتروني.

Abstract:

The purpose of this study is to learn about the role played by websites in bringing government together and facilitating the most important services provided by the distribution company of electricity and gas, for the benefit of its consumer customers and for protection of their rights. The results of this study revealed that the company's website offered several services to bring services closer to customers and protect their rights, including the provision of SMS services and the electronic payment of invoices through the Gold Card.

Keywords:E-Commerce,Websites,ConsumerProtection,Electronic contract**.**

[*] **المؤلف المرسل.**

1.مقدمة:

يعتبر امتلاك الثورة التكنولوجية للعديد من الدول القوية كأداة تمكنها من إحداث تعديلات جذرية في مناهج وأنماط العمل في كل الميادين، لاسيما المجال التجاري الذي يعد من أكثر القطاعات استجابة للتقدم والابتكار التكنولوجي ومن أكثرها استخداما للتقنيات الحديثة والمتطورة، فقد شكلت هذه التكنولوجيات محور تحول تجاري أسفر عنه تغير عميق في نمط التفكير وفي سلوك المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وبالتالي تغيرت بعض قواعد التعاملات التجارية ونجم عنها ميلاد نوع حديث من المبادلات التجارية قوامها التدفق السريع للمعلومات والاستجابة الأسرع للتغيرات المفاجئة، والإلغاء النهائي للحدود والقيود المادية والجغرافية، وهو ما أصبح يطلق عليه التجارة الإلكترونية (فالق شبرة فاطمة، 2018).

و من الواضح تأثير تكنولوجيا الانترنت و المواقع الإلكترونية على قطاع الكهرباء و الغاز، بل و أصبحت صناعة الخدمات المتعلقة بهذا القطاع جزء لا يتجزأ من بيئة الأنترنت و استخداماتها، و ذلك فيما يخص التطور النوعي المتسارع و المزايا الكبرى للأنترنت و تطبيقاتها لتحسين جودة الخدمة المقدمة للمستهلكين وحماية حقوقهم، لذلك جاء اهتمام الشركة الوطنية الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز باستخدام شبكة الإنترنت في تنفيذ مختلف الأنشطة (عبد الهادي مسعودي، 2014، ص 176). و من هذا المنطلق ولغرض توضيح ذلك تم طرح إشكالية الدراسة و المتمثلة في ما يلي:

"ما مدى مساهمة المواقع الإلكترونية في تقريب الخدمات من المستهلكين وحماية حقوقهم في ظل اتساع التجارة الإلكترونية "؟

- **تساؤلات و فرضيات الدراسة**

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتجارة الإلكترونية وما مفهوم المواقع الإلكترونية ؟
- كيف يتم حماية حقوق المستهلك من خلال العقد الإلكتروني ؟
- ما مستوى تسيير وتسوية الموقع الإلكتروني لشركة سونلغاز لحسابات المستهلكين ؟

حيث تتمثل الفرضية الأساسية لدراستنا فيما يلي:

- تعتبر المواقع الإلكترونية أداة ذات أهمية كبيرة في تقديم الخدمات لزبائن سونلغاز وحماية حقوقهم.

كما تتمثل الفرضيات الفرعية للدراسة فيما يلي:

- يقصد بالتجارة الإلكترونية مختلف عمليات الشراء والبيع التي تتم من خلال الوسائط شبكة الأنترنت ، كما يعد مفهوم المواقع الإلكترونية مجموعة من الصفحات المتصلة على شبكة الأنترنت والتي قد تكون تابعة لجهة حكومية أو جهة خاصة كالأفراد أو مؤسسات خاصة .
- يتم حماية حقوق المستهلكين القائمين بعمليات التجارة الإلكترونية من خلال توفير مختلف أساليب الحماية والأمان لبياناتهم.
- عمليات تسيير وتسوية الموقع الإلكتروني لحسابات المستهلكين في شركة سونلغاز تتم بمستوى ممتاز نظرا لسهولة التعامل مع الموقع من طرف المستهلكين وكذا التكوين الجيد لعمال الشركة في هذا المجال.

– أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وأفاق تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر خصوصا في الشركات الكبرى، مثل الشركة الوطنية الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وكذا معرفة الدور الذي يلعبه في تقريب الإدارة وتسهيل أهم الخدمات المقدمة من طرف الشركة لصالح زبائنها المستهلكين وحماية حقوقهم.

– تقسيم الدراسة

للإجابة على السؤال المطروح و التحقق من فرضيات الدراسة تم تقسيم البحث إلى جزئيين أساسيين، يتمثل المبحث الأول في الإطار النظري للدراسة حيث ينقسم بدوره إلى قسمين يضم القسم الأول التجارة الإلكترونية، تعريفها، أنواعها، فوائدها و الشروط الواجب توفرها لتطبيقها، أما في القسم الثاني سوف نتطرق إلى المواقع الإلكترونية، تعريفها، أنواعها و مميزاتها،أما فيما يخص الجزء الثاني فهو يضم الإطار التطبيقي الذي يتمثل في دراسة تطبيقية للموقع الإلكتروني للشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز في الجزائر بغرض توضيح دور المواقع الإلكترونية في تقديم الخدمات للمستهلكين الجزائريين وحماية حقوقهم.

وذلك بالاستعانة إلى موقع الشركة كأداة لجمع المعلومات بالإضافة إلى الكتب والمجلات والمقالات المختلفة.

2.الإطار النظري للدراسة

1.2 تعريف التجارة الإلكترونية: توجد العديد من التعاريف التي صاغها المتخصصون للتجارة الإلكترونية بطرق مختلفة، ونذكر منها أن:

التجارة الإلكترونية هي شكل من أشكال التبادل التجاري أو الإداري أو تبادل المعلومات بين طرفين أو أكثر باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، وهي عبارة عن استخدام الانترنيت والشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية بين الشركات والأفراد(Kenneth and al., 2001, P.109) .

وقد عرفها البعض بأنها المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات والتي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية، بما فيها الصوت والصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الانترنيت أو مغلقة، والتي تسمح بالدخول إلى الشبكات المفتوحة زايري بلقاسم، 2002، ص 360).

2.2 أنواع التجارة الإلكترونية: هناك عدة أنواع من التجارة الإلكترونية، والتي لابد من التعرف عليها، ومن أهمها:

- **التعامل بين التاجر والمستهلك:** ويعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أهم الأنواع والذي يحاول التاجر من خلاله الوصول للأفراد المستهلكين (كامش محمد ياسين، 2016، ص 06)؛
- **التعامل بين شركة وشركة أخرى:** يمثل هذا النوع أغلب معاملات التجارة الإلكترونية حيث تستحوذ على ما يقارب 80 % من إجمالي حجم التجارة الإلكترونية في العالم. و تجري عملياته بين الشركات التي تتبادل المعلومات والبضائع عادة فيما بينها والتي ترتبط عادة بعقود رسمية وقانونية (B. Fraumeni and al., 2000, P.02)؛
- **التعامل بين مستهلك ومستهلك آخر:** حيث يساعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية الأفراد بأن يبيعوا لبعضهم البعض، وذلك من خلال المزادات التي تبنى في شبكة الانترنيت؛

- **التعامل بين مستخدم ومستخدم آخر:** يعمل هذا النوع على تمكين مستخدمي الانترنيت على تبادل المعلومات، والاتصال فيما بينهم دون وجود وسطاء، ومن ثم الاتفاق على أية صفقات تجارية تتم حسب الشروط المتفق عليها، وقد أوجدت برامج خاصة لهذه الغاية والتي تمكن مستخدميها، تجاريون كانوا أم غيرهم بتبادل أطراف الحديث بصور كتابية وسمعية ومرئية (يحياوي نعيمة، 2017، ص 185)؛
- **التجارة الإلكترونية عبر جهاز الهاتف النقال:** يعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أحدث الأنواع، حيث يتم بواسطته استخدام أجهزة هاتف نقال رقمية مصممة بشكل يمكنها الاتصال بشبكة الانترنيت من خلال مزود الخدمة والوصول لأي موقع معين والاطلاع على السلع المعروضة وإجراء عملية الشراء (يحياوي نعيمة، 2017، ص 185).

3.2. فوائد التجارة الإلكترونية:

أ. فوائد التجارة الإلكترونية للشركات:

هناك الكثير من فوائد التجارة الإلكترونية التي يمكن أن تستفيد منها الشركات بشكل كبير منها: (جعيجع نبيلة، 2018، ص 281)

- **عائدات أكبر:** حيث تزيد التجارة الإلكترونية من العائدات المالية للشركات لأنها توفر الوقت و التكلفة و الجهد في اجراء الحركات و العمليات اليدوية، و التي تحتاج الى موظفين أكثر و ادارة و كل هذه تتم بشكل تلقائي عبر الانترنت؛
- **العمل الجماعي:** حيث سهلت التجارة الإلكترونية و ساعدت و نشطت العمل الجماعي من خلال القدرة على مشاركة البيانات عبر الانترنت أو البريد الإلكتروني و الذي سهل وضع حلول سريعة لتبادل المعلومات و اتخاذ القرارات بشكل سريع.

ب. فوائد التجارة الإلكترونية للمجتمع:

تعود التجارة الإلكترونية بعدة فوائد للمجتمع تتمثل فيما يلي: (جعيجع نبيلة، 2018، ص 282)

- تمكن الأفراد من العمل أكثر عن بعد، و القيام بتنقلات أقل مما يؤدي الى تقليل الازدحام في الطرق؛
- تسهيل تقديم الخدمات العامة بكلف توزيع أقل، و تحسن نوعية الخدمات الاجتماعية.

رابعا : الشروط الواجب توفرها لتطبيق التجارة الإلكترونية

يتطلب نظام العمل الذي تعتمده التجارة الإلكترونية توفر الشروط الآتية: (يحيأوي نعيمة، 2017، ص185)

- الاعتماد الكبير على تكنولوجي المعلومات سواء تعلق الأمر بالحاسبات الإلكترونية وتطبيقاتها أو بالاتصالات على مختلف أنواعها؛
- يتطلب الأمر إعادة الهيكلة الكاملة للمؤسسات التجارية وإعادة توزيع الوظائف فيها، مع الأخذ في الاعتبار عوامل المهارة والكفاءة المتميزة والتركيز الشديد على مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات؛
- الانخفاض الكبير في حجم العمالة مقارنة مع حجم العمليات التي يتم تنفيذها بل أن الاتجاه الأغلب هو التحول إلى نوع آخر من العمالة؛
- انخفاض المساحات المخصصة للمكاتب لإدارة العمليات التجارية نظراً لانحصار التعامل الورقي والاعتماد على الوسائط الإلكترونية والمغناطيسية والضوئية في تخزين وتبادل البيانات؛
- الشفافية والوضوح في كافة المعاملات التي تجريها المؤسسة التجارية، وضرورة استخدام تقنيات المعلومات وإيصالها لكافة المستويات التي تطلبها وتقديمها وتعريفها للغير أثناء عملية البحث؛
- تتمحور عمليات الشركة التجارية حول كسب العميل من خلال بناء منظومة تكفل التعامل الذكي معه لتلبية متطلباته وإشباع رغباته من أجل المحافظة عليه.

4.2. المواقع الإلكترونية:

أولا: تعريف الموقع الإلكتروني:

المواقع الإلكترونية هي جوهر الحضور الإلكتروني للشركات و المنظمات عبر الشبكة العالمية، و هي أكبر من مجرد واجهة الكترونية للشركة كونه يقدم خصائص الشركة في إطار الفهم الإستراتيجي لكل عناصر النجاح للأعمال الإلكترونية (عبد الهادي مسعودي، 2014، ص 177).

عرفتها كريمة عرامة على أنها "عبارة عن مجموعة من الموضوعات والملفات الموجودة على خادم الويب، وهو أيضا عبارة عن مساحات إلكترونية تم شرائها من قبل الشركات المتخصصة في ذلك المجال، وهو وسيلة مملوكة للجهة التي تتوقع الإنفاق عليه وبذلك أصبح وسيلة لخدمة مصالح هذه الجهة التي تتولى الإشراف عليه " (كريمة عرامة، 2018، ص161).

كما عرفه عبد الله عمر خليل بأنه "مكان أو مساحة يتم تخصيصها على شبكة الإنترنت، وهو يحتوي على الكثير من المعلومات كما أنه يقدم خدمات تفاعلية أخرى للمستخدم. فكل موقع مقسم إلى عدة صفحات مع وجود صفحة رئيسية للموقع، وكل صفحة في الموقع هي عبارة عن نسق خاص أو نظام معين ترتب فيه المعلومات بشكل جميل ومنسق سواء كانت نصا أم صوتا أم صورة" (رابح رياب و آخرون، 2016، ص 66).

ويطلق على المواقع الإلكترونية بالإنكليزية Web Sites، و تم الوصول اليها عبر محدد موقع المصدر Uniform Resource Locator URL أو عنوان الموقع الذي سيطلبه مُستعرِض الويب، Web Browser ولها أنواع وأشكال مختلفة، حيث استخدم بعض الباحثون تعبير المواقع الإلكترونية للدلالة عليها (كريمة عرامة، 2018، ص161).

ثانيا: تطوير المواقع الإلكترونية

تعد عملية تقييم المواقع الإلكترونية بمثابة العامل الأساسي لبناء موقع جيد يحقق الفائدة المرجوة منه، ولجذب زائري الانترنت ومستخدميها، وجعلهم يترددون على الموقع باستمرار ليسوا كزائرين فقط بل و مستفيدين أيضا، لهذا فمختلف الشركات في أمس حاجة الى مواقع مبنية بناء جيدا يخدم كافة الأغراض التي يتطلبها العمل البحثي ومستجدات التطور التكنولوجي(عبد الهادي مسعودي، 2014، ص 182).

ارتبط تطور المواقع الإلكترونية بمختلف التطبيقات والبرامج و الخدمات التي وفرتها الانترنت بالموازاة مع تطور هذه الخدمات وسرعة تطور البرامج المتعلقة بتصميمها حيث يمكن تقسيم هذه المراحل إلى أربعة أجيال وهي : (بلال وانيس، 2014، ص61)

1. الجيل الأول : هي مواقع خطية تتكون صفحاتها من نصوص وصور ثابتة.

2. الجيل الثاني : وظهرت سنة 1995 من طرف شركة (Netscape) واستخدمت لغة النص الفائق (html) وهي شبيهة بمواقع الجيل الأول إلا أنها استخدمت الأزرار بدلا من النصوص بالإضافة الى استخدام أشرطة العناوين.
3. الجيل الثالث : يرتكز على التصميم ولا يهتم بالمهارات التقنية واستخدامات الصور بشكل مكثف لهدف جذب الزبائن كما تطورت بعض البرامج الخاصة بالتصميم ومعالجة الصور.
4. الجيل الرابع : ظهرت المواقع ذات المحتوى الديناميكي والمرتبطة بقواعد البيانات وأصبح يتعدى كونه وسيلة إشهارية إلى قناة توزيع حديثة وتقنية لتبادل المعلومات بين مختلف الأطراف.

ثالثا: مميزات المواقع الإلكترونية

بالإضافة إلى هذه المميزات هناك مميزات أخرى تتصف بها المواقع الإلكترونية منها: (نور الدين هادف، 2008، ص 78)

- جعلت الخدمات المعلوماتية متاحة لملايين المستخدمين؛
- مكنت الحاسبات الآلية من استخدام أنواع مختلفة من نظم التشغيل، ومن عرض خدمات الملتيميديا وفتحت باب الاتصال البشري على مصراعيه وفي جميع المجالات؛
- قدرة مواقع الويب على الجمع بين وظائف العديد من مصادر المعلومات كالإذاعة والتلفزيون والهاتف والأقراص المدمجة.

يقدم الويب خدمة معلومات واسعة النطاق من خلال خاصية الخطوط المحورية المتعددة والتي تسمح للمستخدمين بالارتباط عبر أنظمتها بالنصوص والملفات التي يتعلق عليها النص المحوري Hyper Text، ويتضح أن الويب يمتاز عن سواه من الوسائل في عملية الاتصال فقد فاق نظائره من حيث السهولة في إدخال المعلومات أو الحصول على هذه المعلومات وسهولة الدخول إليها أو الخروج المؤقت منها والتجوال من خلاله إلى مواقع أخرى عديدة ومختلفة ولانهائية (نور الدين هادف، 2008، ص 78).

رابعا: أنواع المواقع الإلكترونية: ذكر خالد بن عبد الرحمن الجبري بشكل عام نوعان من أنواع المواقع الإلكترونية وهي (معد عاصي علي، 2018، ص 96):

- **المواقع الساكنة** Statistic Websites: وهي تلك المواقع التي تشتمل على محتوى لا يتغير كثيرا لا يدويا ولا آليا ويظل كما هو لوقت طويل وربما للأبد ويتم تغيير محتواه في العادة إذا ما تم يدويا بواسطة برامج تصميم مواقع الويب؛
- **المواقع المتحركة** Dynamic Websites: وهي تلك المواقع التي تغير مادتها ومحتواها على الدوام وهي القادرة والمهيأة للتفاعل مع الزائر بأساليب مختلفة مثل ما يطلق عليه كعكات HTTP Cookies أو بواسطة المتغيرات مثل متغيرات قاعدة البيانات Database Variables ومتغيرات الملقم Serverside Variables وغيرها.

5.2.حقوق المستهلكين في مجال التجارة الإلكترونية

توجد العديد من الحقوق التي يستفيد منها المستهلكين من خلال قيامهم بمختلف عمليات التجارة الإلكترونية والتي من أهمها ما يلي :

أولا : الحق في الإعلام:

قد عرف بعض الفقهاء في القانون بأن الحق في إعلام المستهلك هو التزام قانوني سابق على إبرام العقد الإلكتروني يلتزم بموجبه أحد الطرفين الذي يملك معلومات جوهرية فيما يخص العقد المزمع إبرامه، بتقديمها بوسائط إلكترونية في الوقت المناسب وبكل شفافية وأمانة للطرف الآخر الذي لا يمكنه العلم بها بوسائله الخاصة.(دريس فتحي كمال، 2017، ص53) .

ثانيا: الحق في حماية الهوية :

ترتبط حماية الهوية مع سلامة وأمن المعلومات التي يتم مشاركتها من قبل المستهلك في سياق عمليات التجارة الإلكترونية، وقد تشمل هذه المعلومات بيانات إسمية أو عدة صور في شكل إلكتروني لغرض إجراء أي معاملة، كما قد تشمل مقر إقامة المستهلك وطبيعة العمل الذي يقوم بع وغير ذلك من البيانات التي لا يرغب في الكشف عنها للغير لولا ضرورة المعاملة الإلكترونية لما كشف عنها.

ومع ذلك فإن المشكلة هنا تكمن في ضرورة وجود تدابير أمنية يتم وضعها بحيث لا يتم إساءة استخدام هذه المعلومات كإرسالها إلى متعاملين آخرين دون إذن صاحبها أو طرحها للإطلاع العام وما لذلك من مساس بحرمة الحياة الخاصة للمستهلك، لذلك نجد أن التشريعات الحديثة لحماية المستهلك قد ألزم المتعاملين في إطار العقود الإلكترونية بضرورة وضع آليات لحماية حرمة الحياة الخاصة للمستهلك، وهذا ما سلكه المشرع الجزائري في قانون العقوبات العام (عبد الرحمان خلفي، 2013، ص18).

ثالثا: الحق في العدول

حق العدول هو الآلية القانونية التي منحها المشرع للمستهلك الذي تعاقد عبر وسائل الاتصال الحديثة بأن يعدل عن عقد أبرمه خلال مدة معينة يحددها القانون دون إبداء أسباب العدول، مع تحمله لمصاريف الرجوع (نسرين محاسنه، 2018، ص194). وهو حسبما نص عليه المشرع الجزائري من خلال تعديل التقنين المدني بخصوص عقد البيع تعديل المادة 412 مكرر6 حق العدول الإلكتروني ، قائلا : للمشتري مهلة سبعة أيام كاملة للتمسك بحقه في العدول دون تسبيب ذلك ولا دفع أي تعويض باستثناء مصاريف الإرجاع...إلخ (معزوز دليلة، 2017، ص06).

3. الدراسة الميدانية:

1.3. تسيير وتسوية حسابات المستهلكين في الشركة

أولا: أنواع المستهلكين للكهرباء و الغاز

- **المستهلكين لنوع المنخفض للكهرباء و الغاز** BT/BP: هذا النوع هو الذي يتم توزيعه للزبائن من أجل الاستهلاك وينقسم إلى التوتر المنخفض للكهرباء ويرمز له بالرمز BT، الضغط المنخفض للغاز ويرمز له بالرمز BP، وتصدر الوكالة التجارية لهذا النوع من المستهلكين الفواتير كل ثلاثة أشهر.
- **المستهلكين لنوع المتوسط للكهرباء والغاز** MT/MP: يكون هذا النوع غالبا في المصانع التي تحتاج إلى جهد وضغط متوسط، و تنقسم إلى MT التوتر المتوسط للكهرباء، و MP الضغط المتوسط للغاز مثل المصانع الكبيرة التي لا يكفيها النوع المنخفض التي يكون جهدها (220-380 kv)

بل تحتاج إلى جهد كبير ($3000\ kv$) ويخصص لها مولد أو محول كهرباء مستقل كما تصدر الوكالة التجارية لهذا النوع من المستهلكين فواتير في كل شهر.

- **المستهلكين لنوع لعالي للكهرباء والغاز** HT/HP: وهو أعلى أنواع التوتر والضغط وينقسم إلى توتر مرتفع للكهرباء ويرمز له بالرمز HT، الضغط المرتفع للغاز ويرمز له بالرمز HP، يستخرج من محطة توليد طاقة كهربائية لتوصيل التيار للاستخدام في المصانع والبيوت. يحمل الكابل بجهد عالي جدا يبلغ 100.000 فولت أو ما يزيد عن ذلك و يكون التيار الكهربائي الذي يجري فيه عادة تيار متردد لا يصلح هذا الجهد العالي للإستخدام العادي مباشرة وإنما يخفض هذا الجهد العالي على مراحل على الطريق إلى نحو 10.000 فولت، ثم إلى نحو 3000 فولت، ويستخدم في المصانع عندما يكون قد وصل إلى 760 فولت. أما الاستخدام في البيوت والإنارة فيخفض الجهد إلى 220 فولط في معظم التراب الوطني .

ثانيا : متابعة حسابات المستهلكين

تقوم المؤسسة في تعاملاتها مع الغير بإعداد الفواتير حسب نوع الزبون وقد اتخذت عدة طرق للتسديد، وإجراءات التحصيل قد تكون عن طريق الصناديق المتواجدة على مستوى الوكالات التابعة للشركة أو عن طريق الدفع المباشر في الحساب البنكي أو البريدي للشركة أو عن طريق التحويل باستعمال البطاقة الذهبية من حساب الزبون الى حساب الشركة مباشرة، وقبل التطرق الى خطوات المتابعة لمعرفة طرق التسديد ومعرفة سبل حماية حقوق المستهلكين للكهرباء والغاز سنتعرف أولا عن انواع الزبائن المستهلكين للكهرباء والغاز في الشركة .

2.3. حقوق وأنواع الفواتير والخدمات الموجهة لمستهلكي الكهرباء والغاز:

أولا الحقوق : إن من أهم الحقوق المكفولة قانونا للمستهلكين هو حق إختيار التسعيرة المحددة في قرار وزارة الطاقة ولنأخذ على سبيل المثال التعريفات المطبقة على المستهلكين للتوتر المنخفض وفق ماهو مبين في الجدول التالي :

الجدول 1:التعريفات المطبقة لزبائن التوتر المنخفض (زبائن استعمال منزلي)

نوع التعريفة	رمز التعريفة	الإتأوة الثابتة د,ج/شهر	سعر القدرة الموضوعة في المتنأول د,ج/كيلووات شهر	سعر الطاقة الفعالة سنتيم د,ج/كيلو واط ساعي				
				الذروة	الساعات الكاملة	ساعات الليل	ساعات خارج الذروة	ساعات النهار
التعريفة حسب توقيت الإستهلاك	51M	286,44	29	811,47	216,45	120,5		
	52M	66,4	29	811,47			178,07	
	53M	66,4	14,81			120,5		486,98
نوع التعريفة	رمز التعريفة	الإتأوة الثابتة د,ج/شهر	سعر القدرة الموضوعة في المتناول د,ج/كيلووات شهر	سعر الطاقة الفعالة سنتيم د,ج/ كيلو واط ساعي				
				شريحة 1	شريحة 2	شريحة 3	شريحة 4	
التعريفة التصاعدية	54M		4,37	177,87	417,89	481,2	547,96	

المصدر:وزارة الطاقة قرار ق/22-15/لم المؤرخ في 29 ديسمبر 2019 ، المتضمن تحديد تعريفات الكهرباء والغاز .

ثانيا : أنواع الفواتير الصادرة للزبائن تختلف أنواع الفواتير الصادرة من الشركة باختلاف أنوع المستهلكين للكهرباء أو الغاز ونذكر منها ما يلي:

- **فواتير على الذاكرة** (Facture Sur Mémoire): وهو عداد إداري غير أن هذا النوع من الفواتير التي يتم استخراجها للإدارة هي فواتير عادية يمكن أن تحتوي على عدة عدادات في فاتورة واحدة، مثل عندما تقوم البلدية بتسديد فواتيرها تقوم بجمع كل فواتيرها في فاتورة واحدة والتي تسمى بـ FSM.
- **الزبائن العاديين** (Abonner Ordinaire): وهم الزبائن ذو الإستهلاك البسيط للكهرباء والغاز مثل المنازل، المحلات التجارية الصغيرة...إلخ.

- **فواتير الزبون للتوتر المتوسط:** يتمثل في الإدارة الكبرى للكهرباء مثل الشركات الصناعية التي تحتاج إلى محول (Transformateur Électrique).

ثالثا : طرق تسديد الفواتير يتم إقتراح عدة طرق لتسديد فاتورة الإستهلاك، يمكن الإعتماد على خيارات مختلفة قد تكون نقدا على مستوى الوكالة التجارية مرفقين بفاتورة الإستهلاك، أو بصك بريدي أو بنكي محرر لفائدة مديرية التوزيع التابع لها، و يودع هذا الصك على مستوى الوكالة التجارية في مكتب البريد بتقديم فاتورة الإستهلاك (أو الفواتير) غير المسددة. الإيداع في الحساب البريدي أو البنكي يكون حسب الرقم المشار إليه في الفاتورة أو عن طريق الإقتطاع المباشر من الحساب البريدي الجاري للزبون وفقا لإتفاق مسبق بينه وبين الشركة، كما يشترط على المستهلك أيضا مهلة تسديد الفاتورة المتمثلة في 15 يوما من تاريخ تقديمها، بعد المهلة المحددة تتحفظ الوكالة التجارية بحق قطع الطاقة دون سابق إشعار ويتم إعادة التموين بالطاقة (في حالة القطع) بدفع المبالغ المستحقة مع إضافة تكاليف القطع وإعادة التوصيل.

رابعا : الخدمات الموجهة لمستهلكي الكهرباء والغاز

1- خدمة الإطلاع على فاتورة الإستهلاك عبر الأنترنت:

تسمح الانترنت بتوفير خدمات للمستهلكين عن طريق موقعها الإلكتروني في الاطلاع على طريقة التسديد الإلكتروني للفاتورة وكذا خدمة الرسائل القصيرة بالإضافة إلى الاطلاع على الفاتورة الكترونيا.

و للاستفادة من هذه الخدمات من طرف المستهلكين للكهرباء والغاز يتم تتبع الخطوات التالية:

- الدخول للموقع الإلكتروني الخاص بالشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز و الذي هو www.sdc.dz.

بعد ولوج الموقع يعرض اختيارات اللغة التي تسمح للمتصفح باختيار اللغة المفضلة له ومن تم الحصول على الخدمات المتاحة للزبون والموضوعة تحت تصرفه وفق ما هو مبين في الشكل 01.

الشكل 01. الخدمات المقدمة من طرف شركة سونلغاز للزبائن .

المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة

http://www.sdc.dz/sdcara/spip.php?page=services_client يوم 2019/11/23 الساعة 18.56

- **تسديد الفاتورة الإلكترونية في الشركة**: يتم التسديد الإلكتروني للفواتير والحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالمستهلكين عن طريق اختيار التسجيل في البوابة وذلك بعد ادخال اسم المستعمل ووضع كلمة السر، ومن تم ملئ استمارة الزبون التي يعرضها الموقع والممثلة في الشكل التالي :

الشكل 02. إستمارة معلومات الزبون على موقع شركة سونلغاز

المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة

http://www.sdc.dz/sdcara/spip.php?page=services_client يوم 2019/11/23 الساعة 18.56

بعد ملئ المعلومات الضرورية في الإستمارة وإدراج الرقم التعريفي للمستهلك والمتكون من 15 رقم، يقوم بحفظ البيانات بعد تسجيل الدخول من جديد وبعد كتابة إسم المستخدم وكلمة المرور يستطيع المستهلك الإطلاع على فاتورة الإستهلاك الأخيرة وفق ما هو مبين في الشكل 03.

الشكل 03. مثال عن فاتورة إلكترونية لزبون

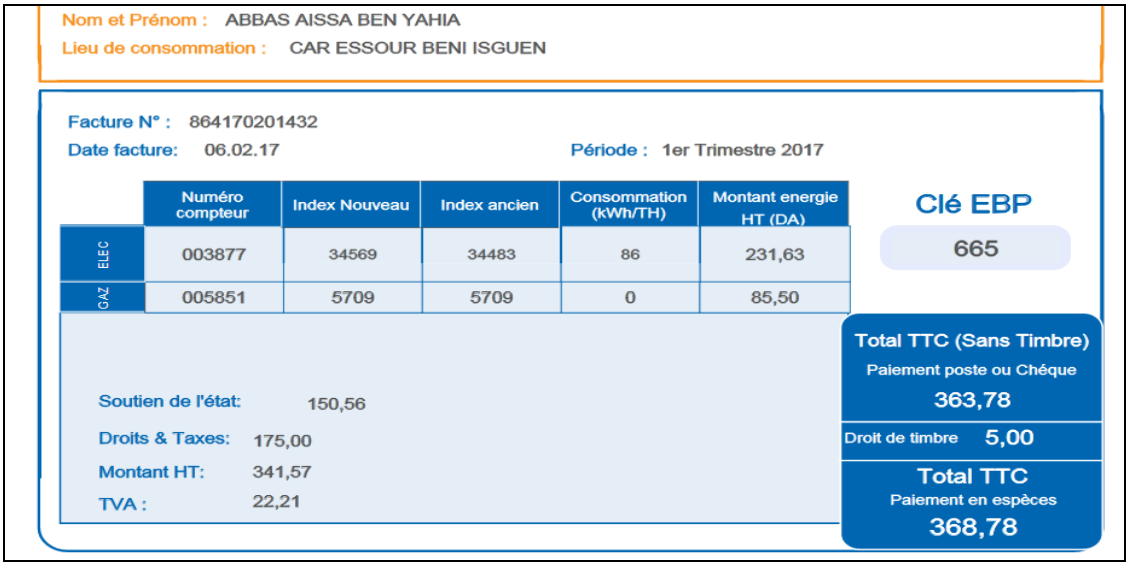

Nom et Prénom : ABBAS AISSA BEN YAHIA
Lieu de consommation : CAR ESSOUR BENI ISGUEN

Facture N° : 864170201432
Date facture: 06.02.17 Période : 1er Trimestre 2017

	Numéro compteur	Index Nouveau	Index ancien	Consommation (kWh/TH)	Montant energie HT (DA)
ELEC	003877	34569	34483	86	231,63
GAZ	005851	5709	5709	0	85,50

Clé EBP
665

Soutien de l'état: 150,56
Droits & Taxes: 175,00
Montant HT: 341,57
TVA : 22,21

Total TTC (Sans Timbre)
Paiement poste ou Chéque
363,78
Droit de timbre 5,00
Total TTC
Paiement en espèces
368,78

المصدر: موقع الشركة بعد إدراج معلومات الزبون.

http://www.sdc.dz/sdcara/spip.php?page=services_client يوم 2019/11/23 الساعة 18.56

بعد إظهار الفاتورة بإمكان الزبون تحميلها ومن تم دفع قيمتها مع العلم أن دفع قيمتها يكون عن طريق التوجه إلى أحد الوكالات التجارية التابعة للشركة أو عن طريق الدفع المباشر في ساب الشركة لدى مركز البريد أو الحساب البنكي أو عن طريق إستعمال البطاقة الذهبية .

2- خدمة أعلمني :

خدمة جديدة إستحدثت للتواصل بين مديريات توزيع الكهرباء والغاز الموزعة على مستوى الوطن مع زبائنها وهذه الخدمة تتمثل في نظام تواصل بواسطة الرسائل النصية القصيرة (SMS) عبر الهاتف النقال وكذا عبر البريد الإلكتروني من أجل إعلام الزبائن بالعديد من المعلومات الهامة مثل إنقطاع الكهرباء أو الغاز بسبب الأشغال، التذكير بآجال تسديد الفواتير وغيرها من المعلومات الأخرى، ولإنجاح هذه الخدمة يطلب من الزبائن تقديم أرقام هواتفهم النقالة إلى الوكالات التجارية الممونة لهم من خلال ملء إستمارة البيانات المتعلقة بهذه الخدمة.

3.3. تقييم خدمات موقع شركة سونلغاز

أولا : التعريف بمجتمع وعينة الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة جميع مستهلكي خدمات الكهرباء والغاز لدى شركة سونلغاز ، وقد تم إختيار عينة الدراسة من خلال إعداد إستبانة إلكترونية وتوزيعها في بعض مواقع التواصل الإجتماعي للأفراد المبحوثين (إستهلاك ذاتي ، إستهلاك مؤسساتي) لمعرفة آرائهم و الإستعانة بها للإجابة عن إشكالية الدراسة يتم التطرق إليها بالتفصيل من خلال المحور الموالي.

ثانيا: دراسة عينة من مستهلكي شركة سونلغاز تم تصميم إستبيان إلكتروني خلال يوم 2020/02/14 وتوزيعه إلكترونيا في مختلف المواقع الإلكترونية لاسيما مواقع التواصل الإجتماعي لأخذ آراء أكبر عينة من مستهلكي الكهرباء والغاز لدى شركة سونلغاز خلال مدة وجيزة (24 ساعة) ، وقد كانت النتائج كما يلي:

الشكل 04. يوضح نموذج إستبيان إلكتروني موجه لمستهلكي شركة سونلغاز

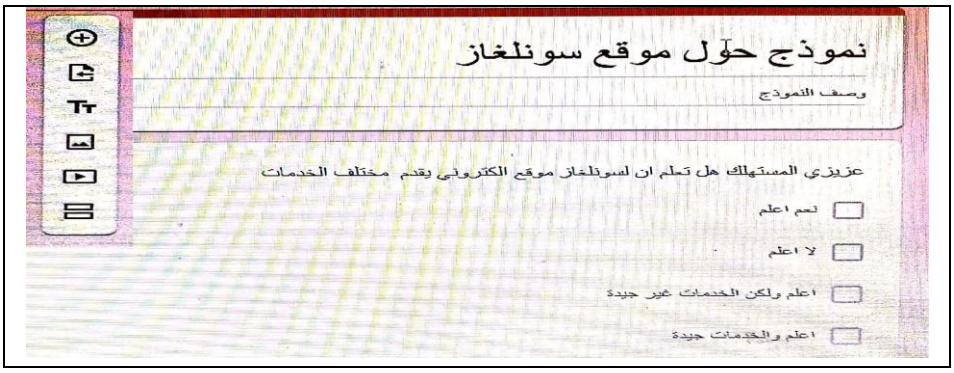

المصدر : نموذج من إعداد الباحثين .

حيث يبين الشكل أعلاه مجموعة من أسئلة بسيطة مغلقة تتضمن معرفة ودراية المستهلك بموقع شركة سونلغاز الإلكتروني أم لا ، بالإضافة إلى الاستفسار ومحاولة معرفة إن كانت هذه الخدمات الإلكترونية من خلال الموقع تقدم بشكل جيد للمستهلك أم لا .

بعد أن تم توزيع هذه الاستمارة في عدة مواقع إلكترونية تم الحصول على النتائج المبينة من خلال الشكل التالي :

الشكل 05. يوضح نتائج الاستبيان الإلكتروني الموجه لمستهلكي شركة سونلغاز

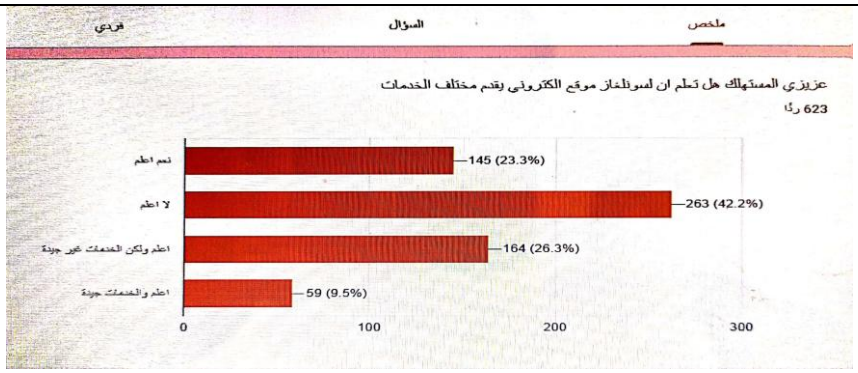

المصدر : مخرجات نموذج الإستبيان الإلكتروني بتاريخ : 2020/02/15 .

يبين الشكل أعلاه مخرجات نموذج الإستبيان الإلكتروني الموجه لمستهلكي شركة سونلغاز بخصوص خدمات موقع الشركة .

حيث نلاحظ أن إجمالي عدد الردود يقدر بـ 623 رد ، كما نلاحظ أن عدد المستهلكين الذي لا يعلمون بوجود موقع إلكتروني للشركة يقدر بـ 263 فرد أي بنسبة 42.2 % وهو عدد يفوق بكثير الأفراد الذين لديهم دراية بوجود موقع إلكتروني والبالغ عددهم 145 فرد أي بنسبة 23.3 % .

أما بالنسبة للخدمات المقدمة من طرف موقع الشركة فنلاحظ أن عدد الأفراد المستهلكين الذي يعلمون بوجود هذا الموقع لكن تقييمهم له بخدمات غير جيدة بلغ عددهم 164 فرد أي ما يمثل نسبة 26.3 % في حين أن عدد الأفراد المستهلكين الذي يعلمون بوجود هذا الموقع و تقييمهم إيجابي لخدماته بلغ عددهم 59 فرد أي ما يمثل 9.5 % من العينة المدروسة.

4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة ومن خلال المسح والتحليل النظري للمواقع الإلكترونية وكذا الأساليب المتاحة للزبائن لغرض حماية حقوقهم تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي:

- التجارة الإلكترونية عبارة عن مختلف العمليات التجارية التي تتم من خلال شبكة الأنترنت والوسائل الإلكترونية ، بالإضافة إلى أن المواقع الإلكترونية تمثل جزءا هاما من عمليات التجارة الإلكترونية باعتبار أنها صفحات إلكترونية على شبكة الأنترنت وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى ؛

- تتم حماية حقوق المستهلكين القائمين بعمليات التجارة الإلكترونية من خلال توفير مجموعة من الأساليب والأدوات الإلكترونية من طرف الجهات المعنية لغرض حماية كافة حقوق المستهلكين وهو مايثبت صحة الفرضية الثانية ؛
- تتم عمليات تسيير حسابات مستهلكي شركة سونلغاز بمستوى مقبول إلى حد ما نظرا لحداثة إستعمال هذه الطرق الإلكترونية من طرف العاملين و كذا قلة الفئة التي لها دراية بوجود موقع إلكتروني للشركة وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة .

كما تم التوصل إلى نتائج عامة يمكن تلخيصها كالآتي :

- تقدم المواقع الإلكترونية خدمات للزبائن في أي وقت وفي أي مكان حيث يمكن للزبون فتح الانترنت وإجراء مختلف العمليات المتعلق به وحتى تقديم الطعون؛
- تقدم المواقع الإلكترونية خدمة كبيرة للشركات الكبرى وذلك بالاتصال عن بعد مع زبائنها وتقليل الضغط المباشر على فرعها ومكاتبها المتواجدة على مستوى الوكالات؛
- يمكن للزبون دفع مستحقات فاتورته لدى الشركة عن طريق البطاقة الذهبية (الدفع الإلكتروني) أو الدفع في الحساب البريدي أو البنكي للشركة دون التنقل الى مقر الشركة مما سيوفر عليه الوقت وعناء التنقل؛
- بإمكان الزبون الاستفادة من مبلغ الطابع في فاتورة الكهرباء والغاز في حالة الدفع الإلكتروني للفاتورة أو استعمال البطاقة الذهبية.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- B. Fraumeni, M. Manser, T. Mesenbourg, (2000), Government Statistics: E-Commerce and Electronic Economy, The Federal Economic Statistic, Advisory Committee.
- Kenneth C. Laudon & Carol Guericio Traver, (2001), E-commerce, by Eyewire, USA.

الأطروحات:

- بلال وانيس، (2014)، المواقع الإلكترونية للعلاقات العامة في المؤسسات الحكومية دراسة مقارنة بين موقعي جامعة بسكرة وجامعة ورقلة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر.
- فالق شبرة فاطمة، (2018)، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر.
- كامش محمد ياسين، خلادي محمد ا لأمين، (2016)، التجارة الإلكترونية – دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي–مغنية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.
- هادف نور الدين، (2008)، التكنولوجيا الحديثة للاتصال استخدامات و اشباعات، قسم الاعلام والاتصال، كلية العلوم التكنولوجية، جامعة الجزائر.

المقالات:

- دريس فتحي كمال، قراءة في النصوص القانونية المتعلقة بحق المستهلك في الإعلام والعدول عن العقد الإلكتروني في التشريعين الجزائري والتونسي، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01 ، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، (2017) ، ص53 .
- عبد الرحمان خلفي، حماية المستهلك الإلكتروني في القانون الجزائري– دراسة مقارنة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث "العلوم الإنسانية" ، المجلد 27 ، العدد 01 ، فلسطين ، سنة 2013، ص 18.
- يحياوي نعيمة، يوسف مريم، (2017)، التجارة الإلكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، ص ص 179–192.
- نسرين محاسنه، حق المستهلك في العدول عن العقد الإلكتروني، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة 06 ، العدد 04 ، سنة 2018 ، ص194.
- عبد الهادي مسعودي، (2014)، المواقع الإلكترونية ومتطلبات تطويرها في الخدمات البنكية: دراسة مسحية، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، ص ص175–193.

- كريمة عرامة، (2018)، إتجاهات المواقع الإلكترونية الإسلامية في مواجهة الإسلاموفوبيا – دراسة تحليلية لموقعي "شبكة الألوكة " و"*CCIF* "، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، ص ص 159-180.
- جعيجع نبيلة، (2018)، التجارة الإلكترونية في العالم العربي وأهم المعوقات التي تحد من تطويرها، مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2، ص ص 273-292.
- رابح رياب، عبد الرحمن قدي، (2016)، أنشطة التعليم العالي في المواقع الإلكترونية الجامعية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 24، ص ص 63-80.
- معزوز دليلة، حق المستهلك في العدول عند تنفيذ العقد الإلكتروني، مجلة معارف، العدد 22 ، السنة 12، جامعة اكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2017، ص06.
- معد عاصي علي، (2018)، دور المواقع الإلكترونية الإسلامية في تشكيل اتجاهات جمهور مدينة كركوك نحو مصداقية المضمون فيها بعد سقوط النظام العراقي 2003، دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، ص ص 89-128.

المداخلات:

- زايري بلقاسم، دلوباشي علي، (2002)، طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لتكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، الأردن.

مواقع الأنترنيت:

- موقع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز يوم 2019/11/23 الساعة 18.56
http://www.sdc.dz/sdcara/spip.php?page=services_client

"النزل البيئية الريفية" كنموذج واعد لاستدامة السياحة الداخلية في الدول العربية في ظل تفشي فيروس كورونا.

"Rural eco lodges" as a promising model for the sustainability of domestic tourism in Arab countries In light of the outbreak of the Corona virus.

سهيلة مصطفى، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، mostfa.souhila@univ-alger3.dz

مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا

تاريخ الاستلام:22 /2020/11 تاريخ القبول: 2021/01/08 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث إمكانية الاستثمار في مشروعات النزل البيئية الريفية كأحد الخيارات الاستراتيجية لاستدامة السياحة الداخلية في الدول العربية. في ظل تفشي جائحة كورونا وذلك من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي: ما هي فرص الاستثمار في "مشاريع النزل البيئية الريفية" كأحد الخيارات الاستراتيجية لاستدامة السياحة الداخلية في الدول العربية في ظل تفشي جائحة كورونا؟

وللإجابة على هذا السؤال سنتطرق للمحاور التالية:

- المحور الأول : أثر جائحة فيروس كورونا على قطاع السياحة في الدول العربية.
- المحور الثاني : النزل البيئية الريفية وتطبيق مبدأ الاستدامة في قطاع السياحة الداخلية.
- المحور الثالث : الآثار الإيجابية للنزل البيئية الريفية.

كلمات مفتاحية: نزل بيئية ريفية، استدامة سياحة داخلية، دول عربية.

تصنيفات JEL: Q5, Q57,R11

Abstract:

The objective of this work is to examine the possibility of investing in rural eco-hostel projects as one of the strategic options for the sustainable development of eco-tourism in Arab countries, we ask the following main question: What are the opportunities to invest in "rural eco-hostel projects"

in Arab countries as one of the strategic options for the sustainability of local tourism? To answer this question, we will approach the following axes:
• the first axis: The impact of the Coronavirus pandemic on the tourism sector in Arab countries
• the second axis: the rural eco-hostel projects and the application of the principle of sustainability in the domestic tourism sector.
• the third axis: The conditions and requirements for the application of the rural eco-hostel projects.
Keywords: eco - hostel, rural, sustainability of local tourism, Arab countries.
Jel Classification Codes : Q5, Q57, R11.

1. مقدمة.

يعتبر قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة فيروس كورونا المستجد نتيجة القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر.

وعلى مستوى الدول العربية بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 حوالي 11.4%، كما يساهم القطاع في توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتعزيز العائدات من النقد الأجنبي التي تساهم في رفع مستويات الاحتياطيات الرسمية. انعكاسا لذلك تبذل الكثير من دول المنطقة الجهود من أجل التطوير الدائم لهذا القطاع بهدف زيادة تنافسيته وقدرته على جذب المزيد من السائحين من كافة دول العالم. (إسماعيل، 2020، صفحة 1).

ويسود اتفاق واسع حاليا بأن التحول الى النماذج الإنمائية التي تتسم بالاستدامة والشمولية أمر لا مفر منه لاستكمال تحسين مستويات التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم، ويستمر الجدل حول هذا الموضوع على خلفية من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايكولوجية، والتي تعيد صياغة الشروط والتحديات والفرص التي تواجهها العديد منها لإحداث التنمية المستدامة، ولقد باتت الدول العربية اليوم أكثر وعيا برهان تفعيل الاستثمار المحلي للعديد من القطاعات والتي تمثل في نفس الوقت عصب الاقتصاد الوطني، ويشكل القطاع السياحي أحد أبرز هذه القطاعات فبالإضافة الى استقطاب

أكبر عدد ممكن من السياح الأجانب أصبحت الدول العربية اليوم تركز على تشجيع السياحة الداخلية لارتباطها بتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المتعددة، فضلا عن كونها سياحة شبه دائمة لا تتأثر بالأزمات الخارجية التي تصيب بعض الاقتصاديات العالمية.

وبالحديث عن السياحة الداخلية فقد أصبحنا نشهد في الآونة الأخيرة طفرة في نوعية جديدة من السياحة، وهي السياحة البيئية الريفية والتي تعتمد على عوامل جذب طبيعية، بحيث ظهرت فئة أخرى من السياح تستهوي قضاء عطل نهاية الأسبوع والعطل الموسمية بشكل جديد يحقق لها فرصة الابتعاد عن زحام وضوضاء الحياة الحديثة للتمتع بجمال ونقاء الطبيعة وثراء مناظرها وأحيائها البرية والنباتية، وما يرتبط بها من سكان وثقافات محلية القديمة منها والمعاصرة، ولقد ظهر هذا النوع من السياحة كاختيار عملي للاستمتاع بالتراث الطبيعي والثقافي والحفاظ عليهما في آن واحد ويمكن أن يظهر الانعكاس المادي لهذا النمط من السياحة في عدة أشكال لعل أهمها وأكثرها تميزا "النزل البيئية الريفية" والتي تعتبر أهم منتجات السياحة البيئية والريفية ومن هذا المنطلق تأتي فكرة البحث في مقومات ومتطلبات الاستثمار في مثل هذه المشاريع في الدول العربية اعتمادا على دراسة الإشكالية التالية:

ماهي مقومات الاستثمار في مشاريع "النزل البيئية الريفية" باعتبارها أحد الخيارات الاستراتيجية لاستدامة السياحة الداخلية في الدول العربية في ظل تفشي جائحة كورونا؟

ولمعالجة هذا الموضوع سوف نتطرق الى العناصر التالية:

- أثر جائحة فيروس كورونا على قطاع السياحة في الدول العربية.
- "النزل البيئية الريفية" وتطبيق مبدأ الاستدامة على قطاع السياحة الداخلية.
- شروط ومتطلبات تطبيق مشروع "النزل البيئية الريفية".

وتبرز أهمية الموضوع في كون أن القطاع الفندقي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة، لذا يدرك القائمون على صناعة الفندقة في العالم أهمية الممارسات الرشيدة تجاه البيئة والمجتمع لما تعود به من نفع بشكل عام، كما أن الممارسات التي تراعي البيئة أو ما تسمى بالممارسات الخضراء لها مردودها من حيث خفض التكلفة واكتساب السمعة الجيدة وضمان جاذبية الموقع للسياح على المدى الطويل، فمن

المعروف أن تطبيق الممارسات الخضراء يمكن أن يؤدي الى خفض التكلفة المباشرة من خلال تخفيض قيمة استهلاك الطاقة ومعالجة المياه العادمة والتخلص من النفايات الصلبة.

وعلى إثر ذلك فإننا نهدف من خلال هذا البحث الى دراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع النزل البيئية الريفية باعتبارها أحد الخيارات الاستراتيجية لاستدامة السياحة البيئية في الدول العربية، انطلاقا من تحديد الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي في الدول العربية ، ثم تحديد انعكاس فيروس كورونا على هذا القطاع والإجراءات المتبعة في الدول العربية لمساندة القطاع السياحي وتشجيع السياحة الداخلية وصولا الى ابراز الإطار النظري العام للنزل البيئية الريفية كمنتج سياحي واعد، يوفر فرصة مهمة لاستدامة السياحة الداخلية، وشروط ومتطلبات تطبيقه.

2. تداعيات جائحة فيروس كورونا على بعض الدول العربية والإجراءات المتخذة لمساندة القطاع السياحي.

يتضمن هذا الجزء من الدراسة أهم الاثار المترتبة عن جائحة كورونا بالنسبة للقطاع السياحي في الدول العربية والإجراءات التي اتخذتها هذه الدولة لمساندة هذا الأخير.

1.2التطورات على صعيد قطاع السياحة والسفر في الدول العربية.

شهدت سنة 2019 ارتفاع ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية ليصل إلى حوالي 313.6 مليار دولار، مقارنة بنحو 281.5 مليار دولار محققة خلال سنة 2018، مُسجلا زيادة بلغت نسبتها 2.2**%** جاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية بنحو 2.9 **%** ليصل إلى 107 مليون سائح خلال عام 2019 مقارنة مع 104 مليون سائح في عام 2018. وقد سجل ناتج القطاع أعلى مستوى له في السعودية، حيث بلغ 79.5 مليار دولار في سنة 2019، يليها كل من الإمارات ومصر بناتج للقطاع بلغ 58.2 مليار دولار، و48.3 مليار دولار في سنة 2019 على التوالي. من ناحية أخرى، سجل عدد من الدول العربية ارتفاعا ملموسا لناتج قطاع السياحة خلال نفس السنة، وقد جاء على رأسها مصر بارتفاع مُسجل لناتج القطاع بلغ 22 **%**. كما أرتفع

كذلك ناتج القطاع بنسبة تراوحت ما بين 8 و9% في كل من الأردن والجزائر وجيبوتي (إسماعيل، 2020، صفحة 6).

الشكل 1: القيمة المضافة لقطاع السياحة في الدول العربية في سنة2019.

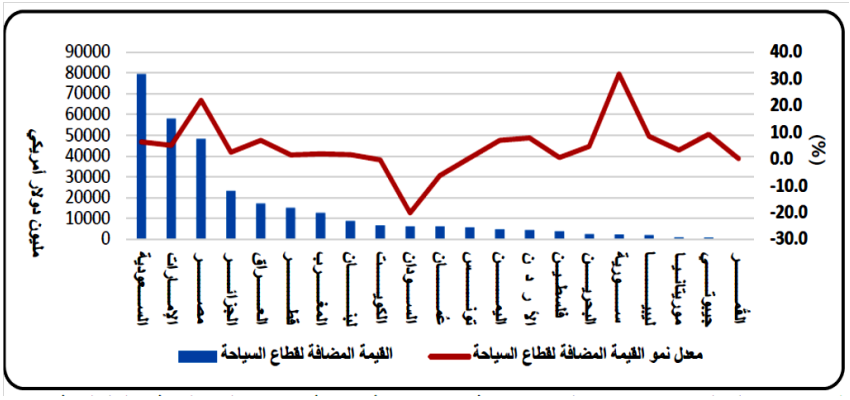

المصدر: صندوق النقد العربي 2020. "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية."

وفيما يخص الأهمية النسبية لقطاع السياحة على مستوى الدول العربية كمجموعة، استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على أعلى حصة من إجمالي ناتج قطاع السياحة في الدول العربية مجتمعة، حيث بلغت حصة الدول الثلاث مجتمعة حوالي 59% من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية أي ما يعادل حوالي 186 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019، مقارنة مع نحو 170 مليار دولار أمريكي مسجلة خلال عام 2018. (إسماعيل، 2020، صفحة 7).

كما ساهم قطاع السياحة في الناتج المحلى الإجمالي على مستوى الدول العربية، بنحو 11.4 %، خلال عام 2019. ولقد زادت الأهمية النسبية للقطاع ليساهم بما يفوق 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية التي تعتبر وجهات سياحية عالمية، مثل السعودية ومصر والإمارات، علاوة على تونس والمغرب والجزائر والقُمر وفلسطين ولبنان وموريتانيا. (إسماعيل، 2020، صفحة 9)

الشكل 2: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية%

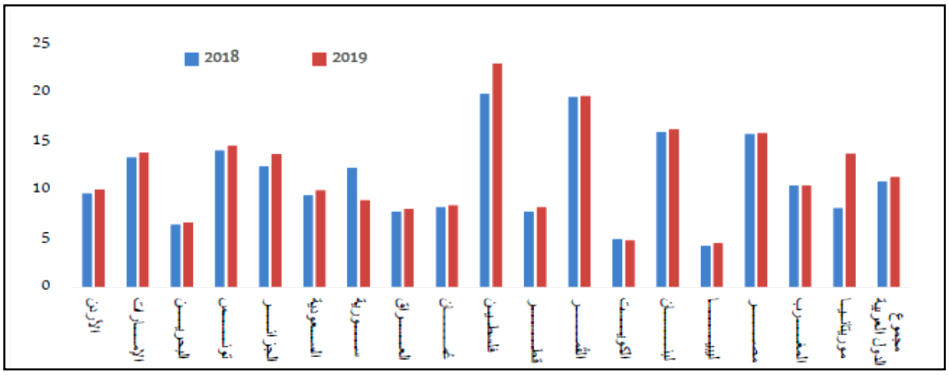

المصدر: صندوق النقد العربي 2020، "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية.

وعلى صعيد المكونات الرئيسة لقطاع السياحة التي تتمثل أساسا في أنشطة كل من السياحة الداخلية والخارجية، فقد تباينت نسب مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث ارتفعت في بعض الدول العربية إلى مستوى تجاوز نسبة قدرها 10 **%**، كما في كل من الأردن ولبنان والبحرين والتي سجلت نسب بلغت 13.6 **%** و12.3 **%** و11 **%** خلال عام 2019 على التوالي. في حين سجلت القُمر والمغرب نسبة بلغت 8.6 و7.9 **%** عام 2019 على التوالي وسجلت قطر حوالي 7.8 **%** خلال عام 2019. هذا وقد بلغ نصيب السياحة الداخلية في الناتج المحلي ا لإجمالي في بقية الدول العربية مستوى أقل من 5.4 **%** خلال عام 2019، (إسماعيل، 2020، صفحة 10).

2.2.انعكاسات أزمة فيروس كورونا على قطاع السياحة في بعض الدول العربية والجهود التي تبنتها حكومات هذه الدول لدعم تعافي القطاع.

يعتبر قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة فيروس كورونا المستجد نتيجة لتأثر كل من جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في أنشطة السياحة والسفر. كما نتج عن جائحة كورونا تأثر حاد لقطاع السياحة في ظل

انخفاض أعداد السائحين الدوليين بنسبة 22 **%** خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2020. أدى ذلك إلى انخفاض أعداد المسافرين الراغبين في السياحة والسفر، خاصة إلى عدد من الدول الآسيوية والأوروبية، لاسيما الصين وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر المقاصد السياحية الجاذبة للسائحين على مستوى العالم ولقد كان لانتشار فيروس كورونا المستجد تداعيات ملموسة على قطاعات السياحة في عدد من الدول العربية نوجزها فيما يلي (المنعم، 2020، صفحة 3).

الأردن: تساهم السياحة فيها بنحو 10 **%** من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد أعلنت وزارة السياحة والاثار الأردنية عن تخصيص 10 ملايير دينار للحفاظ على المهن السياحية. (المنعم، 2020، صفحة 3)، كما تم إعفاء مالكي الشركات السياحية من الرسوم والغرامات المترتبة عند إجراء تجديد التراخيص للعام الحالي.

الإمارات: التي ترتفع بها مساهمة قطاع السياحة إلى نحو **%** 14 من الناتج المحلي الإجمالي، فتم اتخاذ العديد من الإجراءات الهامة لمساعدة الشركات المتضررة من فيروس كورونا **Covid-19** وفق تحفيز مالي بقيمة 283.5 مليار درهم كما تم تعليق الرسوم السياحية والبلدية لقطاع السياحة والترفيه حتى نهاية سنة 2020 وإعفاء المركبات التجارية لهذه الشركات من رسوم التسجيل السنوية حتى نهاية سنة 2020. كما قامت هيئة الضرائب الاتحادية بتمديد تاريخ الاستحقاق لتقديم الإقرارات الضريبية. وقامت إمارة دبي بتخفيض "رسوم البلدية" المفروضة على مبيعات الفنادق من **%**0.7 الى **%**3.5 كما تم تجميد "الرسوم" المفروضة على بيع التذاكر وإصدار التصاريح وغيرها من الرسوم الحكومية المتعلقة بالفعاليات الترفيهية والتجارية. (المنعم، 2020، صفحة 3).

تونس: يساهم قطاع السياحة فيها نحو 15 **%** من الناتج المحلى الإجمالي، ولقد أعلنت الحكومة عن مجموعة من الإجراءات المالية والضريبية لمعالجة أثر عمليات الإغلاق وتقليل تأثيرها على الاقتصاد، بما قيمته 2.5 مليار دينار، وتشمل الحزمة عدد من الإجراءات لدعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة

والمتوسطة في عدد من القطاعات من بينها السياحة، بما يشمل إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، وتيسر إجراءات استرداد الضريبة وتسريع السداد، وتأجيل دفع الضرائب لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من أول أفريل، وتأجيل مساهمة الشركات في الضمان الاجتماعي عن الربع الثاني من سنة 2020 لمدة ثلاثة أشهر، وتأجيل سداد أقساط القروض البنكية والمؤسسات المالية لمدة ستة أشهر (المنعم، 2020، صفحة 4).

السعودية: تأثر نشاط السياحة الذي يساهم بنحو 10 **%**في الناتج المحلى الإجمالي للمملكة، نتيجة الإجراءات الاحترازية والإغلاق الذي شهدته المملكة خلال الربع الثاني من العام وتوقف أنشطة العمرة والإعلان عن اقتصار موسم الحج على المقيمين داخل المملكة فقط، مما يؤثر على عائدات الحج والعمرة، ولقد قامت السلطات بتقديم دعم لجميع القطاعات الاقتصادية في سياق تحفيز مالي تجاوز 226 مليار ريال ركزت بإطارها على مساندة القطاع الخاص خاصة منه المؤسسات الصغرة ومتوسطة الحجم والقطاعات عالية المخاطر مثل الضيافة والسياحة، بالإضافة إلى السماح بتأجيل ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة ومدفوعات ضريبة الدخل لمد ة ثلاثة أشهر .في ظل رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين في سنة 2020، سعت المملكة إلى تعزيز الجهود الدولية لدعم قطاع السياحة، وتم في هذ الإطار عقد اجتماعي استثنائي برئاسة المملكة، وحضور وزراء السياحة في مجموعة العشرين في شهر أفريل الماضي لمناقشة الأثار السلبية التي تعرض لها القطاع السياحي نتيجة الأزمة، وما يتطلبه إنعاش القطاع من توفير الإجراءات المناسبة لضمان سلامة السياح، والعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية لدمج قطاع السفر والسياحة في برامج الإنعاش الاقتصادي. (المنعم، 2020، صفحة 4).

مصر: التي ارتفعت فيها مساهمة قطاع السياحة بشكل ملموس خلال عام 2019 لتصل إلى نحو 15.4 **%** من الناتج المحلى الإجمالي ويعمل بها نحو مليون عامل في هذا القطاع ، تراجع الناتج المحلى الإجمالي خلال سنة 2020 بنسبة تتراوح ما بين 2.1 **%** و 4.78**%** ، ولقد تبنت مصر حزمة تحفيز مالي بقيمة 100مليار جنيه مصيري إضافة إلى منح إعفاءات ضريبية لصالح الشركات ا لإنتاجية والسياحية، وخفض أسعار الفائدة وتقديم دعم لصالح العمالة الموسمية من بينها تلك العاملة في قطاع السياحة، من خلال تخصيص تحويل شهري لها بحوال 500 جنيه مصري شهريا ولمدة 3أشهر من خلال

صندوق إعانة الطوارئ للعامل في قطاع السياحة الذي يعتبر من أكبر القطاعات المتضررة. كما، تبنى البنك المركزي المصري أكبر مبادرة تمويلية لدعم قطاع السياحة، توجه لصالح تطوير وتجديد المنشآت السياحية. في إطارها تم إسقاط الفوائد عن المتعثرين في القطاع قبل عام 2011 وتجديد مبادرة السياحة الحالية لمدة عام إضافي تستفيد الشركات السياحة من المبادرة وفقا لعدد من الشروط منها أن يكون الغرض من التمويل إجراء عمليات الإحلال والتجديد اللازمة لفنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي. كما قام كذلك بتخفيض سعر الفائدة التفضيلي على القروض المقدمة للسياحة من 10% إلى **5 %**، وبقيمة الإعلان عن ضمان حكومي 3 مليارات جنيه على القروض الميسرة الموجهة لقطاع السياحة.كما تم تبني عدد من التدابير لتنشيط السياحة الوافدة إلى مصر من بينها قيام الجهات المختصة في مصر بالموافقة على مد فترة الإقامة المسموح بها على التأشيرة واستحداث تأشيرة جديدة صلاحيتها خمس سنوات يُسمح خلالها بالزيارة لمدة لا تتعدى 90 يوم كل مرة دخول على أن يقتصر الحصول عليها من خلال قنصليات مصرية في الخارج أو بوابة التأشير الإلكترونية. (المنعم، 2020، صفحة 4).

المغرب: يسهم قطاع السياحة فيها بنحو % 10.5 من الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر من أكبر القطاعات المتضررة من ازمة كورونا، وفي إطار احتواء أثر هذه الصدمة على قطاع السياحة والنقل الجوي صادق البرلمان المغربي على خطة تتعلق بهذا القطاع من خلا ل تعويض مالي (وصل دين) للزبائن وتقديم اقتراح خدمة مماثلة، دون زياد ة في السعر، أو بدل تعويض مالي. كما اتخذت المملكة عددا من التدابير لإنعاش القطاع السياحي، من ضمنها تطوير منصة رقمية لتعزيز قدرات المهنين السياحيين واعتماد قانون يتعلق بعقود السفر والإقامة السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين، يهدف إلى تخفيف الضغوطات المالية على مقدمي الخدمات، بالإضافة إلى إعداد دليل حول الإجراءات الصحية المعتمدة من طرف الشركات السياحية المغربية، وكذلك مجموعة من التوصيات حول السلامة الصحية، كلاهما موجه لكافة المهنيين في القطاع السياحي بالمغرب، علما أن إجراءات أخرى في طور الدراسة، وهي تخص الجوانب المالية والاجتماعية وحوكمة القطاع (المنعم، 2020، صفحة 5).

لبنان: يعتبر قطاع السياحة فيها من أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي حيث يساهم بنحو 16.3 **%** من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تأثر القطاع السياحي في لبنان سنة 2020 بعدد من الصدمات سواءً فيما يتعلق بأثر جائحة كورونا أو أثر التطورات الاقتصادية التي عرفتها لبنان خلال العام الجاري والتي انعكست على مستويات عدد كبير من القطاعات. بهدف تجاوز التداعيات الناتجة عن الجائحة على القطاعات الاقتصادية، أصدر مصرف لبنان التعميم رقم 547 الذي يسمح للمصارف والمؤسسات المالية بتقديم قرو ض استثنائية بفائدة صفرية وبدون رسوم للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية قائمة ولكنهم غير قادرين على الوفا ء بالتزاماتهم، ومقابلة النفقات التشغيلية، أو عدم القدر ة على دفع رواتب موظفيهم خلال مارس، وأفريل، وماي و2020 نتيجة لتوقف النشاط بسبب فيروس كورونا ومن أهمها تلك العاملة في قطاع السياحة. على أن يتم منح هذه القروض بغض النظر عن السقوف المحددة لكل عميل، ويتم تسديدها خلال خمس سنوات بداية من شهر يونيو من سنة 2020. (المنعم، 2020، صفحة 6).

3.النزل البيئية الريفية وتطبيق مبدأ الاستدامة في قطاع السياحة الداخلية في بعض الدول العربية.

ان العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توازن دقيق بين التنمية وحماية البيئة، وتؤكد المنظمات العالمية للسياحة والبيئة أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تؤثر سلبا على المصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئة والموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية والتي تعتبر عامل جذب أساسي للسياحة. ولقد انتقل الاهتمام بالمعايير البيئية مؤخراً إلى عالم السياحة والسفر، فظهرت العديد من النزل التي تراعي الحفاظ على البيئة على غرار نزل"**Livingstone**" في المملكة المتحدة،"**CastaVerde**"في كوستاريكا، نزل "**Klarbyn Ecolodge**" في السويد " **le moulin de Maitre Cornille**" في فرنسا نزل "**Juvet Landscape** " في النرويج "**Mountain Magic** " في تشيلي. (المباشر، 2020)، ونزل "**فينان** " البيئي في الأردن. (فوربس، 2020)، والأمثلة في هذا المجال

متعددة، وسنحاول في هذا الجزء التطرق الى موضوع النزل من منظور الاستدامة البيئية بالاعتماد على العناصر التالية :

1.3 تطبيق مبدأ الاستدامة في قطاع السياحة الداخلية في الدول العربية.

نتيجة للتوسع السريع في قطاع السياحة، أصبحت الوجهات السياحية التقليدية تواجه مزيدا من الضغط على بيئتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وثمة الآن إقرار بأن نمو السياحة السريع الهادف الى تحقيق فوائد قصيرة الأجل كثيرا ما يقضي الى حدوث آثار سلبية، تضر البيئية والمجتمعات وتدمر الأساس الذي تقوم عليه السياحة. (والاجتماعي، 2011، صفحة 3).

وتعبر **السياحة الداخلية** عن انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم، وهنا ينتقل السائح من مكان اقامته ليزور مكان آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيها، وأن يقضي ليلة على الأقل في المكان المزار ليس بغرض العمل ولكن بغرض الترفيه والاستجمام أو لأسباب دينية أو حضور مؤتمر أو ندوة، وترجع أهمية السياحة الداخلية الى كونها تزيد من وحدة المجتمع والتضامن الاجتماعي والتمسك بالقيم السائدة مما يخلق شعور بالقومية والانتماء والهدف من هذا النوع أنه مصدر لا ينضب للدخل الوطني حيث يساعد ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة وذلك من خلال التوزيع الأمثل للدخل الوطني بالإضافة الى تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة، ويعد هذا النوع من السياحة ركيزة مهمة تعتمد عليها السياحة الخارجية حيث أن تنشيطها يشجع على استكمال وتحسين المرافق السياحية المتعددة ويخلق أماكن جديدة وبالتالي خلق قيادات فنية قادرة على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات السياحية. (بوعموشة، صفحة 34).

ويشير **مفهوم السياحة المستدامة** الى نقطة تلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم مما يؤدي الى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها (ديب، 2009، صفحة 35).

وتمثل **التنمية السياحية** مختلف البرامج التي تسعى الى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد إنتاجية القطاع السياحي وبالتالي فهي تنطوي على الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها الأمر الذي يتطلب رسم برامج تخطيط تستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت ممكن. (بنورة، صفحة 2).

وفي هذا الصدد يمكن الانطلاق من فكرة أن **تنمية السياحة الداخلية** تعبر عن الأنشطة التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة الى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل كما أنها تمثل جملة القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.

2.3 مفهوم وأهداف النزل البيئية الريفية: هناك العديد من التعريفات والمفاهيم التي توضح معنى**النزل البيئية الريفية** وعلاقتها بالبيئة المحيطة واعتمادها عليها والفرق بينها وبين مشروعات الإقامة السياحية التقليدية (المنتجعات والفنادق) (الشهراني، صفحة 4)، إلا أن أهم هذه التعريفات تمثلت في:

النزل البيئية الريفية كما عرفتها منظمة السياحة سنة 1995 هي مكان للإقامة يعتمد على الممارسات البيئية السليمة في المناطق الريفية ويقدم نوعية جديدة من نظم الاستهلاك بأشكال مبتكرة، ويعمل على تشجيع الإنتاج بحيث يحقق مجموعة واسعة المدى من أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي مع ضمان قابلية الاستمرار وتركيز الاهتمام على العنصر البشري ومحيطه بجميع مكوناته (هاشم، 2011، صفحة 245).وفي تعريف لـ" **Hawkins etal,1995**" أشار فيه الى اعتبار أن النزل البيئية الريفية اسم تجاري لمنتج من منتجات صناعة السياحة تستخدم لتحديد هوية نوع من المنشآت السياحية المعتمدة على عنصر الطبيعة والتي تستجيب لمبادئ السياحة البيئية الريفية، وعرفها "**Bottrill&Pearce1995**" بأنها لفظ يستخدم لتعريف نوعية من النزل السياحية التي تعتمد على البيئة وتعكس فلسفة وأسس السياحة البيئية، وهذه النوعية من النزل البيئية تقدم السياحة كعملية تثقيفية تعليمية وتشاركية مع المجتمع المحلي، يجب أن تنمي وتدار بأسلوب بيئي حساس يحمي المنظومة البيئية"، ونستخلص من هذه التعاريف السابقة أن السياحة البيئية الريفية تركز أساسا على تحقيق الأهداف الثلاثة

للتنمية المستدامة الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. وبالاعتماد على ما سبق يمكن القول إن تنمية مشاريع النزل البيئية يتضمن العديد من الأهداف الطبيعية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن أهداف التصميم المستدام وهو ما سنحاول حصره في النقاط التالية (والأسفار).

2.3.1 أهداف حماية البيئة الطبيعية والموروث الثقافي: وتتضمن اتاحة الفرصة لممارسة التجارب والأنشطة الترفيهية المتوافقة مع الخصائص الطبيعية المميزة والموارد البيئية والثقافية والتعرف على الخصائص الطبيعية والجمالية للموارد وحمايتها وإدارتها بطريقة اضمن لتحقيق عملياتها الايكولوجية بأمان وزيادة الوعي تجاه فهم خصائص أسواق السياحة البيئية.

2.2.3 أهداف التخطيط والإدارة: وتتضمن حماية وصيانة القيم البيئية الحساسة والتنوع الحيوي بالمنطقة. وتحديد الاحتياج الفعلي من التنمية السياحية وتحديد المواقع المثلى لأنشطة السياحة البيئية والتي تتسم ممارساتها في نطاق النزل، والتي ينتج عنها التفهم والتقدير للخصائص الطبيعية والثقافية للمناطق المختلفة. ووضع إطار عمل لحماية وتخطيط وتنمية وإدارة وتسويق النزل كأحد منتجات السياحة البيئية. وتقديم الطرق وصول تتناسب مع الخصائص الطبيعية لكل المناطق الفرعية والتي تم تحديدها في مخطط إدارة الأنشطة والممارسات البيئية في نطاق النزل البيئية والتي يمكن أن تقدم تجارب سياحية للزوار وكذا إدارة موقع أنشطة الزوار بهدف حماية المناطق والموارد ذات القيمة. ووضع شروط ومعايير ومؤشرات لكل من التجارب السياحية التي يرغبها الزوار وخصائص الموارد ومتابعة هذه المؤشرات بصفة دورية والتدخل لاتخاذ الإجراءات الوقائية إذا لم تماثل هذه المؤشرات المعايير القياسية الموضوعة. بالإضافة الى توفير فرص للتعاون بين الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية فيما يخص تنمية السياحة البيئية.

3.2.3 أهداف تنمية تجارب السياح: وتتضمن تحديد خطة لأنشطة الزوار والتي يراعي تحقيقها في كل منطقة فرعية يتم تضمينها في المخطط المقترح للنزل وتعتمد غالبا على خصائص المواد والحساسية البيئية في الموقع. وتوفير عدد كبير من التجارب السياحية ذات الجودة العالية وذلك بما يتوافق مع الأهمية البيئية للموارد وعملية الحماية بالمنطقة. وحصر أنشطة السياح والخدمات والتسهيلات الإدارية في نطاقات

محددة وذلك بما يتوافق مع الأهمية للموارد وعملية الحماية بالمنطقة. وتحديد الحد الأقصى للاستخدام بهدف حماية الأماكن الطبيعية الحساسة.

4.2.3أهداف التعليم والتأهيل وتتضمن هذه الأهداف توفير فرص التعليم ونقل المعرفة وخدمات نقل المعلومات للسياح. توفير أفكار معرفية وبرامج محددة عن الخصائص والعناصر المميزة للمنطقة. تجميع قاعدة بيانات عن الموارد الطبيعية والثقافية وكيفية متابعتها ومراقبتها وصيانتها وصياغة ذلك على شكل خطة تعليمية تثقيفية للزوار. الاستخدام الكثيف للموروث الثقافي المحلي للمنطقة كأحد أقوى وأهم العناصر في برامج التعليم ونقل المعرفة.

5.2.3أهداف التصميم المستدام: وتتضمن تقديم نموذج للتصميم البيئي المستدام والإدارة البيئية لعناصر مثل كفاءة استخدام الطاقة وأعمال الحماية والتوافق مع خصائص المواقع الاثرية والتاريخية وإعادة تدوير المخلفات. وتشجيع عملية إعادة التأهيل من أجل الاستخدام الأمثل للمنشأة التقليدية والعناصر والموارد المحلية. وتصميم خدمات وتسهيلات تعطي مثال للتوافق مع البيئة المحلية.

6.2.3الأهداف الاقتصادية: تهدف مشاريع إقامة النزل البيئية الى تقوية مفاهيم الحماية والسياحة داخل المجتمعات المحلية، كما تهدف الى التدخل الوطني لتحسين المستوى الاقتصادي للسكان المحليين بالمنطقة من خلال توفير الموارد المادية وتقدم عمليات الحماية والإدارة البيئية للمناطق الطبيعية. وتوفير فرص إضافية للعمل الذي يتطلب مهارة خاصة. واستخدام التقنيات والخدمات والمرافق المحلية وعمليات التنمية وتشجيع التداخل بشكل فعلي في صناعة السياحة البيئية.

3.3المقارنة بين مشاريع الايواء التقليدية ومشاريع الايواء البيئية والريفية. (الشهراني، صفحة 12) يمكن تلخيص الفرق بين مشاريع الايواء التقليدية (الفنادق والمنتجعات) ومشاريع الايواء البيئية والريفية (النزل والاستراحات) من حيث المفهوم والمتطلبات فيما يلي :

جدول **3**المقارنة بين مشاريع الايواء التقليدية ومشاريع الايواء البيئية والريفية.

عنصر المقارنة	المنشأة السياحية التقليدية	النزل السياحي (البيئي–الريفي)
متطلبات السائح	الفخامة	الخصوصية المحلية
الطابع والطراز	عالمي	محلي

المعماري		
الأنشطة والتجارب السياحية	تعتمد على الاسترخاء، أنشطة ذات طابع خدمي، ملاعب، حمامات سباحة، صالات رياضية.	تهتم بالأنشطة البيئية والريفية (مشاهدة الطبيعة، الحياة البحرية، مخيمات، تسلق الجبال، الزراعة، الخ).
ملكية المنشأة	شركات وأفراد.	أفراد/جماعات محلية.
أسلوب التخطيط والتصميم	منغلقة ومنعزلة داخل حدود واضحة.	مندمجة تماما مع البيئة المحلية ويصعب ملاحظة حدودها.
شكل الاستثمار	استثمارات عالية الربحية، بناءا على قدرات السائح المادية وارتفاع تسعير الخدمات.	استثمارات محدودة أو متوسطة، الربحية قائمة على تميز الموقع طبيعيا وتصميما، وتقليل تكلفة تقديم الخدمات.
عوامل الجذب	الخدمات المقدمة (إقامة أنشطة برفاهية بالدرجة الأولى ثم ما يحيط بالمكان بالدرجة الثانية.	البيئة المحيطة بالمكان بالدرجة الأولى ثم تأتي الخدمات والتسهيلات المقدمة بالدرجة الثانية.
نوعية التغذية وشكل الوجبات	خدمات متميزة وأسلوب عرض جذاب وذو معايير عالمية.	خدمات أساسها الطابع والشكل المحلي.
أسلوب التسويق	من خلال الشركات السياحية.	من خلال الأفراد والجمعيات العالمية المتخصصة.

المصدر: موقع الهيئة العامة للسياحة والأسفار السعودية: **www.sauditourism.com**

والملاحظ من الجدول أن جوهر الاختلاف بين النزل التقليدية والبيئية الريفية يكمن في كون أن هذه الأخيرة تركز في الأساس على إضفاء الطابع المحلي على عملية الاستثمار، وما يرتبط بها من خصائص البيئة المحلية وهو ما يوفر فرصة مهمة لتفعيل هذا النوع من الاستثمار في الدول العربية خاصةأنها تتوفر على تشكيلة متنوعة من عناصر الجذب الطبيعي والريفي ما يشكل أقطاب سياحية متنوعة للسياح المحليين.

ان تطبيق مثل هذه المشاريع يركز على العناصر الأساسية للتنمية المستدامة البيئية منها والاجتماعية والاقتصادية بحيث يساعد التقييم الجيد للموقع المطور في إيجاد بدائل للتنمية والموقع المختار يجب أن يدعم النزل بالموارد الطبيعية والحيوية مع امداد السائحين البيئيين بفرصة ممارسة الخبرة والاستمتاع بالبيئة الطبيعية

واعتبارا مما سبق يمكن القول إن تحقيق مشاريع النزل البيئية الريفية يتطلب توفر الشروط الثلاثة الأساسية للسياحة البيئية والريفية وهي الحفاظ على البيئة المحيطة، وأن تعود بالنفع المادي على المجتمع المحلي، بالإضافة الى احداث التفاعل بين البيئة المحلية والسياح العاملين.

4.الآثار الإيجابية للنزل البيئية الريفية.

1.4الآثار البيئية: من خلال اتباع أفضل الممارسات البيئية في الانشاء والتشغيل اليومي للنزل البيئية الريفية، يمكن للنزل أن تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة المحيطة، ويمكن أن يكون لهذه الممارسات البيئية العديد من العوائد الاقتصادية مثلا استخدام تقنيات ومواد البناء المحلية المتوفرة، واستخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية واستغلال طاقة الرياح كل هذه الممارسات تنعكس بشكل إيجابي على البيئة الفنية وتعمل على تقليل تكاليف التشغيل كما تعتبر النزل البيئية أحد المشاريع التي يمكن من خلالها تشجيع أفكار العمارة البيئية، والعمارة الخضراء ذات التأثيرات البيئية الأقل وتعتبر النزل البيئية بما تقدمه من اسهامات في حماية الأنواع النباتية والحيوانية في حماية الحياة الفطرية ودعم الأنشطة البحثية بالمناطق الطبيعية وبما تنتجه من تعاون مع المجتمعات المحلية في مجال دعم الأنواع النباتية والحيوانية المهددة من المشروعات القليلة الداعمة لأنشطة حماية الموارد الطبيعية. وتقوم بعض النزل بدعم وإنشاء مناطق محمية خاصة تقوم من خلالها بحماية وإعادة تأهيل بعض أشكال الحياة الفطرية والتي تنعكس بدورها على المشروع ككل. ويمكن أن تقدم النزل دعما للمناطق المحمية المتواجدة بها، أو المحيطة من خلال رسوم تفرض عليها نتيجة انتفاعها بهذه المحميات أومن خلال رسوم يدفعها النزلاء نظير دخولهم هذه المناطق المحمية أومن خلال رسوم مضافة على تكاليف الإقامة بالنزل.

2.4الآثار الاقتصادية: العوائد الاقتصادية من النزل البيئية وأنشطة السياحة البيئية تقوم بشكل غير مباشر بدعم أنشطة الحماية والتنوع البيئي عن طريق زيادة وعي المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية اتجاه أنشطة الحماية، كما تقدم النزل البيئية عوائد غير مباشرة لأنشطة حماية التنوع الاحيائي من خلال توفير بدائل للدخل للسكان المحليين بدلا عن الأنشطة التي يمارسونها داخل المناطق المحمية.

3.4الآثار الاجتماعية: كثيرا من العوائد الاقتصادية يمكن أن يكتسبها الشريك المحلي من النزل البيئية بدلا من امتلاكهم وإدارتهم الكاملة للنزل أو اشتراكهم مع مستثمرين آخرين في ملكية وإدارة النزل أو عن طريق اشراكهم في العمل أثناء تشغيل النزل. كما يمكن للمجتمعات المحلية الحصول على عوائد في صورة رسوم دخول يحصلونها من مشغلي السياحة البيئية مقابل السماح لهم بدخول مواقعهم وملكياتهم،

وممارسة بعض الأنشطة بها أو عن طريق مشاركة مشغلي الرحلات عن طريق توفير أنشطة داخل مواقعهم والتي يقوم مشغل الرحلات بإدراجه اداخل برامج الزيارات الخاصة بالنزل كما تقدم النزل البيئية الريفية فرص تدريب ورفع كفاءة السكان المحليين وتنمية مهاراتهم، لكي تؤهلهم للعمل في النزل، وبشكل آخر يمكنهم الاستفادة من العوائد الاقتصادية والتي تنعكس عليهم من النزل في تحسين أحوالهم التعليمية، والصحية وتطوير أنشطتهم الفنية والحرفية. كما تعمل برامج التدريب التي يقدمها النزل للسكان المحليين العاملين الى رفع وعي السكان المحليين مما ينعكس على أسرهم واهتماماتهم بالجوانب التعليمية ودفعهم الى تحسين جودة مشغولات الحرف اليدوية وتطوير منتجاتهم الزراعية والاهتمام بها وبطريقة عرضها.

5.الخلاصة:

أصبحت السياحة اليوم تكتسي أهمية متزايدة نظرا للمقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية، ومصدرا مهما للعملة الأجنبية للعديد من الدول العربية ويمكن للسياحة الداخلية أن تلعب دورا استراتيجيا في حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الناتجة عن التغيرات الاقتصادية العالمية على غرار أزمة كورونا، وهو ما يبرر سعي دول العالم لاستدامة هذا القطاع بدلا من تحقيق الربح السريع، خاصة إذا ما استمر الوضع فيما يخص انتشار فيروس كوفيد 19على حاله.

ويأتي ذلك في إطار التنمية المستدامة من خلال تبني العديد من النماذج الحديثة للاستثمار أحدها النزل البيئية الريفية التي تعتبر أحد أنواع النزل السياحية التي تعتمد على البيئة وتعكس فلسفة وأسس السياحة البيئية وهذا النوع من النزل البيئية يقدم السياحة كعملية تثقيفية تعليمية تشاركية مع المجتمع المحلي التي يجب أن تنمي وتدار بأسلوب بيئي حساس يحمي المنظومة البيئية.

ويتطلب تجسيد مشاريع النزل البيئية الريفية توفر عنصر التميز البيئي ووجود مجتمعات محلية أصلية تقيم بالقرب من الموقع بالإضافة الى دراسة إمكانية وجود مياه صالحة للشرب وتوفر عناصر طبيعية وثقافية مثيرة موجودة في نطاق النزل للإمداد بالخبرة التثقيفية والتعليمية وهنا تجدر الإشارة الى أن المعايير الأربعة السابقة أساسية ولازمة لتقييم الموقع وهي أساس مفاهيم النزل البيئية ويعتبر عدم توفر أي منها بالموقع سبب كاف لإلغاء فكرة التنمية به.

وتتوفر الدول العربية على العديد من المعايير السابقة للاستثمار في النزل البيئية الريفية واستدامة القطاع السياحي بالمنطقة كما تتوفر كذلك على العديد من المقومات الطبيعية البكر والتي تعتبر مقاصد سياحية ريفية وساحلية في نفس الوقت ما يمثل مناخا هاما لتوجيه الاستثمار في النزل البيئية الريفية باعتبارها أحد المنتجات السياحية الواعدة والمستدامة خاصة في ظل الازمات على غرار أزمة كورونا وتأثيرها على مداخيل هذه الدول من القطاع السياحي والذي يعتبر في الكثير منها مصدرا مهما للدخل.

ومن المهم ان تتميز الإجراءات المتبعة لمساندة القطاعات الاستراتيجية بالاستدامة بدلا من الاعتماد على الدعم المالي فقط، خاصة في ظل الازمات ونوصي في هذا الإطار بما يلي:

– الاهتمام بالجانب الأمني في المناطق الريفية فمن المؤكد أن الازمات الأمنية التي عصفت بالعديد من الدول العربية في السنوات الماضية قد رسخت في أذهان السياح المحليين والأجانب فكرة غياب الامن في المناطق الريفية (عبد، العدد الثامن، 2012، صفحة 147)، ومن غير المستغرب أن يكون لهذا التوصيف النمطي انعكاسات سلبية على القطاع السياحي.

– الاستفادة من مشاريع شبكة الطرق المنجزة في مشاريع الاستراحات الريفية كخطوة لفك العزلة عن المناطق الريفية، تمهيدا للاستثمار في مشاريع النزل الريفية البيئية.

– تفعيل مشاركة المجتمعات المحليَّة بأشكال مختلفة في تنمية السياحة البيئيَّة الريفية.

– تغيير نمط السائحين والقطاع الخاص من خلال تركيز الصناعة على الأسواق المحلية الأقل تزاحمًا والقريبة بالنسبة الأكبر، ولذلك من المتوقع أن تصبح السياحة الريفية والبيئية من أكثر المنتجات المحتملة في ظل السلوك السياحي الجديد.

– الحاجة إلى خطوات وإجراءات منسقة بين مختلف الجهات الفاعلة من أجل تطوير منتجات ومقاصد سياحية بيئية ريفية.

_ الحملات الترويجية الالكترونية بالتركيز على المنتجات السياحية البيئية والسياحة المسئولة والإجراءات الصحية والتباعد الاجتماعي وعدم التزاحم في المقاصد السياحية ضمن الحملات الترويجية.

– تشكل مسألة تصميم وإدارة المخلفات الصلبة والسائلة قضية هامة في تصميم وإدارة النزل البيئية باعتبار أن سوء إدارتها يمكن أن يولد تأثيرات سلبية وخطيرة على البيئة فتسرب مواد غريبة عنها أو خلق ظروف التكاثر الواسع للحشرات وغيرها يمكن أن يؤثر سلبا على الحياة البرية والنباتية ويشكل الاقلال من انتاج المخلفات المبدأ الأساسي لإدارتها ويمكن تحقيق ذلك بتدوير المخلفات لتوظيفها في استخدامات أخرى. (المعالجة اللاهوائية للمخلفات السائلة، استخدام برك التبخير المبطنة، استخدام البرك الشمسية).

_ استخدام وسائل طبيعية للتقليل من الاستهلاك الكلي للطاقة مثل تصميم نظام طبيعي للتهوية باستخدام التهوية النافذة كبديل عملي عن استخدام الوسائل الميكانيكية المستهلكة للطاقة، كذلك يمكن استخدام الاشعاع الشمسي المباشر وغير المباشر لتحقيق الإضاءة النهارية الفعالة وتسخين المياه والتدفئة واستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

6. قائمة المراجع :

1. العزيز، عراب عبد. (العدد الثامن، 2012). استراتيجية النهوض بالسياحة في الجزائر. مجلة الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 147.
2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2011). تنمية السياحة المستدامة. روما: الأمم المتحدة.
3. الهيئة العامة للسياحة والأسفار. (بلا تاريخ). دليل المستثمرالنزل البيئية والاستراحات الريفية. المملكة العربية السعودية : وزارة السياحة السعودية.
4. ايناس بنورة. (بلا تاريخ). تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي لضمان الاستهلاك الرشيد للمياه، دراسة حالة محافظة بيت لحم. فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية القدس.
5. حميدة بوعموشة. (بلا تاريخ). دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة. تأليف حميدة بوعموشة، سالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (صفحة 34). الجزائر: جامعة فرحات عباس بسطيف.
6. حنان عبد الخضر هاشم. (2011). واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، ارث الماضي وتراث المستقبل. مجلة مركز دراسات الكوفية، العدد الواحد والعشرون، 245.
7. خالد بن حسين الشهراني. (بلا تاريخ). النزل السياحية البيئية منتجع سياحي مستدام. ورقة عمل بعنوان . إدارة تطوير المواقع السياحية.

8. كمال ديب. (2009). دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مدخل بيئي. تأليف كمال ديب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، (صفحة 35). الجزائر: جامعة الجزائر.
9. مجلة المباشر. (2 12, 2020). 10 من أغرب الفنادق الصديقة للبيئة حول العالم. تم الاسترداد من مجلة المباشر: https://www.mubasher.info/news
10. مجلة فوربس. (02 12, 2020). نزل فينان البيئي هو بمثابة نجم ساطع ضمن النزل البيئية الأخرى حول العالم. تم الاسترداد من https://ecohotels.me/ar/property
11. محمد إسماعيل. (2020). أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية. أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
12. هبة عبد المنعم. (2020). تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
13. مجلة المباشر. (2 12, 2020). 10 من أغرب الفنادق الصديقة للبيئة حول العالم. تم الاسترداد من مجلة المباشر: https://www.mubasher.info/news
14. مجلة فوربس. (02 12, 2020). نزل فينان البيئي هو بمثابة نجم ساطع ضمن النزل البيئية الأخرى حول العالم. تم الاسترداد من https://ecohotels.me/ar/property

تقييم أداء البنوك في تمويل الفقراء و الطلبة خريجي الجامعات – دراسة حالة بنك–

Evaluating the performance of banks in financing the poor and graduate students - bank case study -

سمرد نوال، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر) ، nawelsemred@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/12/31 تاريخ القبول: 2021/02/16 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

يهدف البحث إلى تحديد التمويل الممنوح للفقراء و الطلبة خريجي الجامعات، وانعكاس ذلك على أداء البنك، وذلك من خلال إتباع منهج تحليلي للقوائم المالية الخاصة بأفضل بنك على مستوى الوطن العربي، وهو بنك الأمل للتمويل الأصغر باليمن، بسبب تنوع المنتجات التمويلية الممنوحة لفائدة صغار المستثمرين والمزارعين فضلا عن المستفيدين من الشباب والمرأة، وذلك لفترة معتبرة متمثلة في أول سنة نشأ فيها بنك الأمل سنة 2009 إلى غاية سنة 2019، وخلص البحث على نتائج عديدة أهمها :تحقيق مركز مالي جيد، تحقيق كفاءة في التحكم في التكاليف، تحقيق نسب عوائد عالية من الاستثمار في أصول وحقوق الملكية البنك، توفير مخصصات كافية لتغطية المخاطر الخاصة بتعثر العملاء.

كلمات مفتاحية: تمويل أصغر، أداء بنك، كفاءة تشغيلية، كفاءة أرباح.

تصنيفات JEL : G2.21

Abstract:

The research aims to identify the forms of funding granted to the poor and university graduates students, and its reflection on the bank's performance, based on the analytical approach of the financial statements of the best bank in the Arab world Al-amal bank in Yamane, Because the diversity of financing products for the benefit of small investors and farmers as well as young people, for the period 2009 to 2019 The research concluded on many results, the most important of which are achieving a good financial position, achieving efficiency in controlling costs, achieving high rates of return from investing in the bank's assets and equity, providing sufficient allocations to cover the risks of clients.

Keywords: Microfinance, bank performance, operational efficiency, profit efficiency.

Jel Classification Codes: G2.21

1. مقدمة:

نظرا للنجاحات التي حققها بنك الأمل للتمويل الأصغر باليمن والجوائز التي تحصل عليها أخر سنتين، تمثلت في 11 جائزة على المستوى المحلي والدولي، كما استطاع حصد جائزتين دوليتين إحداهما جائزة في الإبداع والابتكار في المنتجات، والأخرى جائزة التحدي في التمويل الأصغر ومن بين 132 مؤسسة مالية من 43 دولة، وذلك راجع للنجاحات التي حققها في مجال التمويل الذي استهدف مختلف شرائح المجتمع اليمني خاصة مع اندلا ع الحرب، حيث عمل البنك على تطوير و تحسين الخدمات المالية المستدامة تلبي احتياجات العملاء من فقراء والطلبة خريجي الجامعات.

ونظرا للتجارب الرائدة والناجحة فيما يخص المشاريع الصغيرة، التي أنشأها الشباب من خريجي الجامعات والفقراء على مستوى العا لم، والذي جعل التمويل الأصغر يلعب دورا مهما في تقديم خدمات مالية ساهمت في سد فجوة التمويل، وإيجاد فرص عمل لأصحاب الحرف المختلفة وخاصة فئة الشباب والفقراء، ولعل أول نجاح في هذا المجال جاء من خلال فكرة محمد يونس الخاصة بالتمويل الأصغر في حل مشاكل الفقراء وتحسين ظروف حياتهم و إخراجهم من دائرة التهميش المالي و الاقتصادي.

ولأن تجارب دولية أظهرت نجاح وتطور الابتكار في التمويل الأصغر، حيث أثبت هذه الأخيرة إمكانية التمتع بجدارة ائتمانية بالنسبة للفقراء مكنتهم من تحمل تكاليف معدلات الفائدة في القروض المصغرة.

فإن الأمر تطلب دراسة تقييم أداء بنك الأمل للتمويل الأصغر باليمن بعد خوضه لتجربة تمويل الطلبة خريجي الجامعات والفقراء، وذلك في الفترة الممتدة من أول سنة نشأ فيها البنك، إلى غاية آخر سنة وهي سنة 2019.

الإشكالية: مدى نجاح تمويل البنك لخريجي الجامعات والفقراء ومدى انعكاس ذلك على أداء البنك؟

أهمية البحث: تسليط الضوء على منتجات التمويل المتعلقة بتمويل بنك الأمل لخريجي الجامعات والفقراء، كونه يساهم في تحسين وضعية الفقراء، وخلق فرص عمل للشباب المتخرجين، فضلا عن إعطاء فرصة وتوفير التمويل للمشاريع المبتدئة التي لا تمتلك للضمانات من أجل الحصول على التمويل.

هدف البحث: إعطاء فكرة عن الوضعية المالية لبنك الأمل اليمني في تمويل الفقراء وخريجي الجامعات من طلبة عن طريق منتجات التمويل الأصغر وتقييم وضعية البنك المالية جراء هذا النشاط من التمويل المتمثل في منحه للتمويل الأصغر للفقراء والشباب الذين لا يمتلكون الضمانات من أجل الحصول على هذا التمويل كما أن تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة من خلال مخاطر.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج التحليلي للقوائم المالية الخاصة ببنك الأمل في اليمن وذلك منذ نشأته سنة 2009 إلى غاية السنة الماضية 2019.

2. عموميات حول التمويل الأصغر

يتمثل التمويل الأصغر في توفير الخدمات المالية من الائتمان، الأوعية الادخارية و التحويلات المالية التي تقدَّم الفقراء، و ذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا و هي ندرة الفرص للحصول على قروض و على الخدمات المصرفية الأخرى و التي تقدم من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية (إسماعيل، 2008، صفحة 4) و يعرِّف بنك التنمية الأسيوي التمويل الأصغر بأنه توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الودائع، القروض، خدمات السداد، تحويل النقود والتأمين إلى الفقراء و أرباب الأسر قليلي الدخل، و مشروعاتهم متناهية الصغر (هانس، 2009، صفحة 75)

كما أن الكثير من العملاء، يرفض الاستفادة من هذه الخدمات التي لا تتماشى مع المبادئ التي أرستها الشريعة الإسلامية، ففي الجزائر كشفت دراسة أجريت عام 2006 أن 20.7% من أصحاب المؤسسات لا يتقدمون بطلبات للحصول على قروض لأسباب دينية في المقام الأول. و في الأردن، أظهرت الدراسات التي أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID عام 2002 و IFC/FINCA عام 2006 أن 24.9% و 32% على التوالي، من أولئك الذين أجريت معهم مقابلات ذكروا أسباباً دينية لعدم إقدامهم على الحصول على القروض التقليدية. و أظهرت دراسة IFC/FINCA أيضاً أنّ 18.6% من أولئك الذين أجريت معهم مقابلات يجعلون الأسباب الدينية العامل الوحيد الأكثر أهمية في

اتخاذهم لقرار الحصول على. وفي اليمن، يطالب 40% من الفقراء بالخدمات المالية الإسلامية، مهما كانت تكلفتها (رايلي، 2008، صفحة 5)

أما عن الابتكار والإبداع في تطوير المنتجات التمويلية الممنوحة في إطار التمويل الأصغر فإن المختصون في التسويق يعلمون تمامًا الفرق بين التقليد وبين الاستجابة لاحتياجات العملاء. فالأول مجرد محاكاة، أما الثاني فهو مصدر للإبداع والابتكار، يتمثل الإبداع في التوصل إلى حل لمشكلة ما أو إلى فكرة جديدة، في حين أن الابتكار هو التطبيق الخلاق أو الملائم لها ، أي أن الابتكار ما هو إلا تجسيد للفكرة الإبداعية في الواقع (عبود، 2003، صفحة 17).

كما يتطلب تطوير منتجات التمويل الأصغر الاعتماد على الإبداع والابتكار دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها.، قيمة الابتكار الآثار المالية و الاقتصادية الإيجابية (السويلم،، 2007، صفحة 107).

3. الأداء المالي للبنوك:

سيتم تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال تقييم كفاءته بشكل عام، سواء تلك المتعلقة بالتكاليف أو الأرباح، ويكون ذلك بالاعتماد على النسب المالية التالية:

العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأداء بشكل عام، وإظهار الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول (ROA) وكما يبين قدرة الرافعة المالية (FLM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) ، و نختصر ذلك في أهم النسب المالية المتعلقة في هذا المجال وهي:

جدول رقم (01) : النسب المالية في تقييم الكفاءة التشغيلية

الكفاءة	النسبة	كيفية الحساب	الرمز
كفاءة الأرباح	العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية/ حقوق الملكية	ROE=R/E
	العائد على الأصول	النتيجة الصافية/إجمالي الأصول	ROA=R/A
	منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	AU=I/A
	قدرة الرافعة المالية أو الرفع المالي	إجمالي الأصول / حقوق الملكية	EM=E/A

كفاءة التكاليف	هامش الربح	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات	PM=R/I

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

حيث تمثل : R: النتيجة الصافية ، E: حقوق الملكية ، A: إجمالي الأصول ، I: إجمالي الإيرادات.

يحسب هامش الربح بقسمة صافي الدخل إلى إجمالي الإيرادات فهو مؤشرا لقياس الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي يحققها البنك بالنسبة لإجمالي الإيرادات وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أرباح صافية اكبر بالنسبة لإجمالي الإيرادات.

يعتبر مؤشر لقياس مستوى الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب.

مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): العائد على حق الملكية مؤشر هام في قياس ربحية البنك الإجمالية وإمكانية مقارنتها مع البنوك الأخرى ومن أهم معايير قياس كفاءة استخدام الأموال في البنوك.

مؤشر العائد على الأصول(ROA) : أن العائد على الأصول مؤشر هام في قياس صافي الدخل لكل وحدة من متوسط الأصول ويعكس قدرة البنك على استخدام الموارد المالية والحقيقية لتوليد صافي الدخل الذي يعكس(PM)

يتحدد نموذج العائد على الأصول بحاصل ضرب مؤشرين وهما :مؤشر هامش الربح أو ما يسمى باستعمال الأصول الذي يبين (AU) مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، ومؤشر منفعة الأصول مدى الاستغلال الأفضل للأصول أي إنتاجيتها.

إن صيغة العائد على الأصول تركز الانتباه إلى مصدر الأداء (الأفضل أو السيئ) مثال ذلك إذا حقِّق عائد على الأصول مرتفع فسببه يكون إما ارتفاع في كفاءة التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو الاستخدام الأفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، وبالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

أن مؤشر منفعة الأصول يحسب بقسمة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول فهو مؤشرا لقياس قدرة الأصول على تحقيق إيرادات للبنك فارتفاعها يدل على قدرة أصول البنك المساهمة في إيرادات البنك والعكس.

مؤشر الرفع المالي(مضاعف حقوق الملكية)(EM): يعرف بمؤشر الرفع المالي يحسب بحاصل قسمة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية وهو مؤشر لمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة اكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية فهو مقياسا للرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة.

يعتبر الرفع المالي مؤشر هاما لقياس مستوى المخاطرة من خلال عكسه لحجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته ويبين هذا من خلال معكوس الرفع المالي الذي يبين موقف ودرجة الخطورة فانخفاضها يعكس ارتفاع مستوى الخطورة أما ارتفاعها فيعكس مستوى الأمان في البنك.

يعكس الرفع المالي مستوى العائد على حقوق الملكية فإذا كان EM مرتفعا، فإن هذا يؤدي إلى زيادة ROE وهذا في الحالات التي يكون فيها صافي الدخل موجبا كما يشير هذا في نفس الوقت إلى مخاطر رأس مال مرتفع.

إن مقلوب الرفع المالي يظهر مستويات الأمان للبنك وتبدأ مستويات المخاطرة ترتفع إلى أن تصل إلى أعلى حد وتصبح تفسر أعلى نسبة تمويل بالديون.

4. تجربة بنك الأمل للتمويل الأصغر

1.4 تقديم عام للبنك :

أنشأ بنك الأمل (سمرد، 2020) بالقانون رقم 23 لسنة 2002 الخاص كأول بنك للتمويل الأصغر في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و تعد عملية إنشاء البنك تتويجا لجهود الحكومة اليمنية ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية و برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية و مساهمة من

القطاع الخاص. في جانفي 2009 بدأ البنك بمزاولة نشاطه رسميا وفق خطة إستراتيجية لخمس سنوات 2009-2019.

2.4 أنواع المنتجات التمويلية للبنك:

استطاع بنك الأمل (سمرد، 2020)وفي فترة قصيرة تقديم منتجات مالية متنوعة لتصل لآلاف الفقراء المستفيدين في اليمن ضمن أفضل الممارسات العالمية المتبعة في التمويل الأصغر وضمن مستوى عال من المهنية والاحتراف. و يُعد بنك الأمل أول بنك للتمويل الأصغر في العالم العربي.

تختلف التمويلات المقدمة للعملاء من حيث النوع و الحجم كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أنواع التمويلات في بنك الأمل للتمويل الأصغر

أنواع التمويلات		حجم التمويل (ريال يمني)	فترة السداد (أشهر)
الأمل مجموعة	عبارة عن تمويلات تمنح لمجموعة من النساء المتقاربات في المستوى الاقتصادي، ذوات سكن متقارب (في منطقة واحدة)، و يقمن بإدارة أنشطة صغيرة تدر عليهن الدخل.	من 10.000 إلى 200.000	06 – 24
الأمل فردي	يستهدف أصحاب المشروعات الصغيرة و الأصغر، أصحاب وسائل النقل المدرة للدخل.	من 200.000 إلى 2.000.000	06 – 24
الأمل شراكات	هو منتج موجه للموظفين العاملين في القطاع العام والخاص والمختلط (ذوي الدخل الثابت) لتمويل كافة الاحتياجات التمويلية والاستهلاكية الخاصة بهم.	من 10.000 إلى 500.000	06 - 24
الأمل رعاية	عبارة عن منتج يستهدف مستفيدي صندوق الرعاية الاجتماعية الذين يحصلون على مساعدات ربع سنوية من الحكومة، إذ يقوم البنك بمنحهم تمويلات لتأسيس مشاريع صغيرة مدرة للدخل.	من 35.000 إلى 70.000	06 - 24

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع www.alamalbank.com

تاريخ الاطلاع: 2020/11/27 الساعة 18:00

4. 3 تمويل الطلبة خريجي الجامعات:

يولي بنك الأمل اهتماما كبيرا بهذه الفئة فيقوم بتمويل مشاريعهم الصغيرة، بالإضافة إلى تقديم التدريب اللازم لإكسابهم المهارات الضرورية لإنجاحها، وهذا بهدف الحد من ارتفاع معدلات البطالة وتوفير فرص العمل للشباب، وذلك بفضل الشراكة الإستراتيجية التي تجمع بين البنك وعدد من المنظمات، ووردت هذه التجربة ضمن إحدى 12 تجربة عالمية في منشور الحوار الأوروبي للعام 2012، وللعام 2015 الذي ينشر عن الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر.

يمول البنك مشاريع الشباب بنوعيها القائمة والمبتدئة، كما يشجعهم على ثقافة الادخار من خلال مجموعة من المنتجات الادخارية التي تقدم لهم بالمجان وبدون رسوم، وهو ما نتج عنه اختيار البنك ضمن فريق لإعداد منهجيات لاستهداف الشباب ضمن برنامج أفلاطون في هولندا، ويستهدف البنك فئة الشباب من خلال التالي:

-تطوير المشاريع القائمة: تمثل المشاريع القائمة الجزء الأكبر من إجمالي التمويلات الموجهة لفئة الشباب، ويتم ذلك من خلال تقديم قروض ومنح للذين يرغبون في تطوير مشاريعهم وزيادة رؤوس أموال مشاريعهم، وقد نجح البنك في تمويل العديد من هذه المشاريع وأصبح أصحابها يمثلون ابرز قصص النجاح في أوساط عملاء البنك.

-استهداف المشاريع المبتدئة: يولي البنك جزء كبير من اهتماماته بفئة الشباب العاطلين عن العمل، الذين يمتلكون الخبرة في إدارة المشاريع، والتي لا تتوفر لرؤوس الأموال بغية تأسيسها، او يرغبون في تكوين مشاريع صغيرة تدر دخلا عليهم، ويقوم البنك باستهداف هذه الشريحة من خلال تقديم خدمات مالية كتقديم قروض أو خدمات غير مالية بإلحاقهم في دورات تدريبية لإكسابهم مهارات ضرورية لإدارة المشاريع بنجاح.

يوضح الجدول التالي إحصائيات عن التمويل وحسابات الادخار المستهدفة من قبل البنك

جدول رقم (3) : حجم التمويل وحسابات الادخار المخصصة للشباب

البيان والسنوات	عدد التمويل	إجمالي التمويل	متوسط التمويل	عدد فرص العمل	عدد حسابات الادخار	حجم محفظة الادخار (مليون ريال)
2009	2790	136	50326	1636	1494	9
2010	571	266	46339	3003	4057	14
2011	3733	170	45579	1911	6411	15
2012	5091	236	67139	2651	9244	39
2013	7089	476	67139	5255	12236	73
2014	5806	469	80854	5240	18649	93
2015	2235	184	82514	2056	29102	143.7
2017	149	58	386809	553	32085	15
2018	604	245	405842	2353	32980	1345
2019	2561	691	269606	6634	52840	617

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع www.alamalbank.com
تاريخ الاطلاع: 2020/11/27 الساعة 18:00

يلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أعلاه أن بنك الأمل تميز بالدور الفعال في استهداف فئة الشباب من خلال تقديم التمويل الذي ظهر جليا في الارتفاع من حيث القيمة سنة بعد أخرى، فضلا عن خلق فرص عمل بشكل متزايد الأمر الذي ينعكس إيجابا على دفع عجلة التنمية والاستثمار في المورد البشري باعتباره رأسمال فكري، كما منح البنك عدد كبير من التمويل وصل إلى ما قيمته 134736 مستفيد منه منذ إنشاء البنك سنة 2009، وبمحفظة موزعة بلغ إجمالي قيمتها ما قدره 13.5 مليار ريال يمني والجدير بالذكر مقدرة البنك على استقطاب مدخرات بشكل متزايد في الأرقام من خلال الجدول الذي يظهر حجم محفظة الدخل، التي تساهم هي الأخرى في زيادة مقدرة البنك على التوسع في السياسية الاقراضية له.

الشكل رقم (3): تطور حجم التمويل وحسابات الادخار المخصصة للشباب

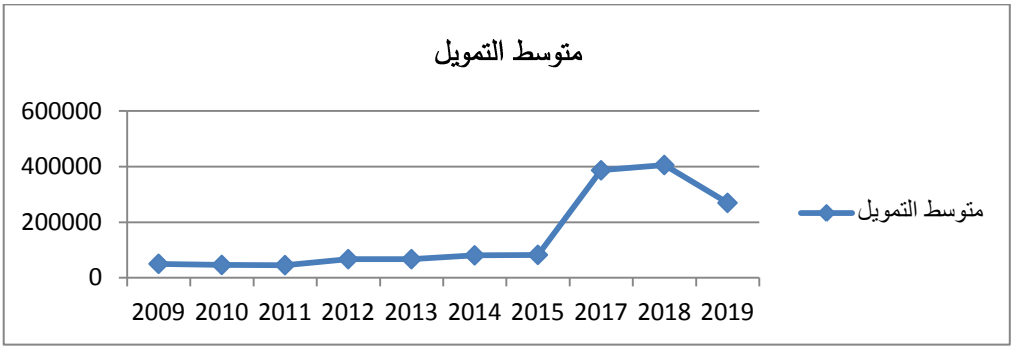

المصدر: من إعداد الباحثة سمرد بناءا على مخرجات الجدول أعلاه

يلاحظ من خلال الشكل الارتفاع في منح التمويل و ذلك بشكل صعودي كما هو مبين ، كما يلاحظ أيضا من خلال القفزة النوعية والقوية في حجم التمويل سنة 2017، وذلك راجع لسياسات البنك التوسعية في منح القروض، بالإضافة إلى فتح عدة فروع في اليمن، وبقيت سياسة التوسع في منح التمويل ترتفع للسنة الموالية 2018، إلا انه وفي سنة 2019 شهد انخفاض في منح التمويل وذلك راجع إلى عدم الاستقرار الوضع السياسي في اليمن الذي أثر بدوره على سياسة البنك الاقراضية، كما بلغ حجم إجمالي التمويل الممنوح ما نسبته 54 % كحصة للعنصر النسوي، وبلغ عدد الحسابات الادخارية 135880 حساب حتى نهاية 2019، بمحفظة بلغت ما مقداره 13.6 مليار ريال يمني تغطي 100 % من محفظة القروض.

4.4 تمويل الفقراء:

سعى بنك الأمل إلى التخفيف من ظاهرة الفقر في اليمن وتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض و الفقراء في اليمن، فقد عمل على تقديم برامج عديدة تمثلت في إنشاء المشاريع الصغرى و الصغيرة من خلال توفير خدمات مالية متميزة للخروج من دائرة الفقر، وذلك من خلال:

- منح تدريب للعملاء: وهي عبارة عن شكل من أشكال المساعدات الممنوحة للفقراء وذلك من خلال إلحاقهم في دورات تدريبية تمكنهم من اكتساب المهارات الأساسية لإدارة مشاريعهم بنجاح.

- تمويل المشاريع المبتدئة: بعد إجراءات دورات التدريبية اللازمة يقوم البنك بمنح العملاء من الفقراء التمويل اللازم لتأسيس مشاريع مبتدئة تولد لهم دخلا والبدء بالاعتماد على ذاتهم.
- تطوير المشروع: بعد تمكن العملاء من الفقراء من سداد كافة الأقساط التمويلية، يقوم البنك بمنح العميل تمويل أكبر ليتمكن من توسيع نشاطه وزيادة رأس ماله ليضمن خروجه من دائرة الفقر المدقع.

يظهر الجدول الموالي حجم التمويل وعدد التمويل فضلا عن عدد المقترضين من الفقراء منذ نشأة البنك إلى غاية سنة 2019.

جدول رقم (4): التمويل الممنوح من قبل البنك من سنة 2009–2019

البيان والسنوات	عدد التمويلات	قيمة التمويلات (مليون ريال)	عدد المقترضين النشطين
2009	5848	296	4787
2010	17549	885	14730
2011	12493	635	15945
2012	22141	1240	26134
2013	26173	2400	34474
2014	29271	3182	40817
2015	12428	1565	37678
2016	3330	749	34806
2017	427	172	34098
2018	1023	584	33506
2019	4053	1767	34960
المجموع	134736	13475	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع www.alamalbank.com

تاريخ الاطلاع: 2020/11/27 الساعة 18:00

يلاحظ من خلال الجدول إن بنك الأمل أنهى عامه الأول بقيمة 5848 تمويل، بقيمة تمويلات بلغت 296 مليون ريال، وواصل البنك التوسع في منح التمويل إلى غاية سنة 2011، حيث يلاحظ انخفاض في منح التمويل، يظهر جليا في الشكل رقم: 2 أدناه، إن الانخفاض في التمويل سنة 2011 راجع الأزمة التي أدت إلى توقف عجلة التنمية، وتخفيض الأنشطة التجارية والاستثمارية بنسبة 70 %، وتسريح ما يزيد عن 60% من العاملين في السوق اليمنية بسبب إغلاق وتوقف العديد من المشاريع والمهن الصغيرة في القطاع المنظم وغير المنظم، مما انعكس على سياسية البنك التمويلية نظرا لارتفاع درجة

المخاطرة في منح التمويل نظرا لعدم استقرار الأوضاع، إلا أن البنك أخذ كافة الخيارات المتاحة للخروج من الأزمة، وقرر الاستمرار في صرف التمويلات بتحفظ وتنفيذ خطة الطوارئ التي ساعدت في استمرار نشاط البنك والتقليل من حدت الأزمة على نشاطه وحصر المخاطر في حدودها الدنيا

أما عن تطور منح التمويل من قبل البنك على مدى عمله، اي منذ نشأته سنة 2009 الى غاية السنة الماضية 2019، فيظهر الشكل التالي:

الشكل رقم 2: تطور التمويل الممنوح من قبل البنك من سنة 2009-2019

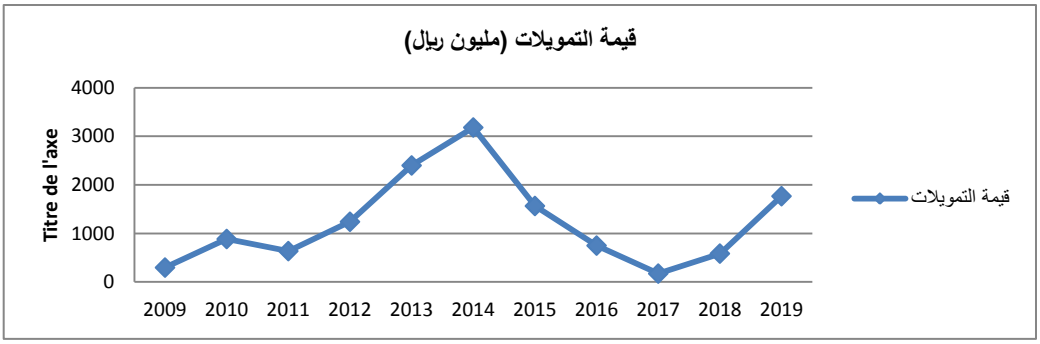

المصدر: من إعداد الباحثة سمرد بناءا على مخرجات الجدول أعلاه

الجدير بالذكر القدرة بنك الأمل على مجابهة الأزمة، ومرونته في إدارة المخاطر الناجمة عنها، حيث يظهر ذلك من خلال الرجوع بقوة إلى التوسع في السياسة الاقراضية، إلى غاية سنة 2014، حيث استفادت المرأة من التمويل ما نسبته 56 % من عملاء التمويل، إلا انه وبعد سنة 2014 يلاحظ من خلال الشكل 2 أعلاه انخفاض في حجم التمويل وذلك راجع إلى تعرض البنك لمخاطر الأزمة التي تمثلت في اندلا ع الحرب سنة 2015 والتي نتج عنها خسائر في القطاع الأعمال بنسبة 92%، قطاع الصناعي 64 %، قطاع الخدمات 67%، وخسائر في منشآت مناطق الصراع ب70 %، بينما بلغت خسائر منشآت العاملة في المناطق الأقل أمنا 60%، وإتباعه لأسلوب الحيطة كأداة لإدارة المخاطر، وخفض من منح التمويل، وذلك إلى غاية سنة 2017 كما هو موضح في الشكل رقم 2، وبالرغم من كل ما حدث من أللاستقرار في الوضع الأمني والاقتصادي إلا أن البنك اتبع سياسات عمل ساهمت في الرفع من قيمة التمويل الممنوح فيواصل المنحنى بالارتفاع محققا نسب لا باس بها في قيمة التمويل إلى غاية سنة 2019.

4 .5 المركز المالي لبنك الأمل:

عمل بنك الأمل منذ بداية نشاطه على تنمية قيمة مركزه المالي وتنويع وتعزيز أصوله، حيث نمت إجمالي أصول البنك بشكل مستمر خلال فترة نشاطه، وبمعدلات نمو متزايدة يعكسها الجدول التالي:

جدول رقم (5): المركز المالي للبنك من سنة 2009–2019

	المركز المالي (مليون)	الزيادة في قيمة المركز المالي	معدل النمو السنوي
2009	1413	–	–
2010	3359	1946	%138
2011	3976	2563	%18
2012	6718	5305	%69
2013	9907	8493	%47
2014	13827	12413	%40
2015	12307	10894	%-11
2016	12781	11368	%4
2017	21183	19770	%66
2018	28393	26980	%34
2019	33774	32361	%20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع www.alamalbank.com
تاريخ الاطلاع: 2020/11/27 الساعة 18:00

يلاحظ من خلال الجدول الزيادة في قيمة المركز المالي لبنك الأمل بمعدلات كبيرة منذ بداية نشاط البنك، حيث بلغت نسبة 138% بعد نهاية السنة الثانية من النشاط سنة 2010، ارتفع بعد ذلك قيمة المركز المالي ولكن بمعدل ضعيف 18% مقارنة بنسبة الارتفاع السابقة، ليواصل الارتفاع بعد ذلك إلى غاية سنة 2015 حيث أنخفض معدل الزيادة في المركز المالي للبنك وذلك في حدود 11-%، ثم واصل الارتفاع إلى غاية سنة 2019 بمعدلات متذبذبة بين الجيدة والمقبولة.

ويوضح الشكل الموالي تطور نمو المركز المالي للبنك منذ بداية نشاط البنك إلى غاية سنة 2019.

الشكل رقم (3): نمو المركز المالي للبنك من سنة 2009-2019

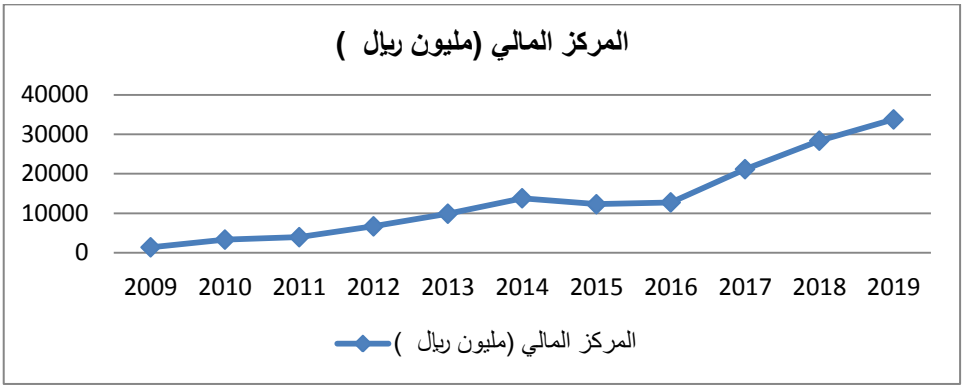

المصدر: من إعداد الباحثة سمرد بناءا على مخرجات الجدول أعلاه

يلاحظ من خلال الشكل نمو وتوسع نشاط بنك الأمل منذ بداية النشأة، حيث بلغت قيمة أصول البنك نهاية عام 2019 ما قدره 33,7 مليار ريا يمني مقابل 1,4 مليار ريا في بداية النشاط، ويفسر الانخفاض في نمو المركز المالي للبنك سنة 2015 بالحرب على اليمن والركود الذي شهده القطاع البنكي في التمويل نتيجة التدهور في الوضع الاقتصادي والأمني، وقد عمل البنك على تعويض هذا الركود، وذلك من خلال إتباع حزمة من الإجراءات والسياسات للتعافي من الأزمة وضمان استمرارية نمو البنك وتحقيق أهدافه التنموية التوسعية.

4. 6 تقييم الأداء المالي لبنك الأمل:

سعى بنك الأمل على الاجتهاد في تطوير أدائه المالي من خلال تحقيق كفاءة قصوى في الأداء، سواء تعلق الأمر بالكفاءة التشغيلية أو كفاءة الأرباح، وسيتم تقييم أدائه المالي من خلال معطيات الجدول التالي الذي يقدم مخرجات النسب الهامة في التقييم.

جدول رقم(6) : المؤشرات المالية للبنك من سنة 2009-2019

	مؤشر العائد على الأصول	مؤشر العائد على حقوق الملكية	مؤشر منفعة الأصول	هامش الربح	مؤشر الرفع المالي
2009	%8	%9	%182	%0	%100

2010	%6	%8	%152	%2	%290
2011	%14	%24	%262	%1	%168
2012	%14	%25	%244	%1	%275
2013	%11	%26	%218	%2	%590
2014	%10	%19	%208	%3	%398
2015	%4	%7	%135	%4	%245
2016	%2	%4	%116	%4	%72
2017	%10	%20	%185	%4	%72
2018	%12	%33	%267	%1	%97
2019	%10	%23	%226	%1	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع www.alamalbank.com
تاريخ الاطلاع: 2020/11/27 الساعة 18:00

3-6-1 تحليل مخرجات الجدول:

مؤشر العائد على الأصول:أن العائد على الأصول أو ما يعرف بمردودية الأصول فقلد بدأت النسبة ضعيفة وضلت تقريبا ضعيفة خلال فترات نشاط البنك متذبذبة بين الزيادة والنقصان محصورة في مجال قدرت أعلى نسبة لها في سنتي 2011 و 2012 بنسبة 14 % أما أدنى نسبة فبلغت 2% سنة 2016، لباشر الارتفاع إلى نهاية سنة 2019 محققة بذلك قيمة بنسبة 10%، إن تدرج الارتفاع في العائد على الأصول بالبنك يعكسه على العموم المستوى والأداء الجيد في كفاءة التحكم ومراقبة التكاليف وقلة استخدام الموارد الحقيقة في توليد صافي الدخل.

- مؤشر العائد على حقوق الملكية: أو ما يعرف بمردودية الأموال الخاصة بدأ بنسبة 9 % لتستمر في التزايد إلى سنة 2011، إذ قدرت بأعلى نسبة وهي 33% وذلك سنة 2018 ، لتشهد انخفاضا ملحوظة بنسبة 23 % سنة 2019.
- هامش الربح: انعدم مؤشر هامش الربح بالبنك في بداية نشاطه، لترتفع في سنة 2010 إلى 2% ، لتنخفض بعد ذلك بشكل طفيف سنة 2011 وتبلغ النسبة 1% وبقيت النسبة على حالها سنة 2011 و2012 على التوالي، لترتفع في سنة 2013 إلى 2%، وتباشر ارتفاعها الى غاية سنة 2017 محققة نسبة 4 %، وهي أعلى نسبة يحققها البنك، ثم تنخفض إلى نسبة 1% سنة 2018 وسنة 2019.

- مؤشر منفعة الأصول : أن مؤشر منفعة الأصول بالبنك بدأ بنسب 182% سنة 2009 ، ثم في سنة 2010 انخفضت النسبة إلى 152% ثم بدأت النسب في تزايد مستمر إلى أن بلغت في أخر سنة 2014 قيمة 208% ، لتنخفض بعد ذلك وتحديدا سنة 2015 وتبلغ أدنى نسبة لها وهي 135% ، إلا أن النسب عاودت الارتفاع إلى غاية سنة سنة 2019 محققة بذلك نسبة 226%
- مؤشر الرفع المالي(مضاعف حقوق الملكية)(EM) : أن مؤشر الرفع المالي (سمرد، 2020) أو ما يعرف بمضاعف حقوق الملكية بدأ 100% في سنة 2009، لترتفع وبمعدلات عالية إلى غاية سنة 2013 بأعلى نسبة قدرت ب 590% وهي أعلى نسبة يحققها البنك، لتنخفض بعدها وعلى مدى سنوات 2014 وصولا إلى غاية سنة 2017 محققة أدنى نسبة للبنك 72%، لترتفع بعد ذلك وتواصل الارتفاع لغاية سنة 2019 وتصل إلى نسبة قدرت ب 100%.

3-6-2 تحليل نتائج تقييم أداء بنك الأمل:

بالنسبة لكفاءة بنك الأمل في الأرباح: لقد فسرت النتائج بأن للبنك كفاءة عالية في الحفاظ على معدلات منخفضة من الأرباح من خلال معدل العائد على الأموال الخاصة الأموال الخاصة المستثمرة، كونه بنك الدور الاجتماعي أكثر منه تجاري في توفير فرص العمل من خلال خلق مشاريع مصغرة لفئة الشباب خريجي الجامعات والفقراء خاصة أنهم لا يمتلكون للضمانات للبحث عن سبل أخرى للتمويل، كما أن نموذج العائد على حق الملكية يمكِّن من قياس النسبة المئوية للعائد من وحدة واحدة من حقوق الملكية أي قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل في إمكانية توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة، وتفسر النتائج بأن البنك يبدي كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال الأموال الخاصة المستثمرة.

أما عن كفاءة التكاليف فإن الرفع المالي يؤثر على أرباح البنك كونه ذو تأثير مضاعف على عائد الأصول والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية الخاص بالبنك كما يعمل الرفع المالي لصالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية، ومنه فإن كفاءة البنك في إدارة ومراقبة التكاليف تظهر في مستويات مختلفة، ويعود ذلك لتوسع نشاط البنك في التمويل وانخفاض مستوى التكاليف لديه إلى مستويات دنيا، فضلا

عن أن البنك لا يسعى لتحقيق الربح وهذا ما يعرف عنه، كونه بنك يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية بالدرجة الأولى في توفير فرص العمل، وخلق مشاريع مصغرة لفئة الشباب خريجي الجامعات والفقراء.

5. خاتمة:

استهدف بنك الأمل الشرائح الأكثر فقرا، فضلا عن التركيز على فئة الشباب خريجي الجامعات، فمنذ عام 2009 إلى غاية سنة 2019 استطاع البنك التنبؤ بالمراحل المحتملة للوضع الاقتصادي في البلد، فكان التنبؤ المبكر للمؤشرات المالية الجديدة والمعالجة السريعة دورا في التخفيف عن آثار الأزمة عن البنك، ما إن تعافى الاقتصاد اليمني من أزمة 2011 حتى وجد حرب اندلعت سنة 2015 الأمر الذي جعل البنك يتبنى سياسات عمل لتجابه الأزمة وسميت بالأداء النوعي كونه اعتمد على خطة طوارئ(VAR) للمحافظة على صدارته لقطاع التمويل الأصغر وحصوله على دعم فني ممول من الاتحاد الأوروبي لتأسيس إدارة المخاطر، الأمر الذي جعل البنك لا يهتم بالضمانات وحلت ضمانات المجموعة محل ضمانات القروض الفردية، حيث بدأ البنك في الاستغناء عن الضمانات والاكتفاء باستعلام دقيق عن شخصية المقترض و نزاهته، ما ساعد البنك في تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأسر الفقيرة والشباب خريجي الجامعات.

بالرغم من الدور الاجتماعي الذي لعبه بنك الأمل على حساب الهدف التجاري لأي بنك تجاري، تمكن بنك الأمل من توفير التمويل اللازم الفئات المجتمع اليمني، وبالمقابل تحقيق معدلات عالية سواء تعلق الأمر بالمركز المالي للبنك أو من معدلات الخاصة بالمؤشرات المالية التي أعطت صورة عن تحقيق البنك لكفاءة التشغيلية وكفاءة في الأرباح نوجزها في **النتائج** التالية:

- تحقيق نسب عوائد عالية من الاستثمار في أصول وحقوق الملكية البنك.
- تخصيص البنك مخصصات كافية لتغطية المخاطر الخاصة بتعثر العملاء.
- إتباع البنك إستراتيجية في زيادة مستويات الاعتماد على الآليات المضمونة في التوسع في التمويل.

- تحقيق معدلات مستمرة في مؤشرات الأداء سواءا تلك المرتبطة بكفاءة التشغيل التي توضح الكفاءة العالية للأموال البنك المستثمرة.
- أبدى البنك كفاءة عالية في التحكم في التكاليف.
- اعتماد البنك على التمويل مرتفعا، أظهر الرفع المالي الجيد للبنك وعدم اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمول أصوله ونشاطه.

6. قائمة المراجع:

إسماعيل ,ع .س .(2008) .أدبيات التمويل الصغير –عرض و نقد، سلسلة حوار الأربعاء .جامعة الملك عبد العزيز، جدة :مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

السويلم، ,س .ب .(2007) .التحوط في التمويل الإسلامي .البنك الإسلامي للتنمية، جدة :المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، الطبعة الأولى.

رايلي ,ك .م .(2008) .التمويل الأصغر الإسلامي :سوق متخصصة ناشئة .المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

عبود ,ن .(2003) ادارة الابتكار :المفاهيم و الخصائص و التجارب الحديثة .عمان :دار وائل للنشر.

نوال سمرد. (نوفمبر, 2020).موقع بنك الأمل من www.alamalbank.com. تاريخ الإطلاع 27 نوفمبر, 2020 .

هانس ,ب – .(2009) .الابتكار في التمويل الأصغر :النظر إلى ما وراء فقر الدخل .لابتكار في التمويل الأصغر .

دور التأمين في تسيير مخاطر تكنولوجيا المعلومات

The role of insurance in managing information technology risks

تسوري بن تسوري بهية، جامعة لونيسي علي البليدة 2 (الجزائر)، b.tsouribentsouri@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/01 تاريخ القبول: 2021/02/16 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تهدد امن المعلومات في فعاليتها، دقتها وحتى تواجدها. وبما أن العصر الحالي هو عصر التكنولوجيا كان من الضروري حماية المعلومات المتداولة عبرها من كل هذه المخاطر بإتباع بعض الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تحميها. بالإضافة إلى ذلك هناك بعض تقنيات التعامل مع المخاطر التي تهدد تكنولوجيا المعلومات قبل، أثناء أو بعد وقوعها والتي تتبعها المنظمات في تسيير مخاطرها بالاحتفاظ بها أو التعامل معها أو نقلها إلى جهات أخرى اقدر منها على تحملها، من بينها التأمين، وسنحاول تسليط الضوء على هذه العملية مبرزين المخاطر القابلة للتأمين منها.

كلمات مفتاحية: مخاطر، تأمين، معلومات، تكنولوجيا.

تصنيفات JEL : **G22**

Abstract:

This study aims to identify the risks that threaten the security of information. It was necessary to protect the information through which all these risks were transmitted by following certain preventive measures that could be protected even. there are some techniques to deal with the risks that threaten information technology before, during or after the occurrence of theorganizations to manage their risk by keeping them,dealing with them or transferring them to others. Among these techniques there is insurance.

Keywords: Risk; insurance; information; technology**.**

Jel Classification Codes: G22

1. مقدمة:

المعلومة كلمة صغيرة من حيث عدد حروفها، بسيطة في معناها، إلا أنها ضخمة بما يمكن أن تكوّنه من نظم، فهي تعتبر المادة الأولية لنظام أصبح من الصعب الاستغناء عليه في جميع المجالات والمنظمات، نظام بات يقترن اسمه مع الوسائل الحديثة لتكنولوجيا المعلومات ويعد من أهم تطبيقاتها، هذا النظام هو نظام المعلومات.

فالمعلومات المتداولة عبر تكنولوجيا المعلومات تترصّدها مخاطر عديدة ومختلفة قد تبطل مفعولها وأهميتها وتهدد سلامتها وقد تلغي وجودها تماما ولهذا كان من الضرورة حمايتها وذلك من خلال ما يعرف بأمن المعلومات أو التقليل من حدة الأضرار المترتبة عن الأخطار التي تتربص بها من خلال تقنيات مختلفة.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكنا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن التأمين على المخاطر الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات ؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التي يمكن إثباتها أو نفيها من خلال محتوى البحث وتتمثل فيما يلي:

- هناك عدة مخاطر تهدد المنظمات في امن معلوماتها إلا أنها تستطيع تفادي الكثير منها بإتباع إجراءات وقائية معينة.
- تفادي المخاطر التي تهدد تكنولوجيا المعلومات بنسبة 100% أمر يستحيل الوصول إليه ولذا وجب على المنظمات باختلاف أنشطتها إتباع طرق أو تقنيات معينة لإدارتها.
- يعد التامين واحد من التقنيات التي تلجا إليها المنظمات في تسيير بعض مخاطرها والتي تكون قابلة للتامين.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في:

- التعرف على المخاطر الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات.
- التعرف على الإجراءات الوقائية لتفادي المخاطر التي تهدد المنظمات في أمن معلوماتها.
- التعرف على كيفية إدارة المخاطر.
- تحديد قابلية المخاطر الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات للتأمين.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن التساؤل المحوري والأسئلة الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع من خلال سردنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع.

2. مفاهيم أساسية حول مخاطر تكنولوجيا المعلومات:

لقد تزايدت أهمية المعلومات في الآونة الأخيرة حتى باتت أهم سلعة تركز عليها كل المؤسسات الاقتصادية، ونظرا لهذه الأهمية كان من الضروري بما كان إيجاد الوسائل أو الأدوات الكفيلة بجمعها من مصادرها المختلفة وتخزينها لإظهارها عند الحاجة وكذا معالجتها لتصبح أكثر نفعا داخل المنظمة، وقد تسنى لها ذلك من خلال ما نسميه بتكنولوجيا المعلومات.

2-1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

تكنولوجيا المعلومات تتكون من شقين شق خاص بالتكنولوجيا، والثاني خاص بالمعلومات، وعليه سنقوم الآن بتعريف التكنولوجيا ثم المعلومات لنصل في الأخير إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات.

2-1-1- تعريف التكنولوجيا:

تكنولوجيا هي تعريب لكلمة Technology اليونانية، ويترجمها البعض إلى العربية على أنها "تقنية" بينما يراها البعض الآخر أنها "تقانة" (**الكساسبة، 2011، صفحة 33**)

تعني كلمة التكنولوجيا" Technology" دراسة الوسائل الفنية، وهي كلمة مؤلفة من مقطعين: Techno تعني تقنيات، وlogy تعني علم أو دراسة ، فيصبح معناها علم التقنيات أو علم دراسة التقنيات (**الدقس، 2005، صفحة 43**)

2-1-2- تعريف المعلومات:

اشتقت كلمة المعلومات (informations) من الأصل اللاتيني الذي كان يعني تعليم المعرفة ونقلها، وفي فرنسا كانت تشير كلمة معلومات في العصور الوسطى إلى عمليات جمع المعلومات ونقلها وتوثيقها رسميا، وتشتق كل المعاني المعاصرة من الأصل اللاتيني الفرنسي.(**علوطي، 2008، صفحة 03**)

المعلومات عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بطريقة هادفة لتكون أساس لاتخاذ القرارات فهي وليدة البيانات التي تم جمعها عن موضوع معين وإذا ما تم إعادة تنظيمها وترتيبها ومعالجتها بشكل صحيح ومنظم ستعمل على تغيير أو تعديل الحالة المعرفية للإنسان وبالتالي سوف تؤثر في عملية اتخاذ القرار سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات أو المجتمعات. (**الجاسم، 2005، صفحة 11**)

ومن التعريف يتضح انه هناك علاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة و كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 01: علاقة المعلومات بالبيانات والمعرفة:

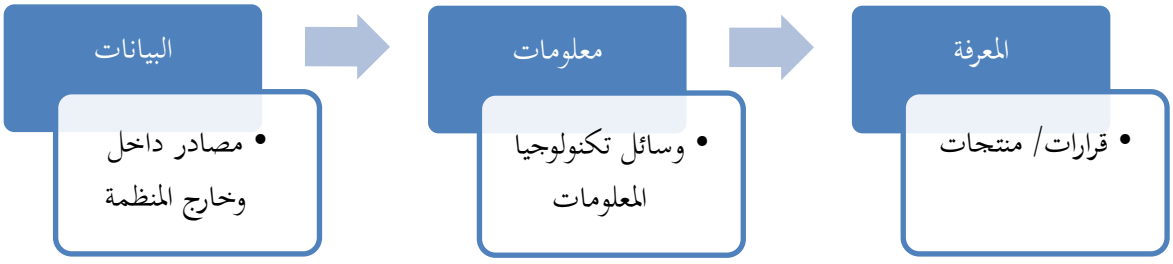

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (**قنديلجي و الجناب، 2007، صفحة 31**)

2-1-3- تعريف تكنولوجيا المعلومات:

تكنولوجيا المعلومات هي مجموعة من الأجزاء المرتبطة ببعضها البعض حيث تشتمل على أساليب المعالجة السريعة للمعلومات باستخدام الحاسوب وتطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية في حل المشكلات ومحاكاة التفكير من خلال برامج الحاسوب. (**الشوابكة، 2011، صفحة 167**)

وبتعبير ابسط يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن مجموعة الوسائل التي تعمل على تخزين المعلومات و معالجتها بشكل دقيق في الوقت المناسب مختزلة بذلك تكلفة الوقت والجهد والمال.

2-2- نظام المعلومات:

تطورت نظم المعلومات خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير جدا، وقد كان لظهور الحاسوب الدور الكبير في تطورها، وتعد هذه الأخيرة من أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

2-2-1- تعريف نظام المعلومات

نظام المعلومات هو مجموعة من العناصر المختلفة التي تعمل على إنتاج واستغلال المعلومات اللازمة لتحسين تسيير المؤسسة، فالهدف منه هو توفير المعلومات الصحيحة والمناسبة وفي الوقت المناسب وللشخص المناسب من اجل اتخاذ القرارات المناسبة.(**Guilhon, 2004, p. 71**) .

ويعرف أيضا على أنه عبارة عن مجموعة الخطوات والإجراءات التي تتبع لتشغيل نظاماً لمعالجة البيانات لغاية توفير، وتوليد، وجمع، وتنظيم، وتخزين، واسترجاع المعلومات في مؤسسة ما أو أية جهة في المجتمع حول أنشطة أو ظروف خاصة، ويتم ذلك باستخدام مجموعة من المستلزمات، والموارد، والنظم، والأساليب الفنيّة. (**الدويكات، 2016**)

كما يعرف نظام المعلومات بأنه: " مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال، العناصر والموارد تقوم بتجميع و تشغيل و إدارة ورقابة البيانات بغرض الإنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من خطوط القنوات الاتصال". (**بختي، 2008، صفحة 24**)

من التعريفين السابقين يمكن القول أن نظام المعلومات هو ذلك النظام الذي يمكن من خلاله الاستغلال الأمثل للمعلومات بالاستعانة بالعناصر المختلفة لتكنولوجيا المعلومات للوصول إلى اتخاذ القرارات السليمة.

2-2-2- العمليات اللازمة لتصميم نظام المعلومات:

أدى استخدام الحاسوب إلى ظهور ما يسمى بنظم المعلومات المسندة إلى الحاسوب، وتتضمن هذه النظم المكونات المادية والمكونات البرمجية لتهيئة مهام وأعمال النظام. ويتكون نظام المعلومات المسند إلى الحاسوب من مجموعة من الخطوات والمراحل والعمليات اللازمة لتصميمه وهي: (**العاني و جواد، 2008، صفحة 256،257**)

جمع البيانات ؛ تصنيف البيانات ؛ معالجة البيانات ؛ توليد المعلومات ؛ عرض المعلومات ؛ الاستفادة من المعلومات لصناعة القرارا.

2-2-3- امن المعلومات:

لقد نالت قضية امن المعلومات في الآونة الأخيرة اهتماما كبير من قبل مختلف شرائح المجتمعة باختلاف مستوياتهم، فالجميع بات اليوم يتعامل بوسائل الرقمنة التي تعتمد بدورها على المعلومات، فإذا تامين هذه الأخيرة تتوقف عليه مصالح الجميع، حيث يعرف امن المعلومات على انّه:

- وظيفة تهدف إلى حماية الموارد المحوسبة من الأخطار والتهديدات المقصودة وغير المقصودة التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات غير مسموح بها مثل تعديل أو تخريب البيانات أو البرامج.(**أبو عطيوي، 2012، صفحة 27**)
- توفير المستوى المطلوب من الأمان لحماية البيئة المادية والبنية التحتية والحاسبات وخطوط الاتصالات وأيضا الموارد المعلوماتية ضد كل التهديدات التي تتعرض لها مهما كان نوعها. (**السبكي، 2010، صفحة 56**)
- مجموعة من الاستراتيجيات من استراتيجيات إدارة العمليات، والأدوات، والسياسات الضرورية لمنع، وكشف، وتوثيق، ومواجهة التهديدات على المعلومات الرقمية وغير الرقمية، وهذا يشمل حماية المعلومات من التعديل، والتعطيل، والتدمير، والتفتيش. (**أبو عجيب، 2020**)

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن امن المعلومات هو عبارة عن حماية البيانات و المعلومات والبرامج وكذا كل التجهيزات المادية المستعملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من المخاطر التي تهددها سواء كانت داخلية أو خارجية، مقصودة أو غير مقصودة.

2-3- المخاطر التي تهدد تكنولوجيا المعلومات في امن معلوماتها:

يعد الخطر تهديدا كبيرا يواجه المعلومات ويضرب بأمنها، من خلال هذا العنصر سنحاول تعريف الخطر، ثم تقسيماته المختلفة لننتقل في الأخير إلى تحديد أهم المخاطر التي تهدد تكنولوجيا المعلومات في امن معلوماتها.

2-3-1- تعريف الخطر:

- "الخطر هو الخوف من تجاوز الخسائر المادية الفعلية للخسائر المتوقعة نتيجة حادث مفاجئ" (احمد، دون سنة النشر، صفحة 17)

و يمكن القول أن الخطر ما هو إلا حدث قد يحدث في المستقبل نتيجة حادث مفاجئ، أي انه غير مؤكد الوقوع، وإذا وقع فانه يترتب عنه خسائر مالية و/أو معنوية.

وبمفهوم ابسط يمكن القول انه ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة.

2-3-2- أنواع الأخطار:

الجدول الموالي يلخص التصنيفات المختلفة للأخطار.

الجدول 1: أنواع الأخطار

<table>
<tr><td rowspan="5">الأخطار المعنوية والأخطار الاقتصادية:</td><td colspan="3">1- الأخطار المعنوية: هي أخطار لا تسبب ربحا أو خسارة بصورة مباشرة، ولكنها تسبب خسائر معنوية فقط كالأخطار النفسية الناجمة عن الصدمة، وهي أخطار غير قابل للتامين.</td></tr>
<tr><td rowspan="4">2- الأخطار الاقتصادية: وهي التي تؤثر على النواحي الاقتصادية والمالية للأشخاص وبالتالي ينتج عنها خسائر مالية آو اقتصادية مثل خطر الحريق، وهي قابلة للتامين.</td><td colspan="2">*أخطار المضاربة: وهي التي يكون فيها الربح أو الخسارة ممكنا مثل الاستثمار في العقار أو الأسهم.</td></tr>
<tr><td rowspan="3">*الأخطار البحتة (الصافية): هي الأخطار التي تتضمن فقط احتمال الخسارة أو عدم وقوع الخسارة، مثل الوفاة المبكر، حوادث العمل.</td><td>الأخطار الشخصية: هي التي يقع أثرها على الإنسان مباشرة وتؤثر في شخصه مثل الوفاة</td></tr>
<tr><td>أخطار الممتلكات: وهي التي تؤثر على الممتلكات سواء الثابتة أو المنقولة كالسرقة والضياع.</td></tr>
<tr><td>أخطار المسؤولية المدنية: وهي التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عنها إصابة الغير بضرر مادي في شخصه و/أو ممتلكاته كالأخطاء المهنية للأطباء</td></tr>
<tr><td>الأخطار العامة والأخطار الخاص</td><td colspan="3">1- الأخطار العامة أو الأساسية: هي الأخطار التي تترتب عنها خسائر ليس السبب فيها الإنسان أو تصرفاته، وتلحق أضرارا لجماعات كبيرة من الأفراد ويصعب إرجاع نشأتها أو أثرها لفرد معين، كالأخطار التي تؤثر على اقتصاد بلد ما كالتضخم وأيضا الكوارث الطبيعية، وغالبا ما تتحاشى شركات التامين تأمينها إلا ضمن ظروف معينة كان تقوم بإعادة تأمينها.</td></tr>
</table>

	2- الأخطار الخاصة:هي الأخطار التي تؤثر على الفرد وليس على المجتمع بأكمله مثل الحريق منزل أو سرقة ويمكن أن تؤثر على المجتمع بطريقة غير مباشرة، وهي قابلة للتامين.
أخطار السكون وأخطار الحركة	**1- أخطار السكون**: هي تلك الأخطار التي تحدث حتى ولو كان الاقتصاد مستقرا تمام وتنشا عن التغير غير المنتظم لقوى الطبيعة كالزلازل والبراكين، هذا النوع من الأخطار يسبب خسائر وأضرار مادية ومعنوية للأفراد أو للمجتمع ككل وهي قابلة للتامين.
	2- أخطار الحركة: هي الأخطار التي تنتج عن التغيرات التي تصاحب التقلبات أو عدم الاستقرار الاقتصادي مثل التغيرات في مستوى الأسعار، هذه الأخطار عادة ما يؤثر تحققها على الفرد أو المجموعة دون أن يصل إلى حد إلحاق الخسائر على المجتمع ككل، وهي أخطار يصعب التنبؤ بها أو قياسها كميا وعليه فهي غير قابلة للتامين.

المصدر: من إعداد الباحثة.

2-3-3- المخاطر التي تهدد امن المعلومات:

تتعرض المعلومات المرقمنة في مختلف أشكالها إلى عدة مخاطر سواء عن بعد عبر الشبكات أو عن قرب ومن بين هذه المخاطر نجد: (**بامفلح، صفحة 06،05**)

- تعطل مكونات الحاسوب مثل الأقراص الصلبة على سبيل المثال؛
- إغلاق أجهزة الخادم serveur مما يؤدي إلى توقف الشبكة عن العمل؛
- تخريب الأجهزة سواء بقصد أو بدون قصد مما يؤدي إلى انقطاع الخدمة؛
- التشويش على الإشارات المنقولة عبر الكابلات؛
- مراقبة خطوط الهاتف والتجسس على مستخدمي الشبكة؛
- سرقة الأقراص المحملة عليها البيانات مما يؤدي إلى فقدان البيانات وتفشي الأسرار المتعلقة بالأشخاص و بالعمل؛
- تعطيل أحد الأشخاص لنظام الأمن الخاص بالشبكة أو كشفه لإجراءات الحماية المتبعة،

- تعرض المعلومات لبعض البرامج الخبيثة كالفيروسات سواء كانت فيروسات مزعجة فقط أم مدمرة مما يؤدي الى إتلاف البيانات أو فقدانها تماما؛
- إطلاع الأشخاص المصرح لهم باستخدام الشبكة على معلومات غير مصرح لهم بالاطلاع عليها؛
- تعطيل أحد الأشخاص لنظام الأمن الخاص بالشبكة أو كشفه لإجراءات الحماية المتبعة.

3. الإجراءات الوقائية للحد من المخاطر التي تهدد تكنولوجيا المعلومات وتقنيات التعامل معها.

هناك بعض الإجراءات الوقائية التي من شانها تجنيبنا الوقوع في المخاطر بمختلف أنواعها وخصوصا التي تهدد امن المعلومات، وإذا لم نتبع هذه الإجراءات فسوف نواجهها لا محال، في هذه الحالة هناك بعض الطرق أو التقنيات التي تساعدنا في التعامل معها، وفيما يلي تفصيل في الموضوع.

3-1- الإجراءات الوقائية للحد من المخاطر التي تهدد تكنولوجيا المعلومات:

تصنف الإجراءات الوقائية للحد من المخاطر التي تهدد امن المعلومات إلى صنفين، منها المادية أو الفيزيائية ومنها التقنية.

3-1-1- الإجراءات الوقائية المادية أو الفيزيائية للحد من المخاطر التي تهدد امن المعلومات:

تتمثل في اختيار المكان الملائم والتجهيزات الأكثر حفاظا على الأمن، ولتحقيق هذا المستوى من الحماية لابد من مراعاة ما يلي: (**بامفلح، صفحة 06،07**)

- تخصيص غرف مغلقة لحفظ أجهزة خادم الشبكة serveur في حالة وضعها في غرف مركزية، أما إذا لم يكن ذلك متاح فلابد من حفظ أجهزة الخادم ضمن غرف الإداريين؛
- اختيار الكابلات الأكثر حماية للمعلومات وتتمثل في كابلات الألياف الضوئية وذلك على اعتبار أنها تلغي الإشعاع الثانوي للكابلات وبالتالي تمنع التنصت على البيانات خلال نقلها عبر الكابلات؛

- تركيب تمديدات وكابلات الشبكة في أماكن محمية غير معرضة لوصول غير المختصين لها، بحيث لا تكون ظاهرة للعيان فيمكن على سبيل المثال تمريرها عبر الجدران وفوق السقف وتحت الأرض حتى تتم حمايتها قدر الإمكان من أجهزة التنصت وكذلك حمايتها من التعرض للقطع أو الثني في حالة وضعها تحت قطع المفروشات الثقيلة؛
- استخدام الكابلات المغلفة وذلك لتقليل الإشعاع الثانوي المنبثق من خلالها ويمكن إضافة أكثر من غلاف عليها لمنع الإشعاع نهائيا؛
- تأمين النوافذ والفتحات الأخرى الموجودة في غرفة الخادم خصوصًا إذا كانت قريبة من الأرض؛
- تأمين الأبواب والمنافذ الأخرى كالنوافذ باستخدام أجهزة إنذار آلية تقوم بتشغيل أجراس للتنبيه في حالة دخول أشخاص للموقع في غير أوقات العمل؛
- توفير وسائل مراقبة للموقع مثل الدوائر التلفزيونية المغلقة، وذلك لإتاحة المراقبة بعد ساعات الدوام.

كما يمكن إضافة:

- استخدام مصدر للطاقة الاحتياطية لتوليد الطاقة في حالة انقطاع التيار الكهربائي؛
- وضع أجهزة ومعدات الحاسوب في أماكن بعيدة عن مصادر المياه او عن أي مسبب لشرارة كهربائية.

3-1-2- الإجراءات الوقائية التقنية للحد من المخاطر التي تهدد امن المعلومات:

بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية الفيزيائية للحد من المخاطر التي تهدد امن المعلومات هناك أخرى تقنية يجب إتباعها من طرف المنظمات للوصول إلى نطاق حماية أوسع والتي سنوردها فيما يلي: (**أبو عطيوي، 2012، الصفحات 23-25**)

- تطبيق إجراءات مراجعة دورية وغير دورية للتحقق من مستوى الحماية المتاحة للنظام؛
- تدريب العاملين على الإجراءات السليمة والآمنة لتشغيل النظام و استخدام قنوات الاتصال المتاحة للتبليغ والتقرير عن الأعطال والاختراقات الأمنية الطارئة؛

- توعية العاملين بدورهم في حماية كلمات المرور الخاصة بهم؛
- الاستعانة باستشارات المتخصصين في حماية نظم المعلومات.

كما يمكننا حماية مواقع أنظمة الأمن من خلال: (**مرایاتي، 2010، صفحة 85**)

- **برمجيات الحماية المضادة للفيروسات:**

تُمثل هذه الأخيرة الحد الأدنى في أي موقع لأمن المعلومات، تنصب هذه البرمجيات عادة في كل حاسوب يستعمل خدمة الانترنت، يجب أن تبقى ملفات الإرشادات حول البرمجيات المضادة للفيروسات محدثة بشكل منتظم لتعمل بشكل فعال.

- **جدران النار:**

تعد من بين آليات امن المعلومات تمنح الدخول إلى موارد المعلومات الداخلية للمستخدمين الذين يملكون التصريح اللازم و تمنع الوصول إليها من قبل جهة موجودة خارج الموقع المأمون (من الانترنت مثلا). وتكون على شكلين أولها جهاز الكتروني أما الثاني فيتمثل في برنامج، وقد يكون في شكل جهاز لحاسوب معين.

- **آليات التشفير:**

يصلح التشفير في حماية البيانات أثناء عملية الإرسال، ويجب أن تنصب تطبيقات التشفير على كل من الحاسوب المرسل والمستقبل. يقوم الحاسوب المرسل أثناء عملية الإرسال بتشفير البيانات قبل الإرسال، وفور استلامها من قبل الحاسوب المستقبل فانه يقوم بفك التشفير على البيانات.

- **وسائل قطع اتصال الشبكة:**

هي آليات تتكون عادة من برمجيات وتجهيزات تقوم حالا عند الضرورة بقطع الاتصالات السلكية واللاسلكية بين موقع الحماية والمحيط الخارجي عند حدوث اختراق ما أو هجمة الحرمان من الخدمة.

3-2- تقنيات التعامل مع الخطر:

تتعرض المنظمات بشكل مستمر إلى مخاطر متعددة ما استوجب عليها تسييرها وإدارتها بطريقة محكمة والتعامل معها بطرق وتقنيات مختلفة نذكرها فيما يلي: (**بن ديب، 2008، صفحة 07،08**)

3-2-1- الوقاية أو المنع أو تجنب المخاطر:

تعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، و مثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو عدم الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية. إن التجنب يبدو حلا لجميع المخاطر و لكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد و الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

3-2-2- الاحتفاظ أو القبول بالمخاطر:

وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، فهذه الطريقة تعتبر إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة، و التي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. وعليه فكل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها، و تعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

3-2-3- تقليل أو تقليص المخاطر:

تشمل طرقا للتقليل من حدة الخسائر الناتجة عن الخطر، و مثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر، و ذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.

3-2-4- تحويل أو نقل المخاطر:

هي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر، و عادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية، فالتأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود.

3-3- التامين كتقنية للتعامل مع المخاطر التي تهدد امن المعلومات:

يعد التامين احد أهم الطرق التي تلجا إليها المنظمات في تعاملها مع المخاطر التي تواجهها، كون أن الجهات التي توكل إليها مهمة تحمل المخاطر (شركات التامين) تعتبر متخصصة في التعامل معها.

3-3-1- تعريف التامين:

كلمة "امن" عرفت بأنها الحاجة للبقاء، كان يكون الشخص أمنا من الهجمات التي تأتيه، كما تشمل أيضا تامين إمدادات الطعام، ثم اتسع مفهوم الأمن ليشمل الحصول على مكان امن للنوم دون

التعرض للأذى، ومع ظهور مفهوم الأملاك الخاصة ظهر مفهوم تامين هذه الممتلكات. (**السبكي، 2010، صفحة 49،50**) وللتامين شق قانوني وآخر فني كما هو موضح فيما يلي:

- **التعريف القانوني للتامين:**

حسب المادة 619 من القانون المدني الجزائري فإن: "التأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث ، أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك نظير قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".(**بن خروف، 1998، صفحة 12**)

- **التعريف الفني للتامين:**

إضافة إلى الجانب القانوني الذي ينظم عملية التامين فان التامين يرتكز على جانب آخر يتمثل في الأسس الفنية والتي تشمل تنظيم التعاون بين المؤمن لهم، وقانون الأعداد الكبيرة وحساب الاحتمالات ، والجمع بين الأخطار القابلة للتأمين، وإجراء المقاصة بين الأخطار.

- **تنظيم التعاون بين المؤمن لهم:** والذي يعمل على تخفيف من حدة الخطر وتوزيعه (**طبايبية، 2014، صفحة 07،08**)
- **قانون الأعداد الكبيرة:** والذي يتعلق باستقرار تكرار بعض الحوادث عند وجود عدد كاف منها. (**فلاح.، 2011، صفحة 12**)
- **الجمع بين الأخطار القابلة للتأمين:** التامين هو عملية تجميع الأخطار المتجانسة أو بعبارة أخرى تجميع عدد كبير من الأفراد معرضين لنفس الخطر (أو لأخطار متشابهة أو متماثلة،) حيث يتفقوا سواء مباشرة أو عن طريق جهات محترفة (شركات وهيئات التامين) على تقسيم ما قد يحدث من خسائر مالية تلحق بعضهم أو تلحق بأي منهم نتيجة تحقق هذا الخطر. (**العمري و عطا، 2012، صفحة 75**)

- **إجراء المقاصة بين الأخطار:** يجب أن يتم الجمع بين أكبر عدد ممكن من الأخطار حتى يكون الرصيد المشترك كافيا للوفاء بالتعويضات، ولن يستطيع المؤمن إجراء المقاصة بين الأخطار إلا إذا كانت متجانسة ومتقاربة من حيث القيمة والمدة. (**طبايبية، 2014، صفحة 09**)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للتامين على النحو التالي:

التأمين هو الطريق الذي يسلكه الفرد أو المجموعة للحصول على الطمأنينة بنقل عبئ الخسارة التي يمكن أن يتعرضون لها إلى جهة أخرى اقدر منهم على تحملها عن طريق تعويضها في حالة تحقق الضرر، مقابل أقساط أو اشتراكات يدفعونها لها بشكل دوري تحدد بطرق إحصائية مختلفة، حيث ينظم هذه العملية عقد يلتزم ببنوده الطرفان.

3-3-2- قابلية المخاطر للتامين:

حتى تكون المخاطر قابلة للتامين لا بد أن تتوفر فيها شروط نوجزها في الآتي:

- **أن تكون الخسارة مالية:** إمكانية قياس الخسارة ماليا؛
- **أن تكون الأخطار بحتة:** بصورة عامة عدم معرفة الأحداث المستقبلية وما إذا كان ثمة خسارة ستقع أم لا، أي أن يكون للخطر نتيجتان فقط إما خسارة أو لا خسارة؛
- **أن تكون الخسارة طارئة:** عبارة خسارة طارئة تعني خسارة عرضية، وفي هذا السياق تعني أن أي حدث يجب أن يكون خارجا عن سيطرة المؤمن له، أي انه يجب أن يكون عرضيا للمؤمن له.

3-3-3- المخاطر القابلة للتامين والتي تهدد امن المعلومات:

شركات التامين لا يمكنها التامين على جميع المخاطر بل فقط القابلة للتامين منها والتي تتوفر فيها الشروط اللازمة لذلك، الجدول الموالي يلخص المخاطر القابلة للتامين و التي تهدد امن المعلومات.

الجدول 2: مخاطر امن المعلومات القابلة للتامين:

<table>
<tr><td rowspan="3">الأخطار المعنوية والأخطار الاقتصادية:</td><td colspan="2">1-الأخطار المعنوية: من بين الأخطار المعنوية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال نجد التأثيرات السيكولوجية لشاشات العرض المرئية وكذلك الإدمان عليها ما يسبب التوتر العصبي والقلق والذي قد يصل في بعض الأحيان إلى حالات مرضية،. وهذا النوع من الأخطار غير قابل للتامين.بالإضافة إلى الأضرار التي تمس الأشخاص على شبكة الانترنت تتمثل في ارتكاب جرائم تمس الشرف والسمعة أو نشر الصور، ومثل هذه الأضرار يمكن التأمين ضدها (تتحمل شركات التامين مصاريف إنهاء النزاع).</td></tr>
<tr><td>2- الأخطار الاقتصادية:</td><td>أخطار الممتلكات: من بين هذه الأخطار نجد خطر سرقة معدات ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أو تخربها نتيجة تعرضها للمياه أو للحريق بفعل شرارة كهربائية مثلا.هذا النوع من الأخطار هو قابل للتامين. بالإضافة إلى أن بعض شركات التامين في الوقت الراهن تقوم بتامين الاختراقات الحاصلة على شبكة الانترنت وسرقة المعلومات أو إتلاف المحتويات أو سرقة أرقام الحسابات البنكية أو أدوات الدفع الالكتروني(تتحمل الشركات التامين مصاريف النزاع)</td></tr>
<tr><td colspan="2">أخطار المسؤولية المدنية: تنشأ الكثير من المنازعات نتيجة استعمال التجارة الالكترونية بسبب تقصير البعض في الوفاء بالتزاماتهم وهو ما يترتب عليه نشوء المسئولية المدنية.وتقوم شركات التامين بالتأمين من المسئولية الناشئة عن تجارة الانترنت، وعادة ما يشمل التأمين تقديم النصائح القانونية والعمل على حل المنازعات بطريقة ودية فإذا لم تفلح تلك المحاولات، تحملت شركات التأمين ما يؤول إليه النزاع القضائي من تعويضات وغرامات مالية في كافة درجات التقاضي إلى أن ينتهي النزاع نهائياً.</td></tr>
<tr><td>الأخطار العامة</td><td colspan="2">من بينها نجد تلف معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال نتيجة الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الزلازل وهي قابلة للتامين.</td></tr>
</table>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (مؤمن، صفحة 13،14)

4. خاتمة:

نتائج الدّراسة

وختاما لهذا الموضوع ومن خلال ما سبق ذكره تم التأكد من صحة الفرضيات التي وضعت كإجابات على التساؤلات المطروحة ومن أهم ما توصلنا إليه نجد:

- تتعرض المنظمات أثناء نشاطها لمخاطر عديدة ومختلفة منها من تهدد تكنولوجيا المعلومات في امن معلوماتها.
- على المنظمات بمختلف أنشطتها إتباع بعض الإجراءات الوقائية التي من شأنها التقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها وتقليص حدتها.
- بالرغم من كل الجهود التي تبذلها المنظمات لتفادي الوقوع في المخاطر وذلك بإتباعها كل الإجراءات الوقائية المنصوح بها إلا أن هناك بعض المخاطر لا يمكنها تفاديها فهي بذلك مرغمة على مواجهتها.
- تتعامل المنظمات مع المخاطر التي تواجهها باستمرار بعدة تقنيات، تختار الأنسب منها والتي تتماشى وأهداف المنظمة المخطط لها.
- يعد التامين واحدة من التقنيات التي تلجأ إليها المنظمة في تعاملها مع المخاطر، فهي بذلك تقوم بتحويلها إلى جهات أخرى اقدر منها عل تحملها، ألا وهي شركات التامين.
- ليست كل المخاطر التي تتعرض لها المنظمات قابلة للتامين بل وفقط تلك التي تتوفر فيها بعض الشروط والتي تجعل شركات التامين تقبل التامين عليها.
- المخاطر التي تهدد المنظمات في امن معلوماتها هي أيضا غير قابلة كلها للتامين.

وفي الأخير يمكن القول أن شركات التامين تتعرض للمنافسة الشديدة ما يستوجب منها مواكبة جميع التطورات الحاصلة، ومحاولة طرح منتجات جديدة في الأسواق، وعليه فان الأخطار غير قابلة للتامين اليوم يمكن أن تكون في المستقبل قابلة للتامين.

التوصيات:

ومن خلال هذه النتائج يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات نوردها فيما يلي:

- ضرورة اهتمام الدولة بقطاع التأمين كونه واحدة من التقنيات التي تلجأ إليها المنظمة في تعاملها مع المخاطر،
- ضرورة تأمين المنظمات للمخاطر القابلة للتأمين والتي تهدد أمن معلوماتها،
- ضرورة إجراء دراسات أخرى حو ل الموضوع للإلمام به أكثر.

5. قائمة المراجع:

- أبو عطيوي ، رائدة إبراهيم، (2012)، اثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشات الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل،كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

- الجاسم،جعفر، (2005)، تكنولوجيا المعلومات، عمان، الاردن، دار أسامة للنشر والتوزيع.

- الدقس ،محمد عبد المولى، (2005)، علم الاجتماع الصناعي ، الطبعة الثانية، عمان، دار مجلاوي.

- السبكي، احمد محمد، (2010، دليل امن ونظم تكنولوجيا المعلومات ، الطبعة الاولى، القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر.

- الشوابكة ، عدنان عواد، (2011)، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، عملن، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

- العاني ، مزهر شعبان ، و جواد ،شوقي ناجي، (2008)، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، عمان، إثراء للنشر والتوزيع.

- العمري ، شريف محمد ، و عطا ،محمد محمد، (2012)، الأصول العلمية والعملية للخطر والتامين، الطبعة الاولى، السعودية، بدون دار النشر.

- الكساسبة، وصفي عبد الكريم، (2011)، تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات ، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

- بامفلح ، فاتن سعيد، (بلا تاريخ). حماية امن المعلومات في شبكة المكتبات بجامعة ام القرى، من https://www.kau.edu.sa/Files/12510/Researches/63409_34429.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/12/26.

- بختي، إبراهيم، (2008)، تكنولوجيا و نظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من : http://bbekhti.online.fr/trv_pdf/TIC.pdf ، تاريخ الاطلاع 2017/08/1818.

- بن خروف ، عبد الرزاق، (1998)، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

- بن ديب ، عبد الرشيد، (2008/11/26)، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطرت، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات ، صفحة 07،08.

- ريم أبو عجيب، (04 04, 2020)، *ما هو أمن المعلومات*، من arageek مجتمع: https://www.arageek.com/l/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%9F#%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%20%D9%88%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%20InfoSec، تاريخ الاطلاع 20121/01/16.

- سناء الدويكات. (19 12, 2016)، مفهوم نظام المعلومات،من موضوع: https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%، تاريخ الاطلاع: 2021/01/16.

– طبايبية ، سليمة، (2014)، دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة الشركات الجزائرية للتامين، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، الجزائر.

– علوطي، لمين، (2008)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، الجزائر.

– فلاح ،عز الدين، (2011)، "التامين : مبادئه، أنواعه، عمان، الاردن، دار أسامة للنشر والتوزيع.

– قنديلجي ،عامر إبراهيم ، و الجناب، علاء الدين عبد القاد، (2007)، نظم المعلومات الإدارية، عمان، الاردن، دار المسيرة.

– مراياتي ،محمد، (2010)، "امن تقنية المعلومات، نصائح من خبراء"، الرياض، المنظمة العربية للترجمة.

– ممدوح، حمزة احمد، (دون سنة النشر) إدارة الخطر والتامين، القاهرة.

– مؤمن ،طاهر شوقي، (بلا تاريخ)، التأمين ضد مخاطر استخدام الانترنت، من: https://www.researchgate.net/profile/.../altamyn-dd-mkhatr-astkhdam-alantrnt، تاريخ الاطلاع 2018/01/10.

-Alice Guilhon(2004) , L’intelligence économique dans la PME : visions éparses, paradoxes et manifestations, Paris.

فعالية وانعكاسات قطاع الصناعة التقليدية على البطالة والفقر في الجزائر

The effectiveness and repercussions of the traditional industry sector on unemployment and poverty in Algeria

صليحة عشي*، جامعة الحاج لخضر باتنة 1(الجزائر) ، SALIHA.ACHI@yahoo.fr

يامن بلمرداسي، جامعة الحاج لخضر باتنة1(الجزائر) ، lamine.artisanat5000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/22 تاريخ القبول: 2020/10/14 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

تواجه الدول النامية على غرار الجزائر تحديات كبيرة عرقلت مسارها التنموي والمستوى المعيشي لها، تتمثل في مختلف المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتها تأتي في مقدمة هذه المشاكل البطالة، السكن وسوء المعيشة التي تصب مجملها في مصطلح الفقر، خاصة وأن معظم هذه البلدان تعتمد على سياسات غير ملائمة وضعيفة، حيث يعتبر قطاع الصناعة التقليدية من القطاعات التي يعول عليها في توفير مناصب عمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد خاصة أنه قطاع يمارس في مختلف المناطق الحضرية أو الريفية.

ومن خلال هذه المداخلة يمكن التطرق إلى التعريف بالفقر، ومفاهيمه، التعريف بأهم أليات قطاع الصناعة التقليدية وتقييم مدى مساهمتها في التقليل من البطالة والفقر وتحقيق التنمية المحلية.

كلمات مفتاحية: فقر، بطالة، تشغيل، صناعة تقليدية، آليات صناعة تقليدية.

تصنيفات JEL : G21، G38 .

Abstract:

Developing countries, like Algeria, face major challenges that have impeded their development path and standard of living. Weakness in the handicraft sector is considered one of the reliable sectors in providing jobs

* **المؤلف المرسل.**

and improving the standard of living of individuals especially as it is practiced in different urban or rural areas.
Through this intervention, the definition of poverty and its concepts can be discussed, the most important mechanisms of the handicraft sector and the evaluation of their contribution to reducing unemployment and poverty and achieving local development.
Keywords: poverty, unemployment, employment, handicraft; handicraft mechanisms
Jel Classification Codes: G21 ,G38.

1. مقدمة :

يعتبر الفقر من الظواهر والمشاكل التي أرهقت اقتصاديات الدول خاصة منها الدول النامية، والجزائر من بين الدول التي تعاني منذ وقت طويل من هذا المشكل، لضعف وهشاشة اقتصادها وارتباطه بقطاع المحروقات الذي يعرف تذبذب على المستوى العالمي وعدم الاستقرار، إضافة تأثر الجزائر بالعشرية السوداء التي كانت لها أثار وخيمة عطلت تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولتجاوز هذه العقبات يمكن إيجاد بدائل أخري تعوض قطاع المحروقات، وقطاع الصناعة التقليدية من بين القطاعات الناجحة في دول عديدة، من جهة أخرى اعتبار الجزائر غنية بنشاطات الصناعة التقليدية التي تختلف من جهة إلى أخري ، وكذا توافر موارد طبيعية متنوعة تختلف حسب توزيع التضاريس التي تتميز بها الجزائر.

وعليه بنيت الدراسة على الإشكالية الممثلة في السؤال الرئيسي:

ما مدى فعالية قطاع الصناعة التقليدية في القضاء على البطالة وبالتالي التقليل من الفقر؟

1.1 أسئلة الدراسة: ولقد أمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هو الفقر، أثاره مسبباته؟
- ماهي الصناعة التقليدية؟
- ماهي فعاليات قطاع الصناعة التقليدية؟

وعليه جاءت هذه المداخلة مبينة في المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفقر.
- المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للصناعة التقليدية.
- المحور الثالث: انعكاسات وفعالية قطاع الصناعة التقليدية في التقليل من الفقر.

1 .2 الدراسات السابقة:

–دراسة بن العمـــودي جليلـــة تحت عنوان " استراتيجية تنميـــة قطاع الصناعة التقليديـــة والحرف بالجزائر في الفترة (2003 – 2010) " حيث رأت أنـــه باقل قـــدر من *الاستثمـــارات يتم إنشاء المزيـــد من فرص العمـــل في قطاع الصناعة التقليدية ، وهـــذا يتماشى مع* معظم الدول التي تعاني من البطالة حيث في الجزائر يوفر مناصب عمل باقل تكلفـــة مقارنة مع باقي القطاعـــات ومعظمها نشاطات عائلية أي يتم تعلمها داخل العائلة من الاب إلى الابناء من خلال الممارسة اليومية ،وقـــد تم عرض تجارب دول متقدمة مثل فرنسا والمانيا ، وكذا دول ناميـــة مثل تونس والمغرب ، حيث في فرنسا يشغل القطاع اكثر من 3 مليون عامل وتم انشاء حوالي 430000 منصب عمل خلال سبع سنوات ما يمثل 25% من اجمالي العمالة في فرنسا خلال نفس الفترة تشكل الصناعة التقليدية نسيجا مكثفا من النشاطات التي تخدم السكـــان والشركات والاقتصـــاد المحلي وتساهم في التوازن بين المـــدن والأريـــاف فتوجـــد 31 % من المؤسســـات الحرفيـــة فـــي الأريـــاف ، فحين ان المناطق الحضرية التي تضـــم اقـــل من 200000 نسمة تتمركز بهـــا 41% ،امـــا المناطـــق الأكثر من 200000 نسمة توجـــد بها 28% ، كما ان العنصر النسوي يمثل الثلث1/3 من العمال و66% مـــن العمال لم يتجاوزوا السن الأربعين.

وفي المانيا يشغـــل القطاع 4.75 مليون شخص اي يمثـــل 11.8% من مجمـــوع اليـــد العاملـــة حسب احصائيات 2009، وتونـــس يوجد بها 300000 حرفي اي حوالي 11% من مجموع اليد العاملة النشيطة في البلاد يمارسون نشاطهم في المناطق الحضرية والريفية، كما انه في المغرب يوجـــد 120000 مؤسسة حسب سنة 2004 تشغل 1500000 عامـــل وفي الجزائـــر ارتفع العدد من 160124 منصب شغل سنة 2003 إلى 254350 سنة 2008.

–دراسة بن عيسى محمد المهدي و بن العمودي جليلة تحت عنوان "استراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر– نظام الإنتاج المحلي نموذجا– " حيث تبين أن الدولة الجزائرية بهدف انعاش المؤسسات العاملة بأنشطة الصناعة التقليدية والحرف اتخذت مجموعة من الإجراءات أهمها وضع استراتيجية شاملة وخاصة صادقت عليها الحكومة في 18 جوان 2003، وعززتها باعتماد مقاربة أنظمة الإنتاج المحلي في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ابتداءا من سنة 2007 كمحور لتنفيذ هذه الاستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف مندرجة في إطار استراتيجية وطنية جديدة تقوم على التنمية الاقتصادية خارج المحروقات، حيث تطرقت الدراسة لخصائص المؤسسة الحرفية في الجزائر على انها تتميز بسهولة الاستثمار فيها وقدرتها على توفير مناصب عمل عديدة بموارد محدودة فضلا عن إمكانية ممارسة أنشطتها بشكل فردي إلى جانب البعد الثقافي والحضاري المميز لمنتجاتها ، و تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتبين اثرها على التشغيل من خلال تطور تعداد المشروعات الحرفية في الفترة(2003–2009) رافقه أيضا ارتفاع في عدد مناصب العمل من 160124 منصب سنة 2003 إلى 324730 منصب سنة 2009 أي بزيادة أكثر من الضعف في مدة ستة سنوات تقدر ب 164606 بنسبة 102.8%

2. الإطار المفاهيمي للفقر.

من خلال هذا المحور يمكن تعريف الفقر، أثار الفقر، أسباب الفقر وذلك كما يلي:

1.2 تعريف الفقر:

اعتبار الفقر معضلة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت يمكن تعريفه كما يلي:

– تعريف أول: تعرفه "منضمة التعاون الاقتصادي والتنمية" بأنه "عزل فئات معينة من المجتمع ويتم النظر غليها انها محتاجة أو فقيرة او محرومة، وتضم هذه الفئات، المسنين، العاطلين، الأيتام والجماعات ذات الدخل الضعيف"(حفصي بونيعو ياسين،2011، ص14).

–تعريف ثاني: كما تم تعريفه " تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية، الجهل والمرض، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة"(حفصي بونيعو ياسين،2011، ص12).

2.2 أثار الفقر:

من أهم اثار الفقر نجد الآثار الاقتصادية والاجتماعية على البلدان، حيث يعتبر سبب لتفاقم الوضع السائد، ومنه يمكن تحديد هذه الأثار كما يلي:

من الجانب الاجتماعي:

- تدهور الوضع الصحي، خاصة ارتفاع وفيات الأطفال الرضع وانتشار الأمراض المعدية.
- بروز ظاهرة عمالة الأطفال وأثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.
- عدم تمكين الأطفال من التمدرس، أو التمدرس الجيد، فارتفاع عبئ الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي لانتشار المية بين الأطفال.
- ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقكم. تخالف العادات والتقاليد والدين.

من الجانب الاقتصادي:

- تدهور وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد.
- انخفاض دخل الدول والأفراد.
- ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي لتعطيل المصالح الاقتصادية للبلد

3.2 أسباب الفقر:

يعتبر الفقر ظاهرة ناتجة عن عدة قضايا ومسببات يمكن تقسيمها كما يلي:

الأسباب الاجتماعية: تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية في العناصر التالية:

- **النمو السكاني:** الانفجار السكاني الذي لا يساير النمو الاقتصادي من بين الظواهر المولدة للفقر، حيث الفجوة تؤدي لخلل اقتصادي.
- **البطالة:** تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تنتج عن ضعف حجم الاستثمار والمشاريع الاقتصادية، وحالات خوصصة المؤسسة التي تؤدي لتصريح العمال، وكذا إحلال الآلات محل العمال في نشاطات عديدة،

- **عدم العدالة في توزيع الثروة:** عدم التوزيع العادل للثروة داخل اقتصاد أي بلد يزيد من الطبقية ومن ثم يزيد من الفقير فقرا والغني غنا.
- **التهميش والحرمان:** هذه الظاهرة تزيد من تكريس الفقر، وخاصة لدى النساء والأطفال، حيث يتمثل التهميش والحرمان في هذه الحالة في عدم الحصول الأفراد على حقوق التعليم، الصحة.

الأسباب الاقتصادية: تتمثل الأسباب الاقتصادية في العناصر التالية:

- **المديونية:** تعتبر مشكل حقيقي أمام التنمية الاقتصادية، حيث زيادة حجم المديونية في اقتصاد أي بد يزيد من حجم العجز الاقتصادي، وكذا تطبيق تعليمات الهيئات المالية العالمية التي تملي شروطها مقابل منح قروض والتي تعتبر شروط تخريبية للاقتصاد، وهذا يؤدي لارتفاع مستويات الفقر.
- **السياسات الاقتصادية:** فشل السياسات الاقتصادية أو انتهاج سياسات اقتصادية غير فعالة يؤثر بصفة مباشرة على حجم البطالة والناتج الإجمالي الخام لاقتصاد ذلك البلد، وهذا يساهم في ارتفاع مستوى الفقر.
- **هشاشة اقتصاد البلد:** اعتماد أي بلد على مصدر واحد للدخل كالبلدان العربية والبلدان المصدرة للنفط يجعل اقتصادها عرضة للازمات، الشيء الذي يزيد من مستويات الفقر.

.3. الإطار المفاهيمي للصناعة التقليدية

الصناعة التقليدية ظهرت مع ظهور حاجات الانسان ورغبته في اشباعها، منها بحثه عن الطعام وصناعة الوسائل التي يستعملها في ذلك، وكذا صناعة وسائل للدفاع عن نفسه، وبهذا تعتبر الحرف من الأعمال القديمة، واليوم أصبحت الصناعة التقليدية والحرف من بين القطاعات الاستراتيجية بدول عديدة منها تونس والمغرب وكذا الجزائر، حيث تعكس ثقافة وعادات المجتمع، وتتميز بتنوعها واختلافها حسب خصوصيات كل منطقة وكذا تواجد المواد الأولية التي يتم استعمالها في هذه الحرف.

1.3 تعريف الصناعة التقليدية:

تعريف أول: تعرف "المنظمة الدولية للعمل " (OIT) "الصناعة التقليدية من خلال تصنيفها لنشاطاتها في المجموعة السابعة من المهن كما يلي: الحرفي وعمال المهن ذات الطابع الحرفي، أشخاص يمارسون أعمالهم باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية أو غيرها، والتي تساعد على تقليص الجهد البدني أو الوقت اللازم للقيام بمهام معينة أو للوصول إلى منتجات ذات جودة

(Organisation International De Travail,2014,p20) ، ويصنفونها إلى أربعة تقسيمات وهي : (Organisation International De Travail,2014,p12)

- حرفيو وعمال مهن الاستخراج والبناء.
- حرفيو وعمال مهن التعدين وآلات البناء.
- حرفيو وعمال الهندسة الدقيقة ومهن الفن والصباغة وما شبهها.
- حرفيو وعمال مهن أخرى ذات طابع حرفي.

تعريف ثاني: حسب " التشريع الجزائري" الصناعة التقليدية هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي، ويمارس بصفة رئيسية ودائمة في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي في أحد مجالات النشاطات التالية :(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،1996، ص 3)

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية.
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.
- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

وحسب الكيفيات التالية:

- إما فرديا.
- إما ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف.
- إما ضمن مقاولة للصناعة التقليدية والحرف.

تشكل الصناعة التقليدية إحدى المكونات الأساسية للشخصية الإبداعية فهي الوسيط بين الماضي والحاضر ,يستقبلها العالم في صورة منتوج صغير لتبلغ عن رسالة أصيلة معطرة برائحة الحضارات السالفة والتراث الإنساني الثقافي الذي صهرته عبر سيرورة التاريخ والقدرة للخلافة الإبداعية للإنسان بصفة عامة للصانع التقليدي خصوصا وهو ما يبرز اعتزازه بكينونته وانفتاحه على الأخر وتوجد صناعات وفنون متنوعة تعد النشاط الرئيسي لفئة عريضة من السكان وتشكل مورد عيش أغلبيتهم , وفضلا عما تضفيه من رونق وبهاء على مختلف منتوجاتها مما يجعلها تحضي بمكانة خاصة في نفوس مختلف المتتبعين والمهتمين بها , والصناعة التقليدية صورة لهذا المجتمع في كل مراحل تطوره لهذا جاءت منتجاتها متنوعة وغنية بالدلالات الاجتماعية والتاريخية وهذا التنوع دال على المستوى الحضاري المتميز للمجتمع .

2.3 أليات الصناعة التقليدية:

الدعم: إضافة لطرق الدعم التقليدية تم إنشاء صندوق خاص بدعم نشاطات الصناعة التقليدية يتمثل في" الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية ، الذي تم إنشاؤه بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992، و حددت طريقة عمله وموارده ، ويقوم الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة بالأنشطة الخاصة بترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بشكل حصري، ويستفيد منه كل من الحرفيين الفرديين ، التعاونيات و مقاولات الصناعة التقليدية والحرف وكذا مختلف الجمعيات المهنية النشطة في المجال المذكور حيث يقوم بتغطية المصاريف التالية:

- تمويل جزئي للتجهيزات والأدوات المستخدمة في النشاط للمستثمرين في الأنشطة الحرفية.
- تقديم دعم خاص للحرفيين القاطنين بالريف من خلال تمويل نشاطات دعم وتطوير وترقية نشاطات الصناعة التقليدية الممارسة في الوسط الحضري أو المناطق الريفية التي يبادر بها المتعاملون والجمعيات ومؤسسات الدعم التابعة لقطاع الصناعة التقليدية.
- يتم تحديد مبلغ الدعم على حسب النشاط المصرح به وتقديرا من طرف لجنة دراسة الملفات بهذا الجهاز، وحسب إحصائيات دراسية للأنشطة الحرفية المنشأة بدعم من هيئة دعم.

نظام الإنتاج المحلي: مع التغيرات الحاصلة في قطاع الصناعة التقليدية بدمج القطاع مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملت على تعزيز استراتيجيتها ورفع جملة من التحديات، باعتماد نظام الإنتاج المحلي للصناعة التقليدية، ويعني هذا النظام:

مجموع الحرفيين الذين يزاولون الحرة نفسها أو ينتمون إلى نفس الفرع الإنتاجي في نفس الإقليم ويقومون بربط العلاقات الجوارية، ويتعاونون فيما بينهم مع تسهيل التبادل داخل النظام الإنتاجي المحلي.

يقوم بتنشيط هذا النظام هيكل تنسيق مشترك يسهل التبادل بين أعضائه، مع وضع مشاريع جماعية مشتركة ترفع من تنافسية نشاطهم وتتطلب تدخل المتعاملين المحليين، مع البحث عن مصادر التمويل.

الشكل 1: حلقة نظام الإنتاج المحلي

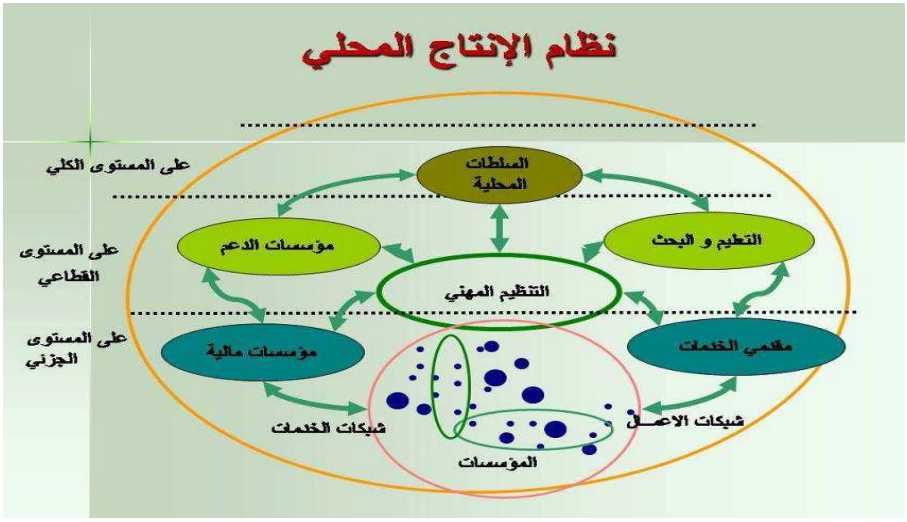

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،2009، ص45.

تنظيم مسابقات واستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بهدف تشجيع روح الابداع والابتكار لدى الحرفي: تم استحداث مسابقات مفتوحة على النشاطات الحرفية بموجب المرسوم 96-01، وكذا استحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-273 المؤرخ سنة 1997 لمكافأة أحسن الأعمال المنجزة من طرف الحرفيين أو التعاونيات أو مقاولات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، وهي عبارة عن ميداليات ولوحات شرفية وكذا مكافأة مالية يقدمها الوزير الوصي كل سنة لأحسن منتج تقليدي وفني.

3.3 خصائص قطاع الصناعة التقليدية والحرف:

نشاطات الصناعة التقليدية في الجزائر تتميز بعدة خصائص، تجعل منها نقاط قوة بالنسبة للقطاع، وهي بمثابة تحفيزات للاستثمار في هذا القطاع الغني بمختلف الفروع والمجالات ونذكر منها:

سهولة ومتطلبات إنشاء مشروع حرفي: يتطلب انشاء مشروع في قطاع الصناعة التقليدية والحرف رأسمال صغير عكس مشروعات في طاعات أخرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، حيث خلصت دراسة قام بها مكتب دراسات واستشارة " Ecotechnics" سنة 2008 أن 88.8% من المشاريع الحرفية (Ecotechnics,2010,p20)في الجزائر قام أصحابها بتمويل مشاريعهم بإمكانياتهم الخاصة، واستعمال مواد محلية قليلة التكلفة، وهذه البساطة تجعل أي شخص قادر على إنشاء عمل حرفي خاص به . (البرنوطي نائف سعاد، 2005، ص79)

انتشارها في المناطق الريفية والحضرية: تمارس نشاطات الصناعة التقليدية في معظم المناطق سواء كانت حضرية أو ريفية، عكس النشاطات الأخرى التي تتطلي مناطق نشاط أو مناطق خاصة مزودة بمختلف البنى والوسائل، حيث تعتبر من الممارسات اليومية بالنسبة للمناطق الريفية والتي تغطي نسبة كبيرة من احتياجاتهم اليومية، كما أن منتجاتهم تعبر عن عادات وأصالة سكان الريف (AUVOLAT,1999 . ,p5)

انخفاض تكلفة توفير يد عاملة: في هذا القطاع يمكن بأقل قدر من الاستثمار توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي يعتبر قطاع مكثفا للعمالة وغير كثيف رأس المال، حيث يمكن اعتباره من الحلول الخاصة لحل مشكلة البطالة (مصطفى بن بادة، 2007)، وفي الجزائر يعتبر من بين القطاعات التي تمنح مناصب عمل للشباب بأقل تكلفة من بين 11 قطاع .(سالم عطية الحاج،2003 ،19)

البعد الثقافي، الحضاري، الاجتماعي للمنتج التقليدي: يتميز المنتج التقليدي عن مختلف المنتجات بصفات عديدة، كالبعد الثقافي باعتباره يعكس الموروث الثقافي التاريخي للبلد ، ويرتبط بعادات وتقاليد الشعوب ، يتوارثه الأجيال المتعاقبة، وبعد حضاري باعتبار المنتج التقليدي يتضمن مختلف أنماط الابداع التلقائي للشعوب سواء كانت بدائية أو حضارية لذا نجد المنتج التقليدي يعتمد على شكل وألوان وذوق

السكان الأوائل من رموز للحيوانات والطبيعة وأشكال هندسية مختلفة باستعمال مواد وألوان طبيعية تظهر في العديد من المنتجات كالزرابي والفخار (سالم عطية الحاج،2001 ،12)، وأخيرا بعد اجتماعي لأنه يعتبر مصدر لرزق العديد من العائلات ويحقق الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.

4.3 أهداف قطاع الصناعة التقليدية:

يهدف هذا القطاع والهيئات المشرفة عليـــه إلى تحقيق مجموعـــة من الأهداف التي تخـــدم القطاع، ومنها :(وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،2003، ص10)

تطوير الشغل: يتعلق الأمر بالإمكانيات الموجودة والتي تدخل في نشاطات قطاع الصناعة التقليدية، سيما التي يمكن اعتبارها سببا لخلق عدة مناصب شغل نظرا لـ:

- وجود طلب متزايد على منتجات وخدمات الصناعة التقليدية التي يمكن تطويرها تماشيا مع النمو الديموغرافي.
- تقليص تكلفة إنشاء مناصب شغل بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية.
- المرونة والتأقلم مع المتطلبات المحلية نظرا لتنوع نشاطات الصناعة التقليدية.
- إدراك الشباب لصعوبات الشغل تبعا لأثار الأزمة الاقتصادية وبروز روح المقاولة بداخلهم.

تغطية الحاجيـات الأساسية للسكان: تهدف الصناعة التقليدية إلى تدعيم مستوى العرض وهياكله وتوسيعه، من أجل المشاركة الفعالة التي تلبي احتياجات السكان في الإنتاج والخدمات الأساسية مستقبلا، وتبقى الصناعة التقليدية تهتم أساسا بمجالات التغذية، الألبسة، الصيانة وخدمات ما بعد البيع للتجهيزات المنزلية، وكذلك الخدمات التي يجب توفيرها لها، كما تساهم الصناعة التقليدية في تهيئة المنازل والمحلات وتنمية المنتجات الصغيرة الضرورية لها .(بن زعرور شكري،2009، ص03)

تحسين نوعية المواد والخدمات والإنتاج والإنتاجية: يتطلب تحقيق منتجات ذات نوعية معتبرة تحسينات وتوفير نوعية المواد واستعمالها خلال عملية الإنتاج وعلى مستوى الخدمات، فإن تحسين النوعية يمر عبر التأهيل المهني واستعمال الوسائل والأدوات الملائمة، وعن طريق إقرار واحترام أخلاقيات المهنة،

ومن خلال التحسين في الخدمات والمواد الإنتاجية لمواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة بالقدرة التنافسية للموارد والخدمات الوطنية على المستوى الوطني وفي الأسواق الخارجية .

المشاركـة في مجهـودات الإدمـاج الاقتصادي: أصبحت الصناعة التقليدية كقوة منظمة بإحكام لتعزيز وتطوير الاندماج الاقتصادي للجزائر سيما في العهد القادم، ويتضمن التنظيم المحاور التالية :(سالم عطية الحاج،2001، ص05)

- تطوير تدخل الحرفيين في مجال صيانة التجهيزات والعتاد الصناعي وآلات الأشغال العمومية.
- مشاركة الحرفيين في نشاطات المناولة، حيث أن المناولة لا تخص الشركات الاقتصادية الكبرى فقط (العمومية والخاصة).
- المساهمة في تطوير الإنتاج المحلي المعوض للمواد المستوردة، وبالتالي فالصناعة التقليدية يجب أن تشارك في المجهود الوطني لاسترجاع وإعادة وتأهيل المنتجات الوطنية، وكذلك البحث عن الموارد الأولية المتجددة المحلية.

المسـاهمة في التصديـر خارج المحروقـات: يتم تنظيم مشاركة قطاع الصناعة التقليدية في تطوير الصادرات من أجل العمل على تخطي الأزمة اقتصادية.

تطوير النشاطات المهنية والتقنية ذات المستوى المعرفي الرفيع: تجاوز التصور الضيق الذي يضع الحرفي في إطار الحدود المسطرة من قبل المعارف المعتادة للعامل المحترف خلال السنوات القادمة، والتطور التكنولوجي يسمح برفع المؤهلات للحرفيين من أجل الانطلاق في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجحة، وكذلك توفير الشروط الملائمة سيما قطاع الإنتاج الوطني .(وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،2009، ص10)

المساهمة في التنمية الاقتصادية المحليـة وفي تهيئـة الإقليـم: إن مختلف نشاطات الصناعة التقليدية وتنوعها تشكل نقطة إيجابية للتطور الاقتصادي المحلي، كما أن دعم وترقية النشاطات يمكن أن يساهم في تهيئة الإقليم وكل منطقة محددة في البلد (حضرية، جبلية، هضاب عليا، مناطق الجنوب) تكون تساير التطور.

كما أن إنشاء وتطوير مناطق النشاط في السنوات القادمة تعيد التوازن للمناطق الحرفية، التي تبقى نسبة كبيرة منها مرتكزة في المناطق ذات الكثافة السكانية بشمال البلاد، بسبب التأخر الملاحظ بقطاع الصناعة التقليدية وضرورة الإسراع في تنميته، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط يجب أن يأخذ تعبئة الوسائل الكافية الضرورية لإنجاز الأهداف المسطرة .(بن زعرور شكري، 2001، ص07)

- تساهـم الصناعة التقليديـــة في المحافظة على الهوية والخصائـص الثقافية للمجتمع.
- تشكل مصدرا من مصـــادر الدخل القومي وتوفيـــر العملة الصعبـــة.

5.3 أهمية قطاع الصناعة التقليدية:

لقد تغيرت النظرة لقطاع الصناعـة التقليدية من قطـاع فولكلوري ومعرضي إلى قطاع مهم، حيث تبرز أهميته في بعدة أبعاد منها:

أهمية اقتصادية: تلعب الصناعات التقليدية دورا هاما في تدعيم وترقية القطاع السياحي بمنتجاتها التي تعتبر كمنتوج تذكاري يعكس ثقافة وخصوصيات المنطقة يحصل عليه السواح خاصة منهم الأجانب.

كما تحقق جزء من القيمة المضافة التي تكون مرتفعة في هذا القطاع مقارنة بقطاعات عديدة لاعتمادها على العمل اليدوي والموارد المحلية البسيطة

أهمية اجتماعية: تلعب دور مهم في توفير فرص عمل لكثير من الدول خاصة منها العنصر النسوي، حيث تشغل في تونس 11% من مجموع القوى النشيطة، وفي اسبانيا تشغل 46% من القوى النشيطة وفي مصر 22% من القوى النشيطة (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2010، ص12)، كما يمكن ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية حتى في البيت لبعض الاختصاصات والتي تعنى بها ربات البيوت كالخياطة والحلويات التقليدية فهي بذلك توافق رغبات النساء الذين لا يستطيعون مغادرة سكناهم والعمل خارج البيت،كما تساهم الحرف التقليدية في تخفيض النزوح الريفي، فممارسة الشباب الساكن في المناطق الريفية لنشاطات عديدة، تخص معظمها النشاطات التي تتطلب مواد أولية محلية غير مكلفة، يساعد في تثبيت السكان في القرى، كذلك يتم انشاء ورشات الصناعة التقليدية بجانب المناطق السياحية التي تسهل من تسويق منتجاتهم للسياح .

- ترقية المرأة الماكثة في البيت.
- تخفيض نسبة النزوح الريفي.
- تأهيل المساجين.
- المحافظة على النشاطات الآيلة للزوال.
- المحافظة على الروابط الاجتماعية لوجود نشاطات معنية يتم ممارستها من طرف العائلة، ويتم توريث الحرف عبر الأجيال بحيث تمنح الصناعة التقليدية طابع اجتماعي خاص مقارنة بنشاطات عديدة.
- انشاء الجمعيات الحرفية.
- احتكاك الحرفيين مع بعضهم من خلال التظاهرات والمعارض التي يتم تنظيمها.

4. انعكاسات وفعالية قطاع الصناعة التقليدية في التقليل من الفقر.

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية من بين القطاعات التي تتميز بكونها تتعامل مع قطاعات كثيرة وتتماشي مع احتياجاتهم وطلباتهم، وذلك راجع لتعدد واختلاف نشاطاته، حيث يوجد 338 نشاط (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1997، ص07) يتم خلالها توفير مختلف المنتجات والخدمات التي يحتاجها المواطن والمؤسسات وقطاعات عديدة، الذي يساهم في إيجاد مناصب عمل عديدة، ولحساب تغيرات اليد العاملة لابد أولا تحديد تغير النشاطات في هذا القطاع.

1.4 **تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية:** عرف إنشاء أنشطة جديدة في قطاع الصناعة التقليدية تغيرات بالزيادة أو بالنقصان حسب الجدول المبين أسفله.

الجدول 01: تطور تعداد إنشاء الأنشطة الكلية(1998–2019)

السنة	العدد	السنة	العدد
1998	6963	2009	18158
1999	23362	2010	20685
2000	17138	2011	31950
2001	12780	2012	40718

2002	11338	2013	51640
2003	10646	2014	65675
2004	10216	2015	54099
2005	12140	2016	65674
2006	12723	2017	36435
2007	12962	2018	24434
2008	14084	2019	27078

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016، 2020.

تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الوسط: يتم ممارسة نشاطات قطاع الصناعة التقليدية حيث يمكن ممارستها في أوساط مختلفة، كالوسط الحضري، الريفي، وهي موزعة كما يلي:

الشكل رقم02: **تطور تعداد إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الوسط(1998-2019)**

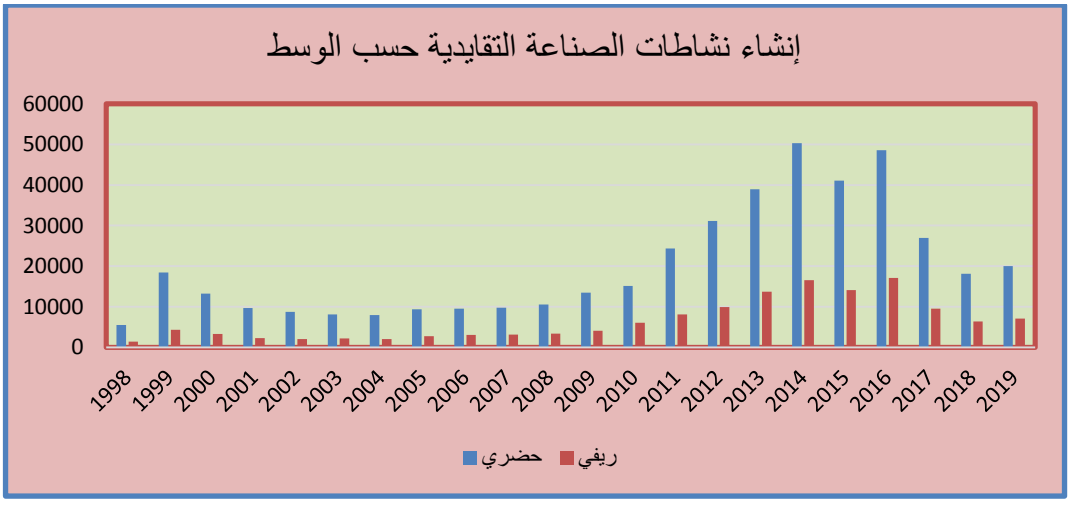

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016-2020

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية تتم في الوسطين الحضري والريفي ، وتكون اكبر في الوسط الحضري أي تمركز معظم النشاطات في المناطق الأهلة بالسكان، نظرا لتلاقي العرض المتمثل في مختلف الخدمات والمنتجات مع الطلب المتمثل في احتياجات مختلف الفئات والقطاعات (سكان ، مؤسسات ، مقاولات وغيرها) ، كما يساهم قطاع الصناعة التقليدية في تخفيض نسبة النزوح الريفي، و تثبيت السكان في مناطقهم الريفية من خلال ممارسة مختلف النشاطات خاصة تلك التي تقوم

باستغلال المواد الأولية المحلية حسب خصوصيات كل منطقة (منتوجات الصوف، منتوجات الحلفاء، منتوجات الفخار والمعادن).

2.4 التشغيل في قطاع الصناعة التقليدية

تعتبر محاربة البطالة وتوفير مناصب عمل من بين القضايا المهمة في برامج واستراتيجيات الدول، وقطاع الصناعة التقليدية يساهم بشكل أساسي في امتصاص البطالة وتوفير مناصب عمل، حسب طبيعة كل نشاط، فهناك ورشات مجهزة تعتمد في استغلالها على أكثر من يد عاملة واحدة، حيث توفر من 5 مناصب إلى 9 مناصب عمل أحيانا، كورشات الخياطة، الحلويات، المخابز، كما يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر يمثل مصدرا مهما في توفير مناصب عمل باعتباره قطاع متجه لتكثيف العمالة على كثافة رأس المال، ويمكن حساب عدد مناصب العمل الموفرة كل سنة انطلاقا من جدول تطور تعداد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف كما يلي :(وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ،2007،ص26)

- كل حرفي فردي مرفق بصانع مؤهل وبالتالي يتم ضرب مجموع الحرفيين الفرديين لكل سنة في الاثنين.
- كل تعاونية مكونة بالأقل من حرفيين اثنين، ومنه يتم ضرب عدد التعاونيات في اثنين.
- كل مقاولة حرفية مكونة من عشرة أشخاص، فنقوم بضرب مجموع المقاولات الحرفية في عشرة.

تطور مناصب العمل حسب الجنس: قطاع الصناعة التقليدية من القطاعات التي يمكن من توفير مناصب العمل لفئة الإناث.

يعتبر إنشاء مناصب العمل وترقية النشاط الحرفي الرسمي أهم توجهات برامج الدعم، حيث تشكل النساء الحرفيات في الوسط الريفي والحضري موردا رئيسيا في مجال تنمية فروع النشاط كالصناعة الغذائية، السياحة، النسيج.

في إطار عملية تمويل الحرفيين ، قامت وكالة التعاون التقني الألماني بتطبيق برنامجها الخاص بدعم مقاولات الصناعة التقليدية والحرف التي تشغل أقل من 20 عاملا ، حيث تم بدأ العملية بولاية غرداية باختيار

النساء الحرفيات اللواتي يمارسن نشاطهن في البيت ولديهن نشاط مستقر يولد دخلا لا يمكن الاستغناء عنه في أسرهن وبدونه يختل توازن هذه الأسر، حيث يتم الحصول على قروض بدون فائدة (القرض الحسن)، انطلقت هذه العملية نهاية 2008 ، حيث وصل عدد المشاركين 150 امرأة في نهاية 2009 ، وقد اختيرت عدة نشاطات منها: النسيج، الخياطة، إنتاج المواد الغذائية ، الحلاقة.

الشكل رقم03: توزيع مناصب العمل في قطاع الصناعة التقليدية حسب الجنس(1998-2019)

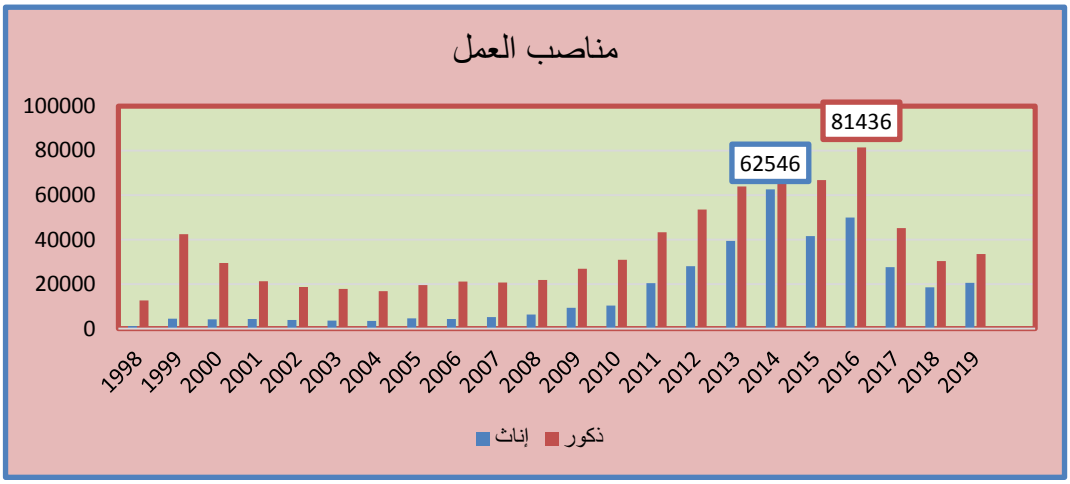

المصدر: اعاد اد الباحثين بناء على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016-2020

حيث نجد أن أكبر عدد من مناصب العمل لفئة الذكور اعتبارا انهم الذين يقومون بتوسيع نشاطاتهم أكثر من الإناث وبالتالي زيادة الحاجة لليد العاملة، إضافة لاستفادتهم وحصولهم على تمويلات على شكل قروض من هيئات الدعم المختلفة مع تحمل المخاطر الناجمة في حالة عدم نجاح مشاريعهم، وهم الذين يستطيعون تسويق منتوجاتهم سواء على المستوى المحلي مكان ممارسة النشاط أو على المستوى الخارجي، بينما النساء يفضلن ممارسة نشاطاتهن بطريقة بسيطة وعدم الخوض في متاهات الحصول على قروض والبحث على أسواق لتسويق منتجاتهم ، خاصة أن معظمهن ربات بيوت لديهن ارتباطات عائلية تغنيهم عن هذه التعقيدات ، فيفضلن التعامل مع الطلب المحلي والبسيط.

تطور إنشاء مناصب العمل حسب الوسط:

تساهم الصناعة التقليدية في احداث مناصب عمل للشباب بامتيازات بسيطة واستعمال مواد محلية غير مكلفة مقارنة مع العديد من النشاطات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومواد أولية مستوردة بالعملة

الصعبة، حيث يمكن ممارستها بطريقة غير قارة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،1993، ص04)، كما تساهم في تكثيف نشاطات في المناطق الريفية واستعمالها كمصدر دخل هام للعائلات إضافة لتلبية حاجياتهم الأساسية من السلع والخدمات (مثل ما ورد في مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة الصناعة التقليدية أفاق 2010.

وفي السنوات الأخيرة مع تحسن الوضعية الأمنية بدأ حدوث نوع من الاستقرار في المناطق الريفية، خاصة مع استفادة أصحابها من برامج السكنات الريفية وجعلهم متمسكين بأراضيهم، مما يستوجب ممارسة نشاطات يومية تتماشي مع خصوصيات مناطقهم واستغلال المواد الأولية المتوفرة لديهم تلبية لحاجاتهم اليومية، إضافة لحصولهم على دخل إضافي، كما لا ننسي المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم المحلية، فكل هذا يوفر مناصب عمل لدى أفراد العائلة يتوارثها الأجيال، كما نجد مناطق تتميز بممارسة نشاط واحد من طرف سكانها يتم التعامل معهم من مختلف مناطق الوطن وقد تمتد لدول في الخارج، حيث يعتبر نشاط الحلي والمجوهرات يميز منطقة الأوراس خاصة منها ولاية باتنة الذي يتم تسويقه لكل المناطق و نشاط النحاس يميز ولاية قسنطينة.

وبالنسبة للوسطين الريفي والحضري يتم توفير مناصب أكبر في الوسط الحضري، وهذا راجع للكثافة السكانية الكبيرة في لمناطق الحضرية، كما هناك تأثير للأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر جعلت أعداد كبيرة يفرون من مناطقهم نحو المدن الكبيرة خوفا من الإرهاب، وبالتالي توجههم لممارسة نشاطات أخرى كالقطاع الحكومي أو العمل في ورشات البناء ومصانع لضمان دخل ثابت ومستمر مع الاستفادة من مزايا الضمان الاجتماعي.

الشكل 04: تطور إنشاء مناصب العمل حسب الوسط(1998-2019)

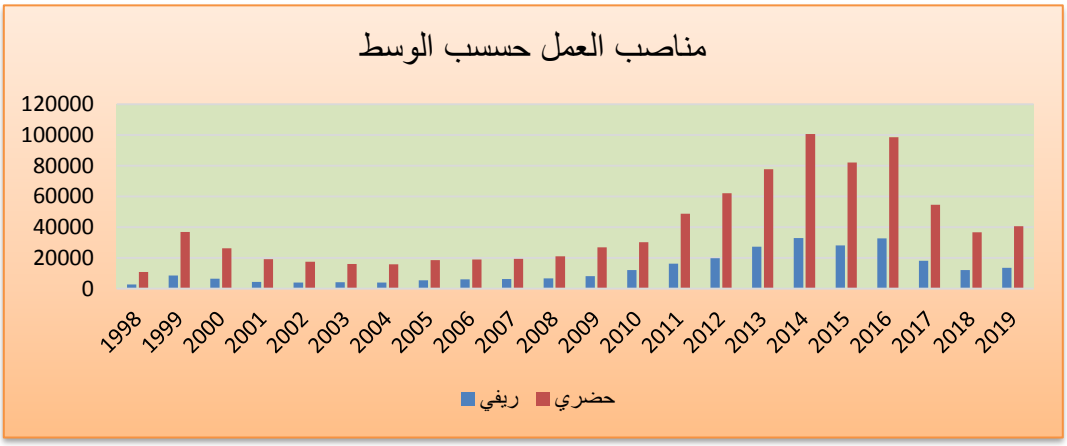

المصدر: اعاد اد الباحثين بناء على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016-2020

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة لاحظنا ان قطاع الصناعة التقليدية قطاع فعال يمكن الاعتماد عليه في خلق نشاطات جديدة، الشيء الذي يؤدي لتوفير مناصب عمل عديدة، وكذا ممارسة هذه النشاطات تتوزع على الوسط الحضري والوسط الحضري تبعا لتوزيع الكثافة السكانية، كذلك هذه النشاطات لم تهمل فئة الإناث التي كان لها دور في إنشاء نشاطات جديدة، وممارستها في البيت بصورة تنظيمية، وعليه يمكن الاعتماد على قطاع الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية إذا توفرت لديه عوامل الدعم والتأطير مع تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهه ، وعليه يمكن وضع عدة اقتراحات متمثلة في:

- العمل على تشجيع الصناعات التقليدية والحرفية المحلية من خلال تقديم تسهيلات للحرفيين الذين يقومون بالحفاظ عليها وتطويرها.
- العمل على إحياء الحرف الآيلة للزوال خاصة في المناطق الريفية للمحافظة على السكان في مناطقهم وتوفير دخل لتغطية معيشتهم.
- ضرورة إعادة النظر في التشريع والتنظيم الذي يحكم قطاع الصناعة التقليدية والحرف وتكييفه مع التغيرات الحاصلة.

المراجع:

1. نائف سعاد البرنوطي، 2005،إدارة العمال الصغيرة أبعاد الريادة، الطبعة الأولى، الأردن ،دار وائل للنشر والتوزيع.
2. سالم عطية الحاج،2003، الصناعات التقليدية والحرف: قطاع يبحث عن استراتيجية، مجلة الحرفي، العدد 02، ص ص 87-95.
3. سالم عطية الحاج،2001، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الاقتصادية، مجلة الحرفي، عدد خاص.
4. مصطفى بن بادة،2007، اجتماع الجمعية الأولى للاتحاد العربي للصناعات التقليدية والحرف بالجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر.
5. بن زعرور شكري، 2001،الوظيفة الترقوية، مجلة الحرفي، عدد خاص.
6. بن زعرور شكري،2009، تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009، الجزائر، الطبعة الثانية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، الجزائر.
7. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009،الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية.
8. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،2003، مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة.
9. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،2007، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12، الجزائر.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27، مرسوم تنفيذي رقم 97-140 مؤرخ في 30أفريل 1997، يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 مؤرخ في 21 جويلية 1997، يحدد شروط ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية في البيت.

12. حفصي بونبع و ياسين، 2011، مكافحة الفقر كعمل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة الصندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 .

13. AUVOLAT.M, les artisans en milieu rural, une force entravée, économie rural, vol.238, 1999 **,**

14. Organisation International De Travail," Classification International Type De Professions : Grand Groupe 7 : Artisans Et Ouvriers Des Métiers De Type Artisanal". ,28/09/2014**.**
http://Www.Ilo.Org/Public/French/Bureau/Stat/Isco/Isco88/7H

15. Ecotechnics, Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des métiers, ministère de la PMEA, ALGER ,2010**.**

دور المواصفة الدولية ISO/IEC 27001 في الرفع من مصداقية نظام إدارة أمن المعلومات في المؤسسة.

The role of ISO/IEC 27001 in raising the credibility of the ISMS in the organization

فيلالي أسماء، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان (الجزائر)، asma.filali@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/06 تاريخ القبول: 2021/03/16 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

يعتبر أمن المعلومات من أهم المواضيع التي تهتم بها المؤسسات، إذ أصبح يوجد بها وخصوصا الكبيرة منها نظام لإدارة أمن المعلومات، ولتفادي التطبيق العشوائي ظهرت الحاجة إلى مجموعة من المعايير من أجل اقتباس أفضل التطبيقات والممارسات، ومعرفة الطريق الصحيح في التطبيق الجيد، وأفضل معيار يمكن اعتماده في مجال أمن المعلومات هو المواصفة الدولية ISO/IE27001. وعليه تهدف هذه الدراسة لعرض كيفية مساهمة المواصفة الدولية ISO/IEC27001 في إرساء قواعد نظام إدارة أمن المعلومات داخل المؤسسة على فرض أن المواصفة ترفع من مصداقية النظام، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار الإيزو 27001 أمر ضروري لكل مؤسسة حتى لو لم تتحصل على الشهادة، إذ أن هذه المواصفة ترفع من فعالية ومصداقية نظام إدارة أمن المعلومات.

كلمات مفتاحية: إيـزو/ أي إي سـي 27001؛ نظام إدارة أمن المعلومات؛ تحسين مستمر؛ نموذج (خ.ن.إ.ص)؛ إيزو.

تصنيفات **JEL** : M15, L86, L15

Abstract:

Information security is one of the most important topics that organizations care about, as it has-especially the large ones- a system for managing information security. and to avoid random application, the need for references appeared to cite the best applications and practices, and the best reference that can be adopted in the field of information security is the

ISO/IE 27001 standard. Therefore, this study aims to show how the international standard ISO/IEC 27001 contributes to establishing the rules of ISMS within the organization. The study concluded that applying the ISO 27001 standard is necessary for every organization, as the standard improves the effectiveness and credibility of the ISMS.

Keywords: ISO/IEC 2700; ISMS; Continuous Improvement; PDCA Form; ISO.

Jel Classification Codes: M15,L86, L15

1. مقدمة:

أمن المعلومات مفهوم دائم التجدد والتطور، وذلك حسب تطور التهديدات المعلوماتية التي تتغير وتتعقد بشكل مستمر، فهو مفهوم شامل وعام هدفه حماية المعلومة بكل أشكالها، سواء في شكلها المعلوماتي أو الورقي أو الشفهي أو غيرها، وعملية تطبيقه ليست بالأمر البسيط، بل تحتاج إلى تخطيط وتجنيد للموارد المادية والبشرية، ودراسة لمحيط المؤسسة وتحديد النطاق الذي تسعى لحمايته، ودراسة كل التهديدات المحيطة والممكنة والتخطيط لطرق التعامل معها ومعالجتها، ولتجنب التطبيق العشوائي لأمن المعلومات ظهرت اليوم معايير خاصة بذلك وأشهرها معيارISO/IEC 27001 الخاص بنظام إدراة أمن المعلومات الذي يبيّن الإطار العام لتطبيق الأمن داخل المؤسسة، وعليه أصبحت هذه الأخيرة تعتبره مرجعا مهمًّا لاقتباس أفضل التطبيقات والممارسات، ومعرفة الطريق الصحيح في التطبيق الجيّد، فالمؤسسة حتى لو لم تتحصل على الشهادة أو المصادقة من طرف المعيار إلا أنها يمكن أن تتبنى العديد من التطبيقات الموجودة فيه، وكغيره من معايير الإيزو الأخرى فإن هذا المعيار بدوره يمكن تطبيقه في إطار دورة ديمنغ أو ما يسمى بدورة PDCA (**خ**(خطط).**ن**(نفذ).إ(إفحص).**ص**(صحح)) للتحسين المستمر.

إشكالية الدراسة:

نظرا لتزايد أهمية المعلومات والأنظمة المعلوماتية بسبب الاعتماد الكلي اليوم على الرقميات، أصبح لزاما على المؤسسات والهيئات الدولية تقنين تداول المعلومات والتعامل مع الأنظمة الخاصة بها، فأصدرت المنظمة العالمية للتقييس"الإيزو" (ISO) مواصفة قياسية تحت اسم ISO/IEC27001:نظام إدارة أمن المعلومات، ولمعرفة أكثر عن الموضوع والتطرق لكل جوانبه تم طرح الاشكالية التالية:

كيف تساهم المواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 27001 في إرساء قواعد نظام إدارة أمن المعلومات في المؤسسة والرفع من مصداقيته ؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة يجب أّولا الإجابة على مجموعة الأسئلة التالية:

- ما هي المواصفة القياسية ISO/IEC 27001 ؟ وما هي المعايير المتعلقة بها ؟

- ما هو نظام إدارة أمن المعلومات وما علاقته بالمواصفة القياسية ISO/IEC 27001 ؟

- كيف تساهم مواصفة ISO/IEC 27001 في الرفع من مصداقية نظام إدارة أمن المعلومات ؟

- ما المقصود بدورة PDCA ؟ وكيف يمكن تطبيق نظام إدارة أمن المعلومات من خلالها ؟

فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة تم الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

- المواصفة القياسية ISO/IEC 27001 ترفع من مصداقية نظام إدارة أمن المعلومات في المؤسسة.

- تطبيق دورة PDCA يساهم في تحسين مستوى نظام إدارة أمن المعلومات في المؤسسة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتطرق لموضوع حديث نوعا ما خصوصا على مستوى المؤسسات العربية،، فالجميع يعرف مواصفة إيزو 9000 الخاصة بنظام إدارة الجودة، أما مواصفة الإيزو 27001 لنظام إدارة أمن المعلومات فلا تزال موضوع حديث الطرح نظرا لحساسية الأنظمة المعلوماتية والسياسات الأمنية في المؤسسات.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

- تعريف نظام إدارة أمن المعلومات والمواصفة القياسية ISO/IEC 27001 .

- تبيان دور مواصفة ISO/IEC 27001 في الرفع من مصداقية نظام إدارة أمن المعلومات.

- شرح طريقة تطبيق دورة التحسين المستمر على أنظمة إدارة أمن المعلومات.

منهجية البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي للتعريف بالمواصفة القياسية ISO/IEC 27001 وتوضيح عناصر أنظمة الادارة بصفة عامة ونظام ادارة أمن المعلومات بصفة خاصة، والمنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين هذا الأخير وبين معيار الإيزو27001، وتوضيح مدى القدرة على تطبيق دورة التحسين المستمر الخاصة بإدارة الجودة الشاملة على إدارة امن المعلومات.

خطة البحث: تم تناول الموضوع من خلال ثلاث محاور رئيسية:

1. ماهية المواصفة القياسية ISO/IEC 27001.
2. نظام إدارة أمن المعلومات وعلاقته بالمواصفة القياسية ISO/IEC 27001.
3. تطبيق نظام إدارة أمن المعلومات حسب نموذج PDCA.

2. ماهية المواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 27001

المنظمة العالمية للتقييس"الإيزو" (ISO) هي منظمة عالمية ظهرت سنة 1947 متكونة من ممثلي منظمات قياس وطنية في حوالي 150 بلد، وإضافة إلى معايير"إيزو" المعروفة عالميا، هناك معايير أخرى وطنية وعالمية ويكون ممثليها عموما أعضاء الإيزو مثل: CEN(اللجنة الأوروبية للقياس)، BSI(المنظمة البريطانية للقياس)، ANSI(المعهد الوطني الأمريكي للقياس)، AFNOR(الجمعية الفرنسية للقياس)، ولكن تبقى المعايير المرجعية لأمن نظم المعلومات هي بالتأكيد الخاصة بالإيزو 27000. (Del Duca & Planche, 2012, p. 110)

تمت كتابة ISO/IEC 27001 من قبل مجموعة عمل في لجنة مشتركة من ISO(المنظمة الدولية للتوحيد القياسي) هي المسؤولة عن التقييس في جميع المجالات وIEC(اللجنة الكهروتقنية الدولية)، ويتم إدارة ISO/IEC 27001 من قبل هاتين الهيئتين الدوليتين، لهذا السبب من المهم عدم كتابة ISO 27001 فقط.(Gallotti, 2019, p. 232) ويعتبر هذا المعيار الأول من سلسلة معايير أمان المعلومات الدولية والتي تحتوي كلها على أرقام ISO 2700X.

1.2 تاريخ المواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 27001

مر معيار الإيزو27001 بالعديد من المراحل، إلى أن وصل إلى الشكل الذي هو عليه الآن:

- **1995**: في مارس 1995 تم اطلاق معيار BS7799-1 من طرف BSI منظمة القياس البريطانية، وهو عبارة عن وثيقة لأحسن التطبيقات التي تغطي الجوانب التنظيمية، الاجتماعية، القانونية، والمعايير الممكن اتخاذها في مجال أمن المعلومة، مواضيع لا يتم معالجتها في المعايير التي تهتم بالجوانب التقنية مثل ايزو 15408 (Linlaud, 2003, p. 7.8)

- **1998**: منظمة القياس البريطانية BSI أضافت جزءًا ثانيا لهذا المعيار وسمته $BS7799^{-2}$، "$^{-2}$" لا يعني هنا الطبعة 2 ولكن الجزء2، هذه الإضافة تبين المتطلبات التي تحتاجها المنظمة لوضع نظام إدارة أمن المعلومات.(Fernandez-Toro, 2016, p. 15)
- **2000**: في ديسمبر 2000 تم تبني المعيار $BS7799^{-1}$ رسميا من طرف الإيزو واللجنة الكهروتقنية الدولية IEC تحت مرجع ISO/IEC1779 :2000 (Linlaud, 2003, p. 7) ، مع اثرائها ببعض المعايير الأمنية الإضافية حيث أن ISO17799 هو مرجع لا يعالج أكثر من مسألة نظام إدارة أمن المعلومات.(Fernandez-Toro, 2016, p. 15)
- **2002**: بالتوازي مع أعمال الإيزو، BSI تابعت عملها على $BS7799^{-2}$ ونشرت طبعة ثانية وهي $BS7799^{-2}$:2002.(Fernandez-Toro, 2016, p. 15)
- **2005**: في جوان 2005 أخرجت طبعة جديدة تحت مرجع ISO/IEC17799 :2005 (Calder, 2013, p. 17)، وفي أكتوبر 2005 الإيزو يتبنى أخيرا $BS7799^{-2}$ تحت مرجع ISO/IEC 27001:2005، الإيزو 27001 يحدد إذا المتطلبات التي يجب أن تجيب المنظمة من أجل وضع نظام إدارة أمن المعلومات.(Fernandez-Toro, 2016, p. 15)
- **2007**: الإيزو يعيد تسمية ISO17799 إلى ISO/IEC 27002. (Fernandez-Toro, 2016, p. 15)
- **2013**: امتدادا لاتساع التشاورات بين أعضاء منظمة ISO/IEC. الطبعة الأخيرة ل ISO/IEC 27001 تمت في أكتوبر 2013.(Calder, 2013, p. 25)

إذا من خلال تاريخ هذه المعايير نستنتج أنه يوجد اليوم معيارين :

- **ISO/IEC 27001**:التي تحدد متطلبات من أجل نظام إدارة أمن المعلومات.
- **ISO/IEC 27002**:التي تستقبل التطبيقات الجيدة في مادة أمن المعلومات.

2.2 التوافق بين ISO/IEC 27001 وISO/IEC 27002

يجب أن تكون العلاقة بين ISO/IEC 27001 وISO/IEC 27002 واضحة للغاية، فISO/IEC 27001 يعتمد إلى حد كبير على الاستخدامات التي تفرضها ISO/IEC 27002،

حيث تم إنشاء الارتباط بين المعيارين عام 1999 عندما تم نشر BS7799 لأول مرة كمعيار من جزأين، الجزء الأول كان مدونة ممارسات والجزء الثاني عبارة عن مواصفة لنظام إدارة أمن المعلومات الذي نشر عناصر التحكم المحددة من مدونة الممارسات، وتستمر هذه العلاقة اليوم بين مواصفات نظام إدارة أمن المعلومات الواردة في جزء واحد من المعيار الموحّد، والإرشادات التفصيلية حول ضوابط أمن المعلومات التي يجب أخذها في الاعتبار عند تطوير وتنفيذ نظام إدارة أمن المعلومات والواردة في الجزء الآخر من المعيار المشترك. (Vasudevan, 2015, p. 17)

ISO/IEC 27002 أيضا يزود إدارة التجهيزات الأساسية بكيف أن الفرد المسيطر يجب أن يكون قريبا. أي شخص ينفذ أو يحقق نظام إدارة أمن المعلومات ISO/IEC27001 يحتاج أن يحصل ويدرس نسخة كلا من ISO/IEC27001 وISO/IEC27002، في حين أن ISO/IEC 27001 في الواقع يأمر باستخدام ISO/IEC27002 كمصدر للتوجيهات بشأن الضوابط واختيار السيطرة وتطبيقات التحكم، فإنه لا يحد من اختيار المنظمة للضوابط، وتنص المواصفات على: "أهداف الرقابة والضوابط الواردة في المرفق A ليست شاملة، وأهداف الرقابة والضوابط الإضافية يمكن الإحتياج إليها".

كلا المعيارين يعترفان أن أمن المعلومات لا يمكن أن يتحقق من خلال الوسائل التكنولوجية فقط، كما أنه يجب أن لا يتم التنفيذ بالطريقة الخاطئة، والتي قد تؤدي بالمؤسسة للخطر أو تخلق صعوبات لعملياتها التجارية.(Calder, 2013, pp. 17-18)

3.2 أصناف ISO/IEC 27000: نستطيع تقسيم أصناف الإيزو27000 إلى 3 أنواع: (**Bellefin**, **2008**, **p**. **4**)

- **معايير التصديق:** تصف المعايير التي يجب الالتزام بها من أجل الحصول على الشهادة مثل: ISO/IEC 27001 (معيار تعريف وضع نظام إدارة أمن المعلومات) وISO/IEC 27006 (تعرف المتطلبات الواجب تطبيقها للمنظمات المعتمدة من أجل تطبيق الشهادة بأنفسهم)

- **معايير التوصية:** هذه المعايير تقترح الممارسات الجيدة الواجب اتباعها من أجل تعريف نظام الإدارة وتحديد معايير الحماية مثل: ISO/IEC 27002 , ISO/IEC 27003, ISO/IEC 27004, ISO/IEC 27005.
- **المعايير القطاعية والتقنية:** الإيزو يحضّر أيضا "أنظمة إدارة أمن المعلومات قطاعية" مثل ISO/IEC 27011 (الاتصالات)، و ISO/IEC 27799 (الصحة).

وسنقوم بتعريف كل معيار على حِدا مع التركيز على ISO/IEC27001 و ISO/IEC 27002.

●معيار ISO/IEC 27001:نظام إدارة أمن المعلومات

ISO/IEC 27001 هو معيار مصادقة نظام إدارة أمن المعلومات، هدفه السماح بتصور تخطيط وتفعيل نظام التحسين المستمر لتنظيم أمن المعلومات على مستوى المؤسسة وهناك طبعتين :

- **ISO/IEC 27001:2005**: ينتمي إلى عائلة المعايير المتعلقة بأنظمة إدارة الأمن المعلوماتي والتي هي موجهة إلى كل المنظمات والمؤسسات باختلاف حجمها وقطاع أعمالها، وهو معيار مرن في الإجابة على احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، كما أنه قابل للتطبيق على كل القطاعات الاقتصادية، المنظمات العمومية، والمعاهد الجامعية.
- **ISO/IEC 27001:2013**:العنوان الرسمي لهذا المعيار هو: تكنولوجيا المعلومات –التقنيات الأمنية –نظام إدارة أمن المعلومات–المتطلبات، منذ أكتوبر2013 جاء محل الطبعة القديمة ISO/IEC 27001:2005.

ويعتبر هذا الإصدار الدولي من أحدث المواصفات القياسية لنظام إدارة أمن المعلومات، وهو محايد ومستقل عن التكنولوجيا، فهو نظام إداري وليس مواصفة تقنية وهذا يظهر من خلال عنوانه، وهو مصمم للاستخدام في المؤسسات من جميع الأحجام وفي كل القطاعات وفي أي مكان في العالم. (Vasudevan, 2015, p. 13)

هذا المعيار عبارة عن 30 صفحة طويلة، ويرد جوهر هذا المعيار في الصفحات التسع التي تحدد مواصفات تصميم وتنفيذ إدارة أمن المعلومات، وأيضا في الصفحات B من الملحق A والتي تحوي 114 عناصر فردية تحت المعيار، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التطبيق.(Calder, 2013, p. 25)

- **ISO/IEC 27001:2017**: تم اعتماده سنة 2017 من قبل هيئة القياس الأروبية (EN) التي قامت بنشره، معيار 2013 ومعيار2017 نفس الشيء غير أن الغلاف مختلف، وعليه يمكن شراء ISO/IEC27001 :2013 من موقع ISO، ويمكن شراء ISO/IEC 27001:2017 من موقع EN. (Gallotti, 2019, p. 231)

●**معيار ISO/IEC 27002**:هناك طبعتين :

- **ISO/IEC 27002:2005**: عبارة عن وثائق للتطبيقات الجيدة لإدارة أمن المعلومات، هو معيار توصيات محتواه مطابق تماما لإيزو 17799 ويغطي 11 فئة.

- **ISO/IEC 27002 :2013**: العنوان الرسمي لهذا المعيار هو تكنولوجيا المعلومات – التقنيات الأمنية – مدوّنة قواعد الممارسة لإدارة أمن المعلومات، نشر في أكتوبر 2013، حل محلّ الطبعة القديمة ISO/CEI 27002 :2005، هو مدونة قواعد الممارسة وليس مواصفة، يستعمل كلمات مثل "يجب"، "قد"، يمكن اعتباره نقطة انطلاق لتطوير مبادئ توجيهية محددة ومنظمة، وهو أطول مرتين من ISO/IEC 27001، حوالي 90 صفحة، 8 منها مواد تمهيدية، 78 صفحة تتعامل بالتفصيل مع الضوابط الأمنية.(Calder, 2013, p. 27)

●**معيار ISO/IEC 27003**: يقدم نهج عملي من أجل النجاح في عملية وضع نظام إدارة أمن المعلومات مطابقة لإيزو27001، يصف عملية إدارة أمن نظم المعلومات ومواصفات التصميم منذ البداية إلى غاية إنتاج مخططات تنفيذ المشروع، مغطيا التحضير والتخطيط للأنشطة التي تسبق التنفيذ الفعلي. (Calder, 2009, p. 29)

●**معيار ISO/IEC 27004**: هذا المعيار العالمي يقدم نصائح حول تطوير واستعمال المعايير من أجل تقييم فعالية نظام إدارة أمن المعلومات الموضوع كما هو مقرر في معيار ايزو27001. (Librairietechnique, 2016)

●**معيار ISO/IEC 27005**:عملية تسيير المخاطر المتعلقة بأمن المعلومة ، يقترح منهجية تقييم ومعالجة المخاطر(Berteau et al, 2013, p. 10) .

- **معيار ISO/IEC 27006**::دليل يشرح المتطلبات الأساسية ويوفر الإرشادات لهيئات التدقيق وإصدار الشهادات الخاصة بنظام إدارة أمن المعلومات.(Carpentier, 2012, p. 33)
- **معيار ISO/IEC 27007**:دليل لفحص أنظمة إدارة أمن المعلومات.
- **معيار ISO/IEC 27008**: هذا المعيار يقترح دليل حول ضوابط أمن مراجعة المعلومة.

هذه هي معايير الإيزو الخاصة بأمن المعلومات عموما، وهناك معايير أمنية خاصة بقطاعات معينة مثل:(Carpentier, 2012, p. 34)

- **ISO/IEC 27010**: متعدد الأجزاء، يقترح دليل حول إدارة أمن المعلومة لقطاع الاتصالات.
- **ISO/IEC 27011**: دليل لتسيير أمن المعلومات في قطاع الاتصال عن بعد(معروفة أيضا ب(ITUX.1051).
- **ISO/IEC 27013**:نظام إدارة أمن المعلومات لقطاع الصناعة.
- **ISO/IEC 27014**: هذا المعيار يغطي حوكمة أمن المعلومة.
- **ISO/IEC 27015**: سيكون دليل نظام إدارة أمن المعلومات للخدمات المالية في المنظمات .
- **ISO/IEC 27031**: هذا المعيار يرتكز على استمرارية النشاط في أنظمة المعلومات.
- **ISO/IEC 27032**: هذا المعيار يقترح دليل حول أمن الانترنت.

إضافة إلى: (Gallotti, 2019, PP 228.229)

- **ISO/IEC 27017**: لمقدمي ومستخدمي الخدمات السحابية.
- **ISO/IEC 27018**: موجه لمقدمي الخدمات السحابية، و مخصص لحماية البيانات الشخصية.
- **ISO/IEC 27019**: لصناعة مرافق الطاقة.
- **ISO/IEC 27799**: لقطاع الصحة.
- **ISO/IEC 29151**: لوحدة التحكم في البيانات الشخصية.

3. نظام إدارة أمن المعلومات وعلاقته بالمواصفة القياسية ISO/IEC 27001

نظام إدارة أمن المعلومات هو نظام ككل الأنظمة الموجودة في المؤسسة، وأصبح اليوم متعلقا بمعيار ISO/IEC 27001، تماما كعلاقة نظام إدارة الجودة الشاملة بمعيار ISO9001.

1.3 تعريف نظام إدارة أمن المعلومات:

أنظمة إدارة أمن المعلومات هي قبل كل شيء أنظمة إدارة، بمعنى أنها تطبق على الأمن المعلوماتي الوصفات المجرّبة من قبل على ميادين أخرى خاصة الجودة.

معيار إيزو 9001 في الركن المعنون ب"نظام الإدارة "يعرّف نظام الإدارة على أنه نظام يسمح ب:

- وضع سياسة، – وضع أهداف، – تحقيق هذه الأهداف.

وعليه فإن نظام الإدارة هو مجموعة معايير تنظيمية وتقنية تهدف لتحقيق هدف، وبمجرد تحقيقه تسعى لتجاوزه.(Fernandez-Toro, 2016, p. 6)

نظام الإدارة أيضا يرتكز على مرجع مكتوب، والذي يخضع للفحص بوسيلة تدقيق التي تعمل على مقارنة المرجع مع الواقع من أجل استخراج الاختلافات المسماة بالفجوات أو عدم التطابق، وبدون مرجع المدقق سيكون له عدة صعوبات في اتمام مهمته.(Bloch & Wolfhugel, 2011, p. 22)

أما بالنسبة لأمن المعلومات فنحن لا نتكلم فقط عن الأمن المعلوماتي، بل يهمنا الكلام عن المعلومة في كل أشكالها بعيدا عن كل تحاميلها: برامج، أجهزة، وحتى العنصر البشري، أوراق، مهارات،..إلخ، مهما كان التحميل الذي يميز المعلومة، المعلوماتية تأخذ حيزا مهما ولكن حصر نظام إدارة أمن المعلومات في الجهة المعلوماتية فهذا خطأ.(Fernandez-Toro, 2016, p. 13)

تم تعريف الأصل في إيزو 27000 بأنه"كل شيء له قيمة للمؤسسة"، إذ تخضع أصول المعلومات لمجموعة واسعة من التهديدات الخارجية والداخلية على حد سواء، انطلاقا من العشوائية إلى المحددة بدقة، فتشمل المخاطر تهديدات الطبيعة، الاحتيال والأنشطة الإجرامية، خطأ المستخدم، فشل النظام، ويمكن أن تؤثر مخاطر المعلومات على واحد أو أكثر من السمات الأساسية الثلاث لأصل المعلومات وهي: السرية، التوافر، التكامل، والتي تعرف باسم"ثالوث الأمان".(Vasudevan, 2015, pp 15.16)

وعليه يعرف إيزو27000 أمن المعلومات على أنه:"الحفاظ على سرية، تكامل، وتوافر المعلومات، إضافة إلى خصائص أخرى مثل الأصالة، المساءلة، عدم التنصل والموثوقية".(Calder, 2013, p. 23)

من خلال تعريف نظام الإدارة وأمن المعلومات نتوصل إلى تعريف نظام إدارة أمن المعلومات بصفة عامة، وهناك عدة تعريفات في هذا المجال نذكرها كالتالي :

لعل أشهر تعريف لنظام إدارة أمن المعلومات هو تعريف المنظمة العالمية للتقييس (ISO) والتي تعرفه على أنه "جزء من نظام الإدارة الشاملة معتمدة على نهج مخاطر الأعمال لتأسيس وتنفيذ وتشغيل ومراقبة وصيانة وتحسين أمن المعلومات"(Arnason & Willett, 2008, p. 98)

وهو نهج إداري منظم خاص بأمن المعلومات، يهدف إلى ضمان التفاعل الفعّال للمكونات الرئيسية الثلاثة لتنفيذ سياسة أمن المعلومات: العمليات، التكنولوجيا، سلوك المستخدم. (Calder, 2013, p. 24)

ويعرف نظام إدارة أمن المعلومات على أنه مجموع الموارد المستعملة من أجل التنظيم والتسيير اليومي لأمن المعلومة، أكثر دقة هو يضم مجموع الوثائق التي تعرف قواعد وعمليات الأمن، المنظومة المشاركة (مسؤول أمن المعلومات، المراسلين الأمنيين، المستخدمين، هيئات القرار....) إضافة إلى البنيات التحتية التقنية للأمن، وبالتالي هو جهاز أو آلية عامة لحوكمة أمن المعلومة.(Bellefin, 2008, p. 5)

2.3 علاقة ISO/IEC 27001 بنظام إدارة أمن المعلومات

المعيار الذي يعالج نظام إدارة أمن المعلومات هو ISO/IEC 27001، هذا الأخير يرتكز على مفاهيم السرية، السلامة والتوافر، والهدف الأساسي لنظام إدارة أمن المعلومات هو العمل على حماية هذه الخصائص الثلاثة بالنسبة للمعلومات الحساسة للمؤسسة، إضافة إلى عناصر أخرى مثل: التحقق من الهوية، متابعة الطلب وامكانية التعقب، المرجعية، عدم التخلي والعديد من الميكانيزمات الأخرى. (Fernandez-Toro, 2016, p. 14)

المعيار ISO/IEC 27001 يحدد الطريقة الواجب اتباعها من أجل اعداد ووضع نظام إدارة أمن المعلومات وهو كالتالي :

- تعريف نطاق نظام إدارة أمن المعلومات: إذ أن إيزو27001 ليست ذو حجم واحد يناسب جميع الأنظمة، وليس كيان ثابت باعتباره يتداخل مع نمو وتطور الأعمال التجارية، والمعيار يعترف صراحة بأنه سيتم تحجيم نظام إدارة أمن المعلومات وفقا لاحتياجات المنظمة. (Calder, 2013, p. 24)

- تكوين سياسة الإدارة.

- تحديد طرق تحليل المخاطر المستعملة: إيزو27001 يفرض تحليل مخاطر ولكن لا يقترح أي طريقة من أجل تحقيقها، صاحب نظام إدارة أمن المعلومات حر في اختيار الطريقة المناسبة بشرط أن تكون موثقة، إيزو يقترح مع ذلك طريقته في التحليل وهي إيزو27005، وهناك طريقة أخرى لتحليل المخاطر مستعملة في إطار إيزو27001 وهي طريقة EBIOS التي تسمح بتقييم ومعالجة المخاطر المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات.(Bloch & Wolfhugel, 2011, p. 23)

- تعريف، تحليل وتقييم المخاطر، وتحديد المعالجات المطبقة على مختلف المخاطر، فمعيار إيزو27001 يفرض قيادة تحليل المخاطر ثم تعريف مخطط معالجة هذه المخاطر التي يكون تطبيقها مراقب بصفة مستمرة. تحليل المخاطر يمثل نقطة انطلاق إيزو27001، فهوتطبيق معقد وحساس يتطلب ارتكاز قوي على الإدارة وأيضا منهجية ومخطط تواصل محضر جيدا.

- اثبات التزام إدارة المنظمة في طريقة نظام إدارة أمن المعلومات.

3.3 شروط (طريقة) تبني شهادة الإيزو27001

من أجل الحصول على المصادقة، من الضروري القيام بتدقيق في نظام إدارة أمن المعلومات من طرف منظمة مصادقة خارجية، فشهادة نظام إدارة أمن المعلومات ايزو27001 تتبع نفس العملية في أنظمة الإدارة الأخرى مثل ايزو9001 وايزو14001، إذ يكون العمل بين ثلاثة أعوان: (Del Duca & Planche, 2012, p. 113)

* المؤسسة التي تسعى للشهادة. * مكتب التحضير للمصادقة. * المكتب المصادق.

المنظمة التي تسعى للحصول على الشهادة يجب أولا أن تتعاقد مع منظمة تصديق، هذا العقد لمدة سنوات سيؤطر مجموع دورات المصادقة، منظمة التصديق ستفوض مدققين مصادقين أو مفوضين لتحقيق

الرقابات، هناك العديد من التدقيقات، التدقيق الإبتدائي يغطي مجموع النطاق، تدقيقات مراقبة على مستوى محيط أكثر تقييد، وتدقيق التجديد. مدة الفحص والتدقيق محددة من قبل إيزو27006 وتختلف تبعا لعدد وحجم المواقع، عدد الأشخاص في النطاق.(Bellefin, 2008, p. 15) لكن عملية التدقيق لا تقتصر على المدققين المفوضين بل تكون بمشاركة 3 أطراف، تدقيق الطرف الأول هو مراجعة الممارسات الخاصة التي تقوم بها المؤسسة والتي تتم من قبل تلك المؤسسة، تتم مراجعة الطرف الثاني من قبل منظمة شريكة عادة عملها العلاقات التجارية لبعض المواصفات، ويتم تدقيق الطرف الثالث من قبل طرف ثالث مستقل مثل هيئة اصدار الشهادات أو مدقق الحسابات الخارجي.(Calder, 2013, p. 19)

المنظمة تحصل على الشهادة بعد ضمان قدرتها على العمل في الداخل والحفاظ على نظام إدارة أمن المعلومات.

والبند 4-8 من إيزو27001 إلزامية من أجل الحصول على الشهادة، ويتطلب الإيزو تنفيذ نظام إدارة أمن المعلومات ليكون على نفس نهج إدارات أنظمة الإيزو الأخرى وهي نموذج PDCA.

المصادقة ليست شهادة مكتسبة إلى الأبد، بل يتم فحص نظام إدارة أمن المعلومات وتحديثه وتحسينه بانتظام وفقا لمبدأ PDCA.

تبني "إيزو27001" لا يعطي فعاليته التامة إلا بتفعيل مبادئه الأساسية المقترحة بفعالية، فمشروع تبني"ايزو27001" يجب أن يأخذ مكانته في قلب إدارة أمن المعلومات، أو يكون متبنى من قبل مسؤول أمن نظم المعلومات بمساعدة جماعات الجودة وتسيير المخاطر، ولكن يجب أن يدعم من قبل الإدارة.

4.3 أهمية تبني إيزو 27001

من وراء ارتفاع التبادلات الرقمية، أنظمة المعلومات هي اليوم موصولة داخليا مع كل المخاطر الممكنة، ومصادقة إيزو27001 هي ضمان ثقة بين الشركاء ويمكن أن يصبح في عدة حالات ضرورة (Boulet, 2007, p. 64)، فأكثر من 5000 مؤسسة صادقت على أنظمة إدارة أمن المعلومات بالامتثال لإيزو27001، والعديد منها في طريقها لفعل ذلك نظرا لفعاليتها الواسعة للمساعدة في حماية تجهيزات ومعلومات المؤسسة، فالتفعيل التدريجي لنظام إدارة أمن المعلومات يسمح للمؤسسات بتحقيق

ودون جهد كبير مستوى حماية قاعدي، اقتصادي أكثر، فبإتباع خطوتين أو ثلاث خطوات اضافية، المنظمة يمكنها الحصول على نظام إدارة أمن المعلومات مطابق تماما لإيزو27001 ومناسب جدا للمؤسسة، الأمر الذي يدعم ثقة الإدارة في المنهجية المتبعة من قبل مسؤول أمن نظم المعلومات ومصداقيته، إذ تهدي له دعم جد فعال من أجل الحصول على الوسائل التي يحتاجها لإتمام نشاطاته.

وبهذا الخصوص، صرّح "جوران" الرئيس التنفيذي لمركز البيانات المستقل في "زغرب" كرواتيا والذي عمل لمدة 12 سنة في الصناعة المالية، ويعمل في أمان مدفوعات بطاقات الائتمان، أن حصولهم على شهادة ايزو27001 كان أمرا يستحق العناء، فالعملاء اليوم يتوقعون أصلا حصول المنظمة التي يتعاملون معها على ايزو 27001 وإلا فإنهم ليسوا على استعداد للتحدث معها أصلا، فهو لا يجلب العملاء فقط بل يتيح الدخول إلى أسواق لم يكن ممكنا الدخول إليها لولا هذا المعيار، وبالنسبة لهم فإن تبنّي المعيار ضروري ولكن ليس كافيا.(Al-Zahawi, 2019, p. 74)

4. تطبيق الإيزو27001 حسب نموذج PDCA

1.4 تعريف دورة التحسين المستمر PDCA

نموذج PDCA هو عبارة عن دورة نشاطات تم تصميمه من أجل الحث على التحسينات المستمرة، من طرف"Walter Shewarts"الاحصائي الأمريكي مخترع دورة دمينغ في كتابه " Statistical Method for the viewpoint of quality control"، هذا النموذج أصبح أكثر شعبية من خلال "Edward Deming" الإحصائي والفيلسوف الأمريكي، مخترع مبادئ الجودة عندما شجع المراحل الأربع لنموذج PDCA للتحسين المستمر، وعليه فان دورة PDCA الناتجة عن إيزو9000 تسمى أيضا دورة التحسين، أو دورة دمينغ نسبة لادوارد دمينغ.

تم تقديم مفهوم التحسين المستمر في الثمانينات في اليابان كجزء من إدارة الجودة الشاملة، فالمبدأ الذي تقوم عليه الجودة الشاملة هو أن كل عملية تساهم في جودة المنتجات والخدمات المقدمة، لذلك هناك حاجة لتحسين جميع عمليات المنظمة. (Gallotti, 2019, p. 233)

نموذج أو دورة PDCA اليوم لم يعد مقتصرا على الجودة الشاملة، بل أصبح نموذج يطبق على كل المعايير المتعلقة بأنظمة الإدارة، مبدأها التحكم في العملية وتحسينها باستعمال دورة مستمرة من أربع مراحل تهدف لتخفيض الحاجة إلى التصحيح، وايزو 27001 الموجه للاهتمام بنظام إدارة أمن المعلومات كغيره من المعايير المتعلقة بأنظمة الإدارة، يرتكز على مقاربة عملية وأكثر دقة على نموذج PDCA، وسمي بهذا الاسم اختصارا لمبادئه الأربعة: خطط (plan)، نفذ (do)، افحص(check)، صحح (act).

الشكل 1:دورة ديمنغ (التحسين المستمر)

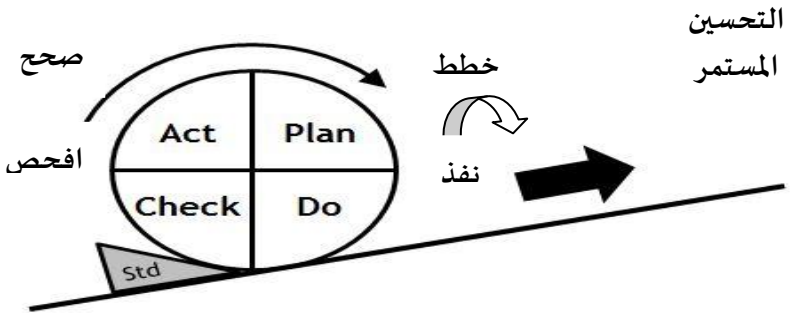

Source: (Chardonnet & Thibaudon, 2003, p. 62)

يتسم هذا النموذج بطابعه الدوري، فدورة PDCA تسمح بالوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل الإدارة، لكن ماذا يحصل في حال تحقيق الأهداف؟ هنا يجب اتخاذ دورة أخرى لهذا يوجد سهم بين مرحلة Act وPlan فنظام الإدارة عملية تدور بدون توقف(Fernandez-Toro, 2016, p. 12) .

هذا النموذج يطبق على نظام الإدارة في مجموعه كما يطبق على كل مرحلة من مراحله، فمثلا مرحلة خطط لوحدها يمكن تنفيذها عن طريق نموذج PDCA آخر.

2.4 مراحل دورة PDCA: المراحل الأربعة لدورة PDCA هي مراحل مستمرة، فبمجرد الوصول إلى المرحلة الأخيرة يتم اتخاذ دورة أخرى جديدة وتكون المراحل كالتالي :

1.2.4 مرحلة خطط: تتمثل هذه المرحلة في وضع أساسيات نظام إدارة أمن المعلومات، فيتم تعريف الهدف الأساسي، والقيام بجرد لكل الوسائل الضرورية لتحقيقه، وتحديد تكلفة تحقيقه، ووضع الخطة للوصول إليه. وتضم هذه المرحلة عدة خطوات أساسية:(Arnason & Willett, 2008, p. 99)

- تعريف نطاق وسياسة نظام إدارة أمن المعلومات.
- تعريف وتقييم المخاطر.
- تحديد أهداف الرقابة وضوابط علاج المخاطر.
- صياغة مخطط معالجة المخاطر.
- تحضير بيان قابلية التطبيق.

2.2.4 مرحلة نفذ: هذه المرحلة هي المرحلة العملياتية للطريقة، وتضم :

- **مخطط المعالجة:** هذه المرحلة ترتكز على مخطط معالجة المخاطر، بمعنى مخطط الأعمال المفصل الناتج عن تحليل المخاطر الذي يعرف المسؤول عن كل نشاط، الميزانية، المخططات، الوقت اللازم، الأولويات...إلخ

- **اختيار المؤشرات:** هذه المرحلة تكمن في وضع مؤشرات الأداء للتحقق من فعالية معايير الأمن إضافة إلى مؤشرات الامتثال لمراقبة نظام ادراة أمن المعلومات. ايجاد أحسن المؤشرات ليس هيّنا، المعيار لا يدعو إلى مؤشرات معيّنة ولكن إيزو27004 يقترح إجراءات مساعدة.(Boileau, 2010, p. 42)

- **تحسيس وتكوين المستخدمين:** من الضروري أن تتحقق لدى المستخدم ثقافة أمنية تحسّن من تصرفاته وترفع من قدراته في مجال أمن المعلومات، ولا يتم ذلك إلا برفع الوعي والتحسيس وتكثيف التكوين، والتحسيس لا يكون بإلقاء المواعظ ونشر القواعد، وإنما بالتطبيق وإعطاء الأمثلة التي يفهمها المستخدم البسيط، أما التكوين فيجب أن يتكيف مع السياسة الأمنية ومستوى الموظفين، فلكل مستوى تكوين خاص يتلاءم مع وظيفته ونوعية المعلومات التي يمكنه الاطلاع عليها، ويكون بصفة دورية.

- **إجراءات تسيير نظام إدارة أمن المعلومات:** كتحرير الوثائق الضرورية، تسيير موارد النظام، تسيير المخاطر، صيانة نظام إدارة أمن المعلومات عن طريق ضمان العمل الجيد لكل مراحله، تنفيذ المهام،...إلخ.

3.2.4 مرحلة إفحص: تكمن هذه المرحلة في مراجعة عمل نظام إدارة أمن المعلومات بتحديد العناصر غير المتماثلة ونقاط الضعف فيه والقيام بالتحسينات الملائمة، وأيضا التحقق من أن العمليات المتخذة

موافقة للاحتياجات المرجوة حسب الوقت والتكلفة المحدد في المرحلة الأولى..(Carpentier, 2012, p.9)وتكون عملية الفحص من خلال الاجراءات التالية :(Boileau, 2010, p. 44)

- **التدقيق الداخلي**: يمكن أن ينظّم من طرف عمال المنظمة أو يكون تحت إشراف شركة إستشارات، والهدف منه مراقبة امتثال وفعالية نظام إدارة أمن المعلومات بالبحث عن الثغرات بين توثيق النظام ونشاطات المنظمة، المعيار يفرض أن تكون الطريقة المستخدمة في التدقيق موثقة في إجراءات، والتقارير محفوظة من أجل أن تكون مستخدمة من قبل مراجعات الإدارة.

- **المراقبات الداخلية**: هدفها ضمان أن المساهمين يطبقون بطريقة صحيحة الإجراءات يوميا، على عكس التدقيقات الداخلية التي تكون مخططة بمدة مسبقة.

- **مراجعات الإدارة**: المراجعة هي اجتماع سنوي يسمح لمسيري المنظمة بتحليل الأحداث التي جرت في تلك السنة، النقاط المدروسة غالبا هي: نتائج التدقيق، عودة أصحاب المصلحة، حالة النشاطات الوقائية والتصحيحية، التهديدات المفهومة بطريقة سيئة من خلال تقدير المخاطر.

مرحلة افحص عبارة عن مراجعة إدارية لنظام إدارة امن المعلومات تسمح بإعادة تموقع النظام حسب أهداف والتزامات المؤسسة، وفي حالة الضرورة يتم طلب تحديث تحليل المخاطر ومخطط معالجة المخاطر.

4.2.4 مرحلة صحح: في هذه المرحلة يتم الأخذ بعين الإعتبار الفجوات والمشاكل المكتشفة خلال مرحلة إفحص، واقتراح النشاطات الضرورية لتصحيحها واستباق المشاكل المستقبلية، هذه المرحلة تسمح أيضا بإنهاء دورة ديمنغ تحضيرا للدورة المقبلة .

المعيار يؤكد على ضرورة تحضير مخطط للنشاطات التصحيحية موجّه لتصحيح الضعف أو الإختلال الوظيفي الظاهر في نظام إدارة أمن المعلومات والذي يعود إما لعيوب في نظام إدارة أمن المعلومات نفسه أو لعدم فعالية معايير الأمن، وفي إطار نموذج التحسين المستمر PDCA يجب أيضا اقتراح مخطط النشاطات الوقائية، الهدف منه منع الاختلالات المستقبلية (وضع رقابات إضافية مستقبلية). (Bellefin, 2008, p. 7)

5. خاتمة:

إن نظام إدارة أمن المعلومات نظام متكامل يعمل على ضمان أمن المعلومات من خلال ضمان سريتها فلا تُقدم إلا لمن يحتاجها، واتاحتها عند الحاجة إليها دون عراقيل، وتكاملها أي توفيرها على شكلها الأساسي دون حذف أو تعديل، وهذا الأمر يحتاج إلى موارد وكفاءات وسياسات وهياكل..أي تحتاج إلى نظام متكامل، ولتقييم فعالية أنظمة إدارة أمن المعلومات في المؤسسات تم العمل من طرف منظمات دولية مثل:ISO, BSI, IEC على إصدار معيار الإيزو27001. من خلال هذا البحث قمنا بدراسة إشكالية مدى مساهمة معيار ISO/IEC27001 في إرساء قواعد نظام إدارة أمن المعلومات في المؤسسة ودوره في الرفع من مصداقيته، وتم التوصل إلى **النتائج** التالية:

- معيار ISO/IEC27001 عبارة عن مواصفة أو معيار تصديق يحدد المتطلبات والمعايير الواجب الالتزام بها من أجل الحصول على الشهادة، يرافقه معيار ISO/IEC27002 الذي يعتبر معيار توصية من أجل تقديم أفضل الممارسات والتطبيقات في مجال الأمن والحماية.

- يساهم معيار ISO/IEC27001 في إرساء قواعد نظام إدارة أمن المعلومات ويرفع من مصداقيته من خلال الشروط التي يضعها لحصول المنظمة على الشهادة، حيث تقوم المؤسسة التي تسعى للحصول على الشهادة برفع مستوى أمن المعلومات لديها، ويساعد في ذلك الممارسات والتطبيقات الجيدة التي يقدمها معيار ISO/IEC27002 من أجل الاستئناس بها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- معيار ISO/IEC 27001 يحدد الطريقة الواجب اتباعها من أجل إعداد ووضع النظام، لكن ايزو27001 ليس ذو حجم واحد يناسب جميع الأنظمة، فالمعيار يعترف صراحة بأنه سيتم تحجيم نظام إدارة أمن المعلومات وفقا لاحتياجات المنظمة.

- معيار الايزو 27001 الخاص بأمن نظم المعلومات يعتبر كدليل لأفضل الممارسات في مجال الأمن، يقدم للمؤسسة خطوات مجربة و فعالة في التطبيق، ويساعدها في تقييم وضعيتها الأمنية، خصوصا أنه يطبق عن طريق دورة التحسين المستمر الفعالة.

- دورة التحسين المستمر الخاصة بنظام إدارة الجودة الشاملة PDCA أثبتت فعاليتها أيضا على نظام إدارة أمن المعلومات، حيث تطبيق الدورة من خلال مراحلها الأربعة: خطط، نفذ، افحص، صحح يبين ويكشف لنا دائما عن الثغرات سواء التي تكون في النظام أو في تطبيقة والعمل على تداركها وتحسينها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

التوصيات:

- على المؤسسات الإعتماد على سياسات أمنية مكتوبة، لتسهيل عملية تطبيق أمن المعلومات والمراقبة والمحاسبة ضد أي تجاوز.
- على المؤسسات تهيئة بيئة أنظمة المعلومات من خلال توفير أحدث الأنظمة وبرمجيات الحماية، وتطوير قواعد البيانات وتصميمها بطريقة تسهل الوصول إليها وتوفر لها الحماية من أي اعتداء.
- الاستثمار في الجانب البشري أكثر منه في الجانب المادي، واختيار أحسن الكفاءات للتعامل مع أنظمة المعلومات، وابتكار طرق تسيير حديثة تتلاءم مع بيئة المؤسسة والبيئة الخارجية في نفس الوقت.
- على المؤسسات السعي للحصول على مواصفة إيزو27001، للإرتقاء بمستوى أنظمة معلوماتها وسياساتها الأمنية، ورفع ميزتها التنافسية.

المراجع:

Al-Zahawi, O. (2019). *Information Security"Handbook for ISO27001 controls"*. UR Expert Solutions Ltd.

Arnason, S. T., & Willett, K. (2008). *How to achieve 27001 certification " an example of applied compliance management"*. New York, London: AUerbach publications.

Bellefin, L. (2008). *l'ISO 27000 nouveau nirvana de la sécurité?* France: Solucum Group.

Berteau, Michel, Doyen, et Eric. (2013). *Benchmark des outils SMSI, club 27001*. Livre Blanc.

Bloch, L., & Wolfhugel, C. (2011). *Securité Informatique: principes et méthodes*. Paris: ed Eyrolles.

Boileau, T. (2010). *Mise en oeuvre de la SSI de SUSS Micro Optics par l'approche processus ISO/IEC 27001*. Lyon: Archives ouvertes Hal.
Boulet, P. (2007). *Management de la sécurité de systéme d'information.* Paris: Lavoisier.
Calder, A. (2009). *Information Security based on ISO 27001/ISO 27002 "A Management Guide"*. London: Van Haren.
Calder, A. (2013). *ISO27001/ISO27002 "A pocket guide"*. IT Gouvrnance Publishing.
Carpentier, J. F. (2012). *la sécurité informatique dans la petite entreprise " état de l'art et bonnes pratiques"*. France: ed ENI.
Chardonnet, A., & Thibaudon, D. (2003). *Le Guide du PDCA de Deming " progrés continu et management"*. Editions d'Organization.
Del Duca, J., & Planche, A. (2012). *la Sécurité Informatique"organisez la sécurité du SI de votre entreprise"*. France: ED: ENI.
Fernandez-Toro, A. (2016). *Sécurité Opérationnelle " conseil pratique pour sécuriser le systéme d'information"*. Eyrolles.
Gallotti, C. (2019). *Information Security" Risk Assessment, Management Systems, The ISO/IEC27001 Standard"*. Lulu.
Librairietechnique, s. e. (2016). *ISO 27001 management de la sécurité de l'information.* Paris: Normadoc.
Linlaud, D. (2003). *Sécurité de l'Information"Elaboration et gestion de la politique de l'entreprise suivant l'ISO 17799"*. France: AFNOR.
Vasudevan, V. a. (2015). *Application Security in the 27001:2013 Environment.* United Kingdom: IT Governance Publishing.

دور أخلاقيات التسويق الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة

The role of green marketing ethics in achieving sustainable development

ضبيان كريمة*، المركز الجامعي تيسمسيلت (الجزائر)، debiane.karima@cuniv-tissemsilt.dz

عبد الحميد فضيلة، المركز الجامعي تيسمسيلت (الجزائر)، abdelhamide.fadhila@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/03 تاريخ القبول: 2021/03/09 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص :

يعتبر التسويق الأخضر والتنمية المستدامة توجهان من بين التوجهات الحديثة حيث يتطلبان أكبر قدر ممكن من الموارد المالية والبشرية، تهدف ورقتنا البحثية هذه إلى محاولة إبراز دور وأثر أخلاقيات التسويق الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التطرق إلى مفهوم التسويق الأخضر وأخلاقيات التسويق الأخضر بالإضافة إلى أخلاقيات التسويق في عناصر المزيج التسويقي باعتباره أداة من أدوات قيام المؤسسة، وكذا عرض لمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها والمبادئ التي تستند عليها، ومن أبرز ما توصلت إليه هذه الورقة البحثية ضرورة الالتزام بأخلاقيات التسويق الأخضر قصد تحقيق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: : تسويق أخضر،أخلاقيات تسويق أخضر، تنمية مستدامة.

تصنيفات JEL : M30، M34.

Abstract:

Green marketing and sustainable development are two approaches between modern trends that require as much financial and human resources as possible. Marketing ethics in the elements of marketing mix as tools of the establishment of the institution, as well as the presentation of the concept of sustainable development as well as its objectives and principles that are based on them, and one of the main findings of this research paper

* **المؤلف المرسل** .

the need to adhere to the ethics of green marketing D achieve sustainable development

Keywords: Green Marketing, Green Marketing Ethics, Sustainable Development

Jel Classification Codes : M 30 , M 34

1. مقدمة:

يعتبر التسويق الأخضر عامل مهم وأساسي لتحقيق التنمية المستدامة للنهوض بالقطاع الاقتصادي حيث كلما زاد اهتمام مؤسسات بمفهوم التسويق الأخضر يؤدي بها إلى تبني مشاريع تنموية قصد تحقيق المنفعة العامة والرفع من المستوى المعيشي للمستهلكين،كما يعتبر أفضل مدخل لخلق الفرص وتطويرها من الناحية الاقتصادية وتوفير الأرضية الملائمة للتنمية المستدامة ويتحقق هذا من خلال تكوين وتدريب المورد البشري ومن خلال هذا الطرح نطرح السؤال الرئيس:

فيما يتمثل دور التسويق الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة؟

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على مفهوم أخلاقيات التسويق الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إبراز أهداف التنمية المستدامة ونماذجها والمبادئ التي تقوم عليها.

كما تكمن أهمية الدراسة في لفت انتباه المؤسسات إلى أساليب الجديدة في التسويق في ظل التوجه العالمي للتنمية المستدامة

ولدراسة مختلف النقاط السابقة تم إتباع المنهج الاستنباطي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وتبيان النتائج، وتقييمها من أجل الخروج بالتوصيات.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو تسويق الأخضر،ما هي التنمية المستدامة، فيما تكمن العلاقة بينهما؟؟

الدراسات السابقة:

الدراسة1:حديدي نعيمة، حجازي إسماعيل، بعنوان دور أخلاقيات التسويق الأخضر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية حيث هدف الباحثان من خلالها إلى لفت انتباه مؤسسة **بيفا** بضرورة الاهتمام بالبعد

البيئي مع مراعاة القواعد والأطر والأخلاقيات الواجب احترامها، وكذا توعية المؤسسة بضرورة التزامها بمسؤولية الاجتماعية لما في ذلك من فوائد تساهم في تحسين سمعة المؤسسة وبالتالي تحسين أدائها ومن أهم التوصيات والاقتراحات التي توصل إليها الباحثان ضرورة وضع المؤسسات أخلاقيات التسويق الأخضر ضمن أولوياتها في الممارسات التسويقية.

الدراسة2: حامد محمدي، يخلف جمال الدين، بعنوان مساهمة تبني المنظمات التسويق الأخضر في دعم أخلاقيات البيئة حيث هدفت الدراسة إلى توضيح مدى هذه المساهمة وإبراز فوائد التسويق الأخضر في ترشيد استهلاك الموارد وخفض مستويات التلوث البيئي، وقد توصل الباحثان الباحثان أن استخدام المؤسسات لهذا المفهوم الذي يعتمد من شأنه على مواد معادة التدوير أو توفر الطاقة قد يحقق وفرات في التكلفة ومن ثم الأرباح.

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التسويق الأخضر

المحور الثاني: التنمية المستدامة

المحور الثالث:نماذج عن تجربة التسويق الأخضر.

2. التسويق الأخضر.

1.2-التسويق الأخضر:

تعرفه الجمعية الأمريكية للتسويق على أنه "تسويق المنتجات التي تعتبر صديقة للبيئة وأن تكون آمنة، وأن تتضمن عدد من الأنشطة المختلفة التي تتمثل في تعديل طريقة الإنتاج، تغيير طريقة وأساليب التعبئة والتغليف، وتعديل وتطوير أساليب الترويج. (بلبراهيم، سنة2014، ، صفحة 74).

أخلاقيات التسويق الأخضر:إلتزام المؤسسة بالقيام بمختلف أنشطتها التسويقية وتقديم منتجات صديقة للبيئة ضمن معايير والمبادئ التي ترضي كافة الأطراف ذات العلاقة. (حديدي و حجازي، سنة2018، صفحة 189).

2.2 المزيج التسويقي الأخلاقي الأخضر:

أصبحت المؤسسات في ظل اشتداد المنافسة تبحث عن حلول غير مألوفة من أجل المحافظة على استمراريتها ومكانتها في السوق لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخلاقية: (حديدي و حجازي، سنة2018، صفحة 190):

–المنتج: إن أغلب التغيرات والإضافات الحادثة في مجال التسويق كانت فيما يتعلق بالمنتج حيث نجد أن هناك العديد من العروض المبتكرة وتغييرات كبيرة في المنتجات الحالية ولكن في مقابل ذلك المؤسسات تنفق الكثير من الجهد والمال في سبيل تقديم تصاميم جديدة، تعبئة وتغليف جديد خاصة وأن لكل منتج شخصية وهوية خاصة به والذي يجسد مختلف القرارات الأخلاقية المتخذة على مستوى المؤسسات، وبالتالي يجب مراعاة الجوانب الأخلاقية في تطوير منتجات جديدة حيث نجد الكثير من المؤسسات، تقوم بإضافة ميزات جديدة لمنتجاتها لكنها لا تحافظ على الخصائص الأساسية للمنتج وهذا ما يؤدي إلى عدم رضا العملاء ما يجعلهم يعرضون على شراء المنتج الجديد، وبالتالي فعلى المؤسسات تقديم ميزات جديدة في منتجاتها دون سرقة هوية منتجها الحالي وتقديم معلومات صحيحة لعملائها وهو ما يتفق مع المبادئ الأساسية للتسويق والتي تتجسد في توفير الارتياح للعملاء وجني الأرباح في نفس الوقت ولهذا فتقديم معلومات خادعة يقلل من رضا العملاء ويعتبر تصرف غير أخلاقي.

السعر: هو نتيجة تفاعل ثلاثة عناصر أساسية "التكلفة، المنافسون، العملاء"، ولهذا فقرار التسويق الأخلاقي المنطوي على السعر لا يكون دائما مرئيا وهذا راجع لاختلاف سعر المنتجات تبعا للطلب على هذه الأخيرة، وهذا ما أدى إلى طرح العديد من الأسئلة حول ما إذا كان قيام المؤسسات برفع سعر المنتجات المطلوبة كثيرا أمرا أخلاقيا، حيث أظهر أحد التقارير الصادرة pettacotlee أنه مع زيادة الطلب على المنتجات القليلة الدسم قام المصنعون بتسعير هذه المنتجات بـ 40 % أعلى من المعدلات التي تباع بها المنتجات غير القليلة الدسم وقد أدى ذلك إلى العديد من الانتقادات خاصة وأن معظم العملاء لديهم فكرة ضئيلة عن الأسعار الحقيقية للمنتجات وعليه فإن المؤسسات التي تتكيف على زيادة الأسعار نتيجة جهل المستهلكين يعتبر أمرا غير أخلاقي.

التوزيع:هو النقطة التي يكون فيها العميل قادرا على الحصول على المعلومات حول منتج معين والحصول على ذلك المنتج، كما أن المكان يشتمل على عملية توزيع المنتج ونوعية الخدمة المقدمة وخدمات مابعد البيع وتظهر الممارسات غير الأخلاقية في التوزيع عندما يتوقف المسوق عن توزيع المنتج في القنوات التي لا تحقق له ربح كبير، وبالتالي يحرم العملاء من الحصول على المنتج من المكان المعتاد، هذا ما أدى إلى تحولات كبيرة جعلت المؤسسات تعيد التفكر لايجاد حلول مبدعة لتسهيل وصول المنتج للمستهلك النهائي، حيث غزت التكنولوجيا منافذ التوزيع وظهرت الفواتير المحوسبة، بطاقات الائتمان، التعبئة صديقة للبيئة ...الخ وبالتالي بات الوصول إلى المنتج أمرا سهلا وأدى إلى التقلص الجهد والوقت والتكلفة وكل هذا من أجل تعي قيمة العميل.

الترويج:إن التطور التكنولوجي الذي مس وسائط الإعلام المستخدمة أدى إلى العديد من التغييرات والتحولات خاصة وما صاحبه من تغييرات في نمط الحياة كتزايد التعليم والازدهار الاقتصادي، كما أن الرسالة الموجهة للجمهور ومع تزايد المنافسة أصبحت أقل مصداقية، حيث تلجأ العديد من المؤسسات إلى استخدام النساء الجميلات بهدف الإغراء واستمالة العملاء بظهورهم بشكل مكشوف وبالتالي يعتبر تصرف لا أخلاقي.

3.2 العوامل المفسرة للأخلاقيات التسويق الأخضر: وتتمثل فيما يلي (وفاء و مسعودأمال، لسنة2017،، صفحة 13):

–المسؤولية الاجتماعية: الاستجابة للمتطلبات للمسؤولية الاجتماعية(التشريعات القوانين بيئة العمل،المساندة الاجتماعية).

–**أخلاقيات العمل**: وتعني أن تلتزم المؤسسة بالقيم الأخلاقية والثقافية عند التعامل مع أعضاء المؤسسة والمجتمع (الاحترام، الأمانة، الصدق) في العمل والتعامل.

–الضرر البيئي: ويعني أن تتجنب المؤسسة أو تتلخص كليا من كل مسببات الضرر البيئي التلوث، صيانة الموارد البيئية، الأحياء البيئية.

–التزام الإدارة العليا:من خلال مساندة نشاطات التسويق الأخضر، تنفيذ متطلبات، نشر الوعي الثقافي.

–المنتجات: أن تستجيب لمنتجات الحاجات الاجتماعية والإنسانية من خلال تجنب أي تأثيرات سلبية في البيئة والمجتمع (الجودة العالية، خالية من الضرر البيئي، مستوفية للمتطلبات القانونية).

4.2النتائج المترتبة على تبني التسويق الأخضر:من الواضح أن تبني مفهوم التسويق الأخضر يحقق للمؤسسات فوائد ومكاسب كبيرة ويمكن أن يضع المؤسسة على قمة الهرم التنافسي، وربما يمنحها القيادة في السوق، فتبني فلسفة التسويق الأخضر يجعل المؤسسة قريبة من عملائها وبالذات الذين لديهم توجه بيئي، فضلا عن المحافظة على البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ويمكن تلخيص الفوائد المترتبة على التسويق الأخضر على النحو التالي: (وفاء و مسعودأمال، لسنة2017،، الصفحات 16-17)

3. –إرضاء حاجات المالكين: من المتوقع أن يفتح منهج التسويق الأخضر آفاق جديدة وفرص سوقية مغرية أمام المؤسسات التي تمارسه، مما يتيح أمامها المجال لتجنب المنافسة التقليدية، وبالتالي تحقيق ريادة تنافسية في السوق، وخاصة عندما تتوجه إلى السوق بمنتجات صديقة للبيئة، وتستهدف ذوي التوجهات البيئية في السوق، وسيساعد هذا الوضع التنافسي على تحقيق مكاسب وأرباح أعلى، فضلا عن اكتساب سمعة جيدة في المجتمع وتلبية حاجات المالكين.

–**القبول الاجتماعي للمؤسسة** : إن المؤسسات التي تتبنى فلسفة التسويق الأخضر تحضا بتأييد قوي من المجتمع، بشتى فئاته وأطيافه، بسبب انسجام أهدافها مع أهداف المجتمع بخصوص الالتزام البيئي، وهذا التأييد الاجتماعي يساعد المؤسسة على توطيد علاقاتها مع عملائها الحاليين والمستقبلين.

–ديمومة الأنشطة:ان تجنب المؤسسة الخضراء للملاحقات القانونية وتأييد المجتمع لها بسبب القبول العام لأهدافها وفلسفتها، يمكنها من الاستمرار في تقديم منتجاتها الصديقة للبيئة، ودعم عملياتها وأنشطتها التجارية.

3-التأصيل المفاهيمي للتنمية المستدامة.

1.3 تعريف التنمية المستدامة:

البنك الدولي عرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تهتم بتحقيق تكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو المستمرة عبر الزمن. (زينب، صفحة 9)

أما تقرير بورتلاند سنة 1987 عرفها على أنها عملية للتعبير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته (فرحي و بن لكحل، لبليدة 02، 03 جوان 2014)

كماعرفها **ادوارد** على أنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة ولاقا قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية (عبد الخالق، جانفي 1993، صفحة 97)

2.3 أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعة،ومن أهدافها ما يلي: (قرواط، سنة2016)

– في مجال المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كافي من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الصناعية والزراعية والحضارية والريفية، وتهدف الإستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي، وتهدف الإستدامة البيئية إلى الحماية الكاملة لموارد المياه.

–في مجال الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والنتائج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي ومن أجل التصدي، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحفاظ على الأرض والغابات والمياه وكل موارد المياه.

-في مجال الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في مكان العمل، وتهدف **الاستدامة الاجتماعية** إلى فرض معايير للهواء والمياه لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولوية للأغلبية الفقيرة، وتهدف **الاستدامة البيئية** إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.

-في مجال السكن والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء وتضم الواصلات، وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول على السكن المناسب وبالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطبقة الفقيرة؛ وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

-في مجال الدخل والتشغيل: وتهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى غلق الوظائف؛ تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية حيث تمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات اتجاه التنمية التي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة.

2.3مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق إستراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاهية الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال الآتية تلبية حاجياتهم، وتتمثل أهم هذه المبادئ في (حسونة، سنة2013، الصفحات 25-27):

-مبدأ الاحتياط: عرف القانون الدولي للبيئة منذ السبعينيات، تطورا ملحوظا لمسايرة مختلف الأخطار الجديدة، فبعدما كان مجرد قانونا يتخذ عادة في حالات الاستعجال لمواجهة الكوارث، دخل مرحلة جديدة إذ أصبح قانونا موجها أيضا نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق ظهر مبدأ الحيطة والذي بموجبه يجب على الدول إتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد

وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع، أي أن هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر.

فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق والتوقع وهو بذلك موجها كليا أو جزئيا نحو المستقبل، واستنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر.

–مبدأ المشاركة: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية ، خصوصا في مجال التخطيط و وضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، والتي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية.

–مبدأ الإدماج: لم يكن من المتعارف عليه في السابق إعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل بدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة.

–مبدأ الملوث الدافع: يعد مبدأ الملوث الدفع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث، تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها.

2.4نماذج التنمية المحلية المستدامة:

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاثة نماذج رئيسية هي:

–النموذج التكاملي: يتكون هذا النموذج من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية،فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على

المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية المستشارة ، ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الإدارية القائمة، يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الانفصال المزدوج خلال لجان دائمة ومشتركة كما يتطلب توافر قدر من لامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

–النموذج التكييفي:يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونهيركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وسمي هذا النموذج التكييفي لأنه يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي أن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية.

وعادة تلجأ الدول المستقلة حديثا إلى هذا النوع من النماذج نظرا لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية.

–نموذج المشروع: يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها خاصة ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين، يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل، يعتقد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية. (عبد المطلب و حسين الأمين، 2018، صفحة 43)

إن تزايد استنزاف الموارد الطبيعية،نجم عنه تلوث الهواء وكذا تلف البيئة الطبيعية نتيجة مخلفات الصناعة، وإنتاج وتسويق سلع ضارة بالبيئة والمستهلك، قد أدت إلى زيادة الوعي البيئي للمستهلكين، وبروز جمعيات وهيئات مختلفة تنادي بالمحافظة على البيئة، وتنظيم العلاقة بين المستهلك والبيئة، مما جعل الكثير من المنظمات تنتبه لذلك وتدرج البعد البيئي ضمن سياساتها الإنتاجية والإدارية، ومن هنا بدأ

الاهتمام التسويق الأخضر العلم الذي يدرس جميع أنشطة المؤسسة ذات البعد البيئي بهدف تحقيق أهدافها وإشباع حاجات ورغبات المستهلكين الحاليين والمحافظة على بيئة المستهلكين المحتملين وهذا ما يسمى بالتنمية المستدامة.

4.نماذج عن تجربة التسويق الأخضر .

1.4فرع غاز البترول المميع–نفطال جزائرية –

إن الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة إلى التطور والتقدم وتنمية اقتصادها ومن أجل هذا فهي تعتمد بقوة على قطاع المحروقات، فمداخيل الجزائر من العملة الصعبة والتي تمثل حوالي 97بالمائة من الدخل الوطني هي من قطاع المحروقات الذي يعد قطاع استراتيجي وحيوي ومن أهم المؤسسات الوطنية التي تساهم بفعالية في تحريك هذا القطاع وتنميته نجد شركة نفطال التي تعد الرائدة على المستوى الوطني في مجال تخزين، نقل وتوزيع المنتجات البترولية ومشتقاتها.

أولا:منتجات مؤسسة نفطال الخضراء: تقوم مؤسسة بتسويق وتوزيع منتجات صديقة للبيئة أي أنها منعدمة أو قليلة التأثير السلبي على البيئة وتتمثل هذه المنتجات في بعض منتجات الوقود المستعمل للمركبات ذات المحركات المستعملة لطاقة الوقود بكل أنواعه ومن بين هذه الأنواع ما يعتبر وقود نظيف أي قليل الانبعاث السام في الجو ومن هذه المنتجات:

–مادة سيرغاز، البنزين الخالي من الرصاص، البنزين الممتاز، الغاز الطبيعي،المازوت.

فيما يخص هذه الدراسة سوف نقتصر، و نركز على المنتج الأكثر اخضرار ونظافة وهو وقود السيرغاز.

مادة سيرغاز؛ هو مادة مستنتجة من الغاز الطبيعي أي خليط غاز البر وبان وغاز البوتان المميع ومن عملية تصفية البترول الخام أنتج كوقود للسيارات ذات محركات البنزين فهو بدون رائحة ولا لون قليل الانبعاث في الجو النظيف لا رصاص ولا بنزين فيه قليل التبخر وتزويده للسيارات محكم جدا ومقارنة مع باقي أنواع الوقود الأخرى فهو خالي أو قليل الانبعاثات في الجو، ومن الانبعاثات التي تشكل القلق الكبيرهي: **أوكسيد الأزوت، الذرات السامة، ثاني أوكسيد الكاربون**

ويستعمل وقود السيرغاز كوقود بديل وصديق للبيئة لأنه يقاوم التغيرات المناخية، متوفر أكبر عدد من نقاط البيع يسوقه ،مضمون مقاييس صارمة وتشريعات ضامنة.

شبكة إمداد منتج غاز البيترول المميع (سيرغاز): تعد الجزائر ثاني منتج لمادة غاز البروبان المميع وقودا إلا أن الكمية المنتجة لا تكفي لسد حاجيات السوق المحلية من هذا المنتج لذلك تستورد مابين 200 إلى 250 مليون دولار سنويا، وتعكف مؤسسة نفطال على تشجيع استعمال هذا الوقود لمحافظته على البيئة من حيث نسبة الانبعاث القليلة 3.01بالمائة من غاز الكربون مقابل 15 بالمائة للبنزين حيث تم اعتماد هوامش أرباح محفزة لضمان استخدامه مما ساهم في الحصول على تسعيرة مخفضة مقارنة بمختلف أنواع الوقود الأخرى.(تقرير وزارة الطاقة 2009،ص 6)

ترقية وتطوير المنتج سيرغاز؛ من أجل توسيع سوق وقود السيرغاز قدمت مؤسسة نفطال مجموعة من المجهودات ومنها:

-وضع اتفاقية تحويل سيارات عمال المؤسسة بأجهزة لنظام سيرغاز.

-تخفيض هامش الربح على سعر تركيب أجهة التحويل.

-اتفاقية مع أصحاب الامتياز لبيع السيارات وكذا محولي محركات السيارات لنظام السيرغاز لتركيب هذه الأجهزة على السيارات الجديدة المستوردة.

-زيادة محطات الخاصة ببيبع منتج السيرغاز.

-تحويل محركات السيارات لنظام سيرغاز: في إطار ترقية مادة السيرغاز، هناك مجموعة من الفاعلين الذين يعملون بشكل متكامل ومن الجهود المبذولة في هذا الشأن هي عملية تحويل محركات السيارات التي تعمل بمادة البنزين إلى نظام العمل بمادة سيرغاز،ومنهؤولاء المتعاملين نذكر:

-27 مركز تحويل تابع لمؤسسة نفطال.

-05 متعاملين خواص.

-06 متعامل آخر خاص بنسبة ضئيلة في التحويل.

-01 متعامل صاحب امتياز لبيع السيارات بورشة للتحويل بواد السمار.

2.4 فرع غاز البترول المميع – قطر –

تأسست عام 1984، والتي تعتبر الشركة الرائدة الأولى في مجال صناعة الغاز الطبيعي المسال في دولة قطر في تلك الفترة، ومع مرور الوقت أصبحت قطر غاز أكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي في العالم، بطاقتها إنتاجية قدرها 42 مليون طن سنويا، وتملك هذه الشركة سبعة خطوط انتاج، أربعة منها هي الأضخم في العالم. (أمين، عمار، و حيروش، سنة2017،، الصفحات 176-177)

–الأعمال ذات الصيغة الأخلاقية في قطر غاز:

الصحة والسلامة: لقد تمكنت قطر–غاز من الحفاظ على مستوى عالي من النشاط في العمل وفي ذات الوقت في تسجيل أداء متفوق في الصحة والسلامة، وقد كان ذلك بفضل مجهودات الموظفين والمقاولين في تطبيق وإتباع ثقافة خالية من الحوادث والإصابات، ومن خلال تنفيذ برامج متمحورة حول السلامة، مثل إدارة خط النار، وسقوط الأجسام، والإجهاد الحراري.

–الأداء البيئي:لقد عمدت شركة قطر–غاز على الحد من التأثير البيئي في مختلف أعمالها، حيث قامت بإتباع أفضل مبادرات الممارسة وتشجيعنا لاستخدام أحدث الحلول التي من شأنها تقليل تأثيرنا على البيئة وفي ذات الوقت تطوير أدائنا البيئي.

–حرق الغاز الطبيعي المسال: إن نظام حرق الغاز هو وحدة سلامة ذات عملية دقيقة، وهو مصمم لتوفير طريق مستمر لإطلاق الغاز أثناء عمليات الانقطاع المفاجئ، وأيضا أثناء عمليات التشغيل والإغلاق لخطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال، وتتطلب العمليات المصنعية الاعتيادية أيضا كمية صغيرة من الاحتراق الأساسي لتنظيف نظام حرق الغاز باستمرار ومنع دخول الهواء والتسبب في خطر الانفجار.

–النفايات:لقد تم تطبيق العديد من التغييرات المهمة في طريقة إدارة قطر–غاز لنفاياتها خلال العام 2015 م، حيث تم تشكيل فريق فعال لإدارة نفايات، وتطوير ممارسات وإجراءات إدارة النفايات، ومن ثم تأسيس مسارات لإعادة التدوير والتخلص من كميات النفايات الأساسية لدى هذه الشركة، كما تم تطوير البرنامج التطبيقي لإدارة النفايات على مستوى الشركة كاملة، مع أهداف قصيرة، ومتوسطة، وطويلة المدى، بالتعاون مع الأطراف المعنية الأساسية وكوادر العمل داخل قطر–غاز.

-المسؤولية الاجتماعية في قطر-غاز:كما تلتزم شركة قطر-غاز بصفتها الشركة الرائدة في قطاع الغاز الطبيعي المسال في العالم الإيجابي في تنمية المجتمع بينما تثبت أعلى مقاييس الممارسة الاجتماعية، إذ لديها برنامجا متمكنا في مشاريع المسؤولية الاجتماعية، إلى جانب العديد من المبادرات التي تدعم المساهمة المجتمعية، كما تعمل باستمرار على الحفاظ على انسيابية مشاريع المسؤولية الاجتماعية لديها لجعلها أكثر فعالية للتطبيق، وأكثر استجابة لاحتياجات المجتمع؛ لقد قامت قطر-غاز بتنظيم سياسات وأنظمة الاستثمار المجتمعي الخاصة بها، حيث عملت على إيضاح العمليات والإجراءات 2015 في عام المتصلة بتحديد واختيار المبادرات وطرق الدعم المجتمعية وتحدد سياسات وأنظمة الاستثمار المجتمعي المسؤوليات في إدارة مبادرات الاستثمار الاجتماعي، وتؤسس لوائح واضحة لمراجعة الدعم والأنشطة الاجتماعية، كما تضبط معايير التي سوف تم استخدامها في تقييم الاستثمارات الاجتماعية؛ لا تزال الاستثمارات في المجتمعات المحلية وإشراكها أحد المسائل الجوهرية لقطر-غاز والأطراف المعنية، بسبب دور الشركة المهم في الاقتصاد القطري ومسؤولياتها المستمرة في المشاركة تنمية البلاد.

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز مفهوم أخلاقيات التسويق الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التطرق لنماذجه في مؤسسة نفطال الجزائرية ومؤسسة قطر غاز وذلك قصد تبيين هدف كل من مؤسستي حيث لاحظنا أن مؤسسة قطر غاز تهدف إلى تحقيق توازن بين أهداف المؤسسة الربحية والمعايير الأخلاقية على غرار مؤسسة نفطال جزائرية التي تهدف إلى تحقيق الربح.

5.خاتمة:

من خلال دراستنا أخلاقيات التسويق الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة تبين لنا أنه يتطلب قدرة مالية وبشرية ،ورغم كل هذه الموارد إلا أنها مازالت المؤسسات المتخصصة في البترول تعاني من إشكالية تطبيق التسويق الأخضر وهذا راجع لضعف القدرة المالية للمستهلك واقتنائها لمنتجاتها بالإضافة إلى أنها تتحمل تكاليف ضخمة؛

وبناءا على ماتقدم يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- ضرورة وضع برامج وخطط توعية المؤسسات بضرورة التزام بأخلاقيات التسويق الأخضر لما له دور في تحقيق التنمية المستدامة.
- ترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة لدى المسؤولين والمسوقين جدير للحفاظ على المستهلكين وتأمين مشترياتهم في المستقبل.

ويمكننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات من بينها:

- لا بد على المؤسسات من وضع التنمية المستدامة من بين أولوياتها في القيام بأنشطتها
- ضرورة قيام الدولة بتقديم امتيازات ومكافآت للمؤسسة التي تلتزم بالتسويق الأخضر.

المراجع:

[1]- بلبراهيم جمال، (سنة2014)أهمية ودور التسويق الأخضر في زيادة تنافسية منظمات الأعمال،دراسةنظرية تحليلية مع الإشارة إلى تجربة شركة ميورا،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية،العدد12، ، ص:76.

[2]-حديدي نعيمة، حجازي اسماعيل، (سنة2018)دور أخلاقيات التسويق الأخضر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد11، العدد1، ص:189

[3]- حديدي نعيمة، حجازي اسماعيل،(سنة2018)دور أخلاقيات التسويق الأخضر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة مرجع سبق ذكره ص:189.190.

[4]- وفاء رايس، مسعودة أمال بن سعيد،(السنة2017)أثر التسويق الأخضر في اكتساب ميزة تنافسية بيئية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مطحنة العرجة بولاية بشار- مجلة أفاق علوم الادارة والاقتصاد، العدد2، ، ص:13.

[5]-وفاء رايس، مسعودة أمال بن سعيد،(السنة2017) أثر التسويق الأخضر في اكتساب ميزة تنافسية بيئية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مطحنة العرجة بولاية بشار- مرجع سابق، ص:15،16.

[6]- زينب صالح أشوح، (سنة2003)،الأطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، بدون طبعة، ، ص 09.

[7]- فرحي خديجة، بن لكحل محمد أمين،(البليدة 02، 03 جوان 2014) دور الحكومة في تحسين أداء الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول: آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،.

[8]- عبد الخالق عبد الله، (جانفي 1993ا)التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، ، ص 97.

[9]- قرواط يونس،(سنة2016)أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،المعيار، العدد16، ، ص:288.

[10]-حسونة عبد الغاني، (سنة2013)الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراة علوم في الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، ، ص:25.27.

[11]- عبد المطلب بيصار، حسين الأمين شريط، (سنة2018)التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 2، العدد2، ، ص43.

[12]-أمين مخفي،عمار طهرات، حيرش نور الدين، تفعيل أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العاملة في مجال البتروكمياويات من أجل التميز الأخلاقي-حالة قطر-غاز،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،العدد2 سنة2017، ص176،177 .

Bribery and perceived auditor independence

Mohammed Abobaker Baabbad[*]*, Hadhramout University (Yemen), madmab111@yahoo.com*
Shamharir Abidin, University Utara (Malaysia) ,sham1202@uum.edu.my
Omer Saeed Habtoor, Northern Border University (Saudi Arabia), omer.habtoor@nbu.edu.sa

Received: 04/09/2020 *Accepted: 04./03/2021* *Published:27./03/2021*

Abstract:

This research attempts to narrow down the knowledge gap in literature concerning bribery and its impact on auditor independence through studying the gifts and benefits that given to auditor by his client. Quantitative and qualitative methods in the form of questionnaire and interviews are employed to examine the stakeholders' perceptions namely auditors, tax officers, bank loan officers, financial directors, and academics toward auditor independence in the Yemeni environment. The questionnaire and interview results indicate that the higher the value of gift or benefit, the more threats there will be to auditor independence. These results appear because gifts and benefits given to auditor create a close relationship between the auditor and his client and influence the auditor's conduct. The interviewees agreed with the statement that any gift or benefit given to the auditor in particular would undermine his independence. However, any gift or benefit given to the public does not affect auditor's independence, such as advertising materials (pens, diary). This study is significant to lawmakers and bodies of audit profession as it sheds an insight into the bribery and its impact on the perceptions regarding auditor independence.

Keywords: Auditor independence, Bribery, Corruption, Yemen.
Jel Classification Codes: M42, D73

[*] *Corresponding author*

1. INTRODUCTION

Corruption is considered as a disease like cancer that permeates the cultural, political and economic core of society and brings about the failure of vital organs (Amundsen, 1999). Similarly, according to Bardhan (1997), corruption is the misuse of public power for personal benefits, while Larmour and Wolanin (2001) stressed on the fact that corruption is much more than the simple misappropriation of money or abuse of power as it may lead to human rights violation.

There are varying practices linked to corruption including bribery, embezzlement, fraud, extortion, and favoritism. Of the above practices, bribery is the most common and widespread in countries all over the world that it has even developed varying equivalent terms including: kickbacks, baksheesh, sweeteners, grease money and pay-offs among the many notions of corruption. These terms signify required payments to have things happen quickly, in a smooth way and more favourable than bureaucracy or to keep away from some problem (Amundsen, 1999).

Bribery can occur in a wide field of business activities under some government officials' control. For instance, firms may offer bribes to public officials for the purpose of avoiding or reducing tax, securing public procurement contracts, bypassing laws and regulations or blocking potential competitors' entry (Wu, 2005). Hence, it is commonly believed that firms must be bribed to remain competitive in the emerging markets. Bribery facilitation, including small payments, gifts or favors will always be deemed as an element needed to smooth business (Wyk et al., 2004). In this regard, two auditor independence studies were conducted in the case of gifts given to auditor - Law (2010) and Pany and Reckers (1980) examined the effect of gifts on perceptions of auditor independence. Pany and Reckers (1980) studied the effect of gift and purchase discounts given to auditors on perceived auditor independence. They found that all gifts and discounts negatively affected the perceptions of auditor independence. However, Law (2010) found no effect of gifts upon the perceptions of auditor independence. It is well documented by bribery survey studies that gifts can influence the recipient's conduct, because it will increase the emotions

(Amundsen, 1999; Wyk et al., 2004; Wu, 2005; Ristei, 2010; Conover, 2010; KPMG, 2011).

According to the Transparency International Index, Yemen took 141st, 154th, 146th positions out of 180 nations ranked in 2008, 2009 and 2010 respectively. In 2011, it occupied 164th position out of 182 and recently 167th position out of 177 in 2013. A law that penalizes bribery and corruption has been instituted but enforcement has not been effective (Transparency International, 2011; 2013). This is due to weak structure of governance, non-transparent structure of government institutions and long tradition of breaking the laws by the high ranking officials. Therefore, improving the quality of governance in Yemen cannot take place without reducing corruption (Moghram, 2006).

In addition, it is worth to note that bribery plays a role in negatively contributing to the Yemeni economy and investment in many facets, such as customs, taxes, licenses and general tenders. More importantly, bribery does not merely exist in the context of investment and tenders but also encompasses enrollment in public schools, driving licenses issuance, registry of births and mortalities and even vaccination of children. Bribery is also pervasive in the courts' boundaries (Abdulhafez & Al-Udeini, 2006). According to Yemeni Law of Anti-corruption No (39) 2006, bribery is the receiving or giving of any benefit (in cash or in kind) bestowed to influence the recipient's conduct). Therefore, this study looks into the effect of bribery by examining the effect of gifts and other kinds of benefits provided to the auditor by his client in Yemen.

This paper is organized as follows. Section 2 is devoted to review related literature. Section 3 describes the research methodology. Section 4 presents the empirical results and discussion. The final section concludes the study and highlights the limitations and future research.

The first subtitle opens with an introduction that presents the specific problem under study and describes the research strategy. The first subtitle opens with an introduction that presents the specific problem under study and describes the research strategy.

2. Literature Review

Law (2010) and Pany and Reckers (1980) examined the effect of gifts given to auditor on perceptions of auditor independence. Specifically, Pany and Reckers (1980) examined the influence of gift and purchase discounts given to auditor on perceived auditor independence. Pany and Reckers used three amounts ($3, $40, $125) that were manipulated within the gift and purchase discount framework. These amounts were selected to give a wide range of possible savings or benefit to the auditor. The findings of Pany and Reckers's study indicated that gifts and discount arrangements of even a minimal amount significantly affected users' perceptions of auditor independence. Meanwhile, Law (2010) examined the gift hospitality on the perceptions of auditor independence and found no effects.

The bribery market brings group of individuals in one platform, including demanders comprising government officials, and bribe suppliers comprising firms. As countries are different in their corruption features, firms will continue to face differing levels of exposure to corruption according to their country's location. Bribery imposes a direct cost in the form of decreased cash flow. Since it is an activity that is costly, the firm's inclination to pay a bribe and the amount constituting a bribe depends on the perception of the firm regarding its short-term and long-term benefits obtained from the government official (Lee et al., 2010).

A study of the spread of bribery in Yemen was conducted by Abdulhafez and Al-Udeini (2006) and they revealed that over 78% of the sample agreed that bribery is rampant in almost all government circles. They also revealed that 46.2% of the total 692 respondents agreed to the statement "bribery spreads in all government offices", and 32.1% of them agreed with the statement, "bribery spreads in most of the government offices followed by 15.9% who agreed that "bribery spreads in some government offices". Only 4.2% of the total respondents agreed that bribery is rampant in only a few government offices, 0.3% stated that there is no bribery at all while 0.9% of them did not know. They concluded that the presence of bribery is increasingly rampant in the government's administrative system and most employees accepting bribes are specifically in judiciary and security fields – officials considered as the most crucial

parties in promoting justice and enacting laws.

The present study attempts to investigate the direct bribery (gifts and benefits) effect on perceptions of auditor independence. It investigates the direct relationship by testing the influence of bribery given to auditor on the relationship with auditee – a bribe which may create a close relationship between the two.

3. Research Methodology

The research design of the current study is based on the objective of the study. Quantitative and qualitative methods in the form of questionnaire and interviews are employed to examine the stakeholders' perceptions (auditors, tax officers, bank loan officers, financial directors, and academics) toward auditor independence in the Yemeni environment. The use of these methods facilitates data triangulation, which is among the most significant ways to reinforce the study design (Jick, 1979; Creswell & Clark, 2007). In other words, as opposed to considering quantitative and qualitative methods as separate options, they are used in a way that complements each other.

3.1 Data gathering

3.1.1 The Questionnaire Survey

In order to realize the satisfactory devotion of intellectual attention to the studies of auditor independence perceptions, the method of questionnaire survey is considered and adopted as a suitable instrument of research (Law, 2010; Pany & Reckers; 1980). The employment of survey approach is chosen because it is considered to be suitably relevant and efficient (Carmichael & Swieringa 1968). This study pays attention to the whole spectrum of stakeholders' perceptions on the practices of accounting and auditing.

For data collection in a survey oriented research, quantitative questionnaire is preferable because it is effective and efficient in offering a data arrangement for analytical purposes (Roberts, 1999). Many approaches can be applied to conduct the questionnaires, such as delivery by hand or self-administered, by means of telephone, through email, mailing and through website (Sekaran & Bougie, 2009). In this regard, hand delivery or self- administered questionnaire is used in the current study. Sekaran and

Bougie (2009) pointed out that a questionnaire which is personally administered is better in collecting data and advantageous since the all responses can be gathered by the researcher or any of the research team members without wasting time. The respondents can be cleared of any doubt with respect to any question at the same moment. In addition, the researcher can introduce the topic of the study to the respondents and even encourage them to give their appropriate responses.

Bribery given to auditor by his client in form of benefits was measured by two previous studies in the form of gift and purchase discount (Pany & Reckers, 1980; Law, 2010). Six proxy measurements are adapted from previous studies and the definition of bribery followed is that bribery is the receiving or giving of any benefit (in cash or in kind) to influence the recipient's conduct (Yemeni Law of Anti-corruption, No 39, 2006). Respondents were asked to indicate their point of view on the value of gifts on statements 1, 2, and 3 with respect to perception of auditor independence (see Table 1), as well as the rest of the benefits on statements 4, 5, and 6. Answers are scaled from 1 to 5, where 1 represents “seriously undermines independence" and 5 represents “strongly enhances independence”.

Table 1. Proxy measures of bribery given to auditor by his client toward perception of auditor independence

No	Proxy measure	Reference
1	The client provides a small gifts to incumbent auditor (e.g., pens, diary)	Adopted and adapted from (Pany & Reckers, 1980; Law, 2010, and bribery definition in Yemeni Law of Anti-corruption, No 39, 2006)
2	The client provides gift to incumbent auditor that is neither too expensive nor too cheap (e.g., some client's products such as clothes or food)	
3	The client provides expensive gifts to incumbent auditor (e.g., laptops or smart phones)	
4	The client pays extra fee to the incumbent auditor if he completed his work early	
5	The client gives some money rewards to incumbent auditor in religious events (e.g., During Ramadan or Eid)	
6	The client provides exceptional purchase discount to incumbent auditor	

3.1.2The Interview Survey

While quantitative data was obtained through the personally distributed questionnaires, significant advantages could be obtained from combining quantitative and qualitative information. Following this argument, the second phase of this study involved data collection through semi-structured interviews with chosen suitable members of the target population. This type of interview was selected as it is considered as the best tool where the researcher is required to collect structured information and information concerning the participants' attitudes or beliefs. According to Smith (1972), semi-structured interview is a process wherein the interviewer targets limited number of questions/points. The aim behind this type of interview is to encourage the interviewee to talk and provide information honestly, which could remove some of the strictness linked to structured interviews (with orderly and structured questions). In a semi-structured interview, the researcher can modify the questions/wording of the questions based on his perceptions of suitability. Other questions could also be added in an attempt to explore research questions and objectives.

For the purpose of the research objective, a standard interview guide was set up and used with all the interviewees. The open-ended questions furnished by the guide are similar to those in the questionnaire survey as the former is an attempt to clarify and provide more insight into the issues and to discuss present developments in Yemen.

3.2 Sampling

3.1.2 Questionnaire Sampling

The current study uses multistage cluster sampling in order to collect data from particular groups in different cities (Zikmund, 2003; Sekaran & Bougie, 2009). Five groups of respondents who are auditors, tax officers, bank loan officers, financial directors and accounting academics in four cities, where most of the commercial activities are carried out, were selected, i.e., Sana'a, Aden, Ta'izz, and Al Mukalla. Furthermore, the selection of these regions was motivated by the fact that majority of auditors, joint-stock companies, tax offices, banks branches and universities are located there (Central Statistical Organization, 2011). Table 2 illustrates

the distribution of the stakeholders in these regions.

Table 2. Sample distribution according to regions

Groups of participants	Total population (organization, offices, or elements)	Description of the elements targeted	Sample targeted in the biggest cities	Sample in biggest cities				Reference
				Sana'a	Aden	Ta'izz	Al-Mukalla	
Financial directors	104 Joint-stock companies	Financial managers, and accounting managers	89 Joint-stock companies	34	20	25	10	Ministry of Trade and Industry (2011)
Auditors	227 Audit firms/ offices	Partners, managers, supervisors, senior, and consultant.	207 Audit firm/offices	172	10	17	8	Ministry of Trade and Industry (2012)
Bank loan officers	257 Bank branches including headquarters	Corporate loan officers	96 Bank branches	39	26	16	15	Central Bank of Yemen (2012)
Tax officers	399 corporate tax officers in tax authority offices	Corporate tax officers	251 corporate tax officers	107	55	65	24	Tax Authority (2010)
Academics	9 Public universities in Yemen	Accounting academics	4 Public universities	1	1	1	1	Central Statistical Organization (2011)

The overall response rate was extremely encouraging at 57.33% (see Table 3), this high percentage of response rate due to hand to hand distribution. The response rates for accounting academics and financial and accounting managers were 71.66 % and 65.26 %, respectively, higher than those of auditors, tax officers, and bank loan officers, which were 57.02 %, 51.55 % and 50.98 %, respectively.

Table 3. The Questionnaire Response rate

Participants	Questionnaires distributed (N)	Questionnaires received (N)	Response rate (%)
Auditors	114	65	57.02
Tax officers	161	83	51.55
Bank loan officers	102	52	50.98
Financial and accounting mangers	95	62	65.26
Accounting academics	60	43	71.66
Total	532	305	57.33

3.1.2 Interview Sampling

A total of 18 semi-structured interviews were carried out with members of the five targeted groups (4 auditors, 4 tax officers, 4 bank loan officers, 3 financial & Accounting managers, and 3 accounting academics). The selection was such that four members comprised the auditor group, four members comprised the tax officers group, four comprised the bank loan officers group, three members comprised the financial and accounting managers group and finally, three members comprised the accounting academics group. The semi-structured interviews were carried out over a period of two months in Yemen.

4.Results and Discussion

4.1Questionnaire Results and Discussion

Bribery can occur in a wide field of business activities under some government officials' control. For instance, firms may offer bribes to public officials for the purpose of avoiding or reducing tax, securing public procurement contracts, bypassing laws and regulations or blocking potential competitors' entry (Wu, 2005).

Six proxy measurements were adapted from previous studies and the definition of bribery followed stated that bribery is the receiving or giving of any benefit (in cash or in kind) bestowed to influence the recipient's conduct (Yemeni Law of Anti-corruption No 39, 2006). The sample groups were asked to indicate whether auditor independence might be undermined

or enhanced according to each one of the six statements (see Table 4).

As shown in Table 4, majority of the auditors (68%) perceived that small gifts (1st statement) do not affect auditor independence with a mean of (2.61). Also, 68% of them perceived that the provision of not too expensive or too cheap gifts (2nd statement) undermined auditor independence with mean of (2.23). Majority of them (97%) perceived that provision of expensive gifts (3rd statement) undermined auditor independence with mean of (1.28). The mean of auditor group in the 1st statement leans to "3" (no effect on independence), in the 2nd statement, it leans to "2" (slightly undermines independence), while in the 3rd one, it leans to "1" (seriously undermines independence). The results of the first three statements, which measure theeffect of gift value on auditor independence, show that the higher the value of gifts, the more risk there will be on auditor independence. Table 4 shows an overall trend indicating that gifts of higher value pose higher risk on auditor independence.

The overall means of the first three statements in Table 4 are, (2.68), (2.17), and (1.29) respectively, where the gifts given to auditor create an intimate relationship between the auditor and his client and influence the auditor's conduct depending on the value of gifts. The auditor in this case will be less independent as a result of the intimate relationship arising from these gifts.

On the other hand, Table 4 presents the result of another benefit given to auditor by his client - specifically, the 4th statement states that "The client pay extra fee to the incumbent auditor if he completed his work early", the 5th statement states that "The client can give some money rewards to incumbent auditor in religious events", and finally, the 6th one states that "The client provides exceptional purchase discount to incumbent auditor". The majority of all the groups perceive that these last three statements (4th, 5th and 6th) undermine auditor independence. Overall means of the last three statements in Table 4 indicate that auditor independence is undermined when auditee provide extra fee, money rewards, or exceptional purchase discount to incumbent auditor with means of 2.15, 1.74, and 1.82 respectively.

These results present a clear picture of respondents' beliefs about

auditor independence especially when auditee provides some benefits to incumbent auditor, and where these benefits undermine auditor independence. It is well documented by corruption survey studies that gifts or benefits can influence the recipient's conduct, because it will increase the emotions (Amundsen, 1999; Wyk et al., 2004; Wu, 2005; Ristei, 2010; Conover, 2010; KPMG, 2011).

The benefits given to auditor create an emotion between the auditor and his client and influence the auditor's conduct. The auditor in this case, will be less independent as a result of the emotions arising from these benefits, which negatively affect the agency problem.

Table 4. The effect of bribery on respondents' perceptions

Items	Auditors (n=65)				Tax Officers (n=83)				Bank loan Officers (n=52)				Fin and Acc Managers (n=62)				Accounting Academics (n=43)			
	1&2%	3%	4&5%	M	1&2%	3%	4&5%	M	1&2%	3%	4&5%	M	1&2%	3%	4&5%	M	1&2%	3%	4&5%	M
The client provides a small gifts to incumbent auditor (e.g., pens, diary)	32	68	0	2.61	19	81	0	2.79	31	67	2	2.71	35	65	0	2.64	37	63	0	2.56
The client provides gifts to incumbent auditor, not too expensive nor too cheap (e.g., some client's products such as clothes or food).	68	32	0	2.23	63	37	0	2.36	83	15	2	2.08	89	11	0	1.98	79	21	0	2.07
The client provides expensive gifts to incumbent auditor (e.g., laptops or smart phones)	97	3	0	1.28	94	6	0	1.40	98	2	0	1.27	100	0	0	1.18	91	9	0	1.30
The client pay extra fee to the incumbent auditor if he completed his work early.	75	20	5	1.97	49	49	1	2.41	73	23	4	2.13	76	24	0	2.06	65	33	2	2.09
The client gives some money rewards to incumbent auditor in religious events (e.g., During Ramadan or Eid).	91	9	0	1.58	83	17	0	2.02	94	6	0	1.67	92	8	0	1.66	93	7	0	1.63

The client provides exceptional purchase discount to incumbent auditor.	95	5	0	1.61	86	14	0	2.02	94	6	0	1.73	85	15	0	1.92	93	7	0	1.69

Note: There are 5 point scale of responses "1" = Seriously undermines independence; "2" = Slightly undermines independence; "3" No effect on independence; "4" = Slightly enhances independence; "5" = Strongly enhances independence. M = Mean.

4.2Interview Results and Discussion

In bribery regard, all interviewees agreed that the gift or any type of benefits provided by the audit client to the auditor significantly undermine auditor independence. The reason behind this is: a gift or any kind of benefits generate emotion among them, therefore Islam forbids gift-giving in a working relationship. In relation to gifts and benefits that are given to auditor, one auditor commented:

Sure, any benefits or gifts provided to auditor will undermine the auditor independence; I consider any advantages provided by client to auditor as a bribe (Auditor 1).

He added:

But with the exception of any advertising material given to the public - I do not believe that these advertising materials such as pens and notes affect auditor independence, because anyone can get them.

Auditor 2 also shared the same opinions as auditor 1. The opinions of other groups' interviewees are consistent with auditors' opinions, where they just exclude advertising materials from gifts and benefits that affect auditor independence. However, two of interviewees did not exclude any kind of gifts or benefits; a tax officer and an academic expressed this opinion when they stated:

Auditor should not accept any gift small or big; maybe the effect depends on the type and size of the gift, but from my point of view, any kind of gift has an impact even if it is a pen (Tax Officer 2).

It has a 100% negative impact on auditor independence. Any amount of benefits provided to auditor outside the scope of the audit contract weakens the independence of auditor. It is considered as bribe to win over the sympathy of the auditor. I do not exclude any kind of gifts and benefits

as each one has an impact (Academic 3).

On the other hand, some of interviewees were speaking from a religious perspective; one bank loan officer and one member from the academics group expressed their opinion when they stated:

Gifts or any kind of benefits are an expression of love and friendship. Giving gifts is recommended in Islam as a means of strengthening brotherhood ties among the Muslims. It is one of the acts that Prophet Muhammad (Peace be upon him) recommended Muslims to do. However, not in working field, the Prophet said, "A gift to an employee is Ghulul (betrayal)" (classed true by Al Albani) (Bank Loan Officer 2).

Any amount outside audit contract is considered Ghulul (betrayal), because the Prophet recommended assembly of Muslims not to benefit from their jobs. Any benefit or gift coming from a job is considered for the job, not the recipient. I think it significantly reduces the auditor independence because it increases the love and friendship (Academic 2).

The interviews disclosed that the gifts and any other benefits are considered bribery from an Islamic perspective. Majority of the interviewees agreed that any gift or benefit given to the public does not affect the auditor independence, such as advertising materials. Furthermore, they believed that the higher the value of the gift, the more impact there will be on auditor independence. The interview result is consistent with questionnaire results and with corruption survey studies which documented that gift or benefit can influence the recipient's conduct, because it will increase the emotions.

5. CONCLUSION

The questionnaire and interview results indicate that the higher the value of gift or benefit, the more threats there will be to auditor independence. These results appear because gifts and benefits given to auditor create an intimate relationship between the auditor and his client and influence the auditor's conduct. The auditor, in this case, will be less independent as a result of the intimate relationship arising from these benefits and gifts. The interviewees agreed with the statement that any gift or benefit given to the auditor in particular would undermine his

independence. However, any gift or benefit given to the public does not affect auditor's independence, such as advertising materials. Furthermore, they believe that the higher the value of the gift, the more impact there will be on the auditor's independence.

This research contributes to literature by studying the effect of bribery through the effect of gifts and benefits provided to the auditor by his client, which may create an intimate relationship between the two. As expressed by agency theory, corruption in the form of bribery worsens the agency problem since it serves as obstacle to law execution and misleading the facts (Plaats, 2000; Houghton & Jubb, 2003; Kershaw, 2006). The results of this study conclude that any gift or benefit given to the auditor but not the public would make the auditor turn a blind eye to misleading information. Ultimately, it can increase the agency problem by undermining auditor's independence.

A very important step to be taken in order to improve auditor independence and life aspects in Yemen is to eliminate or reduce corruption as it represents a barrier to the implementation of legal and social justice. It is crucial to note that although there are anti-corruption laws in Yemen, bribery is still widespread. For this reason, lawmakers of audit profession should determine the level and kinds of gifts or any benefit in cash or in kind that is given to the auditor to maintain his independence.

A major limitation of this study is that the shareholder's group was not included in the five stakeholders groups selected due to the following reasons: First, there is no stock market in Yemen and so shareholders cannot be easily targeted; second, in most joint-stock companies in the list of Ministry of Trade and Industry in Yemen, the owners have close family ties, so it is not easy to get through to them.

6. Bibliography

Abdulhafez, A., & Al-Udeini, K. (2006). *Bribery in Yemen* (Field Study). Sana'a: Yemen Polling Center. Retrieved July 15, 2020, fromhttp://yemenpolling.org/Projects-en/Bribery-en.pdf.

Amundsen, I. (1999). *Political corruption: An introduction to the issues*. Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human

Rights.Retrieved July 11, 2020, fromhttps://www.cmi.no/publications/file/1040-political-corruption.pdf

Bardhan, P. (1997). Corruption and development: a review of issues. *Journal of Economic Literature*, *35*(3), 1320-1346.

Carmichael, D., & Swieringa, R. (1968). The compatibility of auditing independence and management services: An identification of issues. *The Accounting Review*, *43*(4), 697-705.

Central Bank of Yemen (2012).*The number of the banks operating in the Republic of Yemen*. Retrieved from Administration of the Superintendent of Banks Archive.

Central Statistical Organization. (2011). *Annual Statistics Book*.Retrieved March 7, 2020, fromhttp://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&cid=131

Conover, K. (2010). *Bribery in Classical Athens.* PhD Thesis, Princeton university.

Creswell, J. W., & Clark, V. L. P. (2007). *Designing and conducting mixed methods research*. Wiley Online Library.

Houghton, K. & Jubb, C. (2003). The market for financial report audits: regulation of and competition for auditor independence. *Law & Policy*, *25*(3), 299-321.

Jick, T. D. (1979). Mixing qualitative and quantitative methods: Triangulation in action. *Administrative science quarterly*, *24*(4), 602-611.

Kershaw, D. (2006). Waiting for Enron: The unstable equilibrium of auditor independence regulation. *Journal of law and society*, *33*(3), 388-420.

KPMG. (2011). *Global Anti-Bribery and Corruption Survey*.Retrieved from http://www.kpmg .com/ UK/ en/ Issues AndInsights/ArticlesPublications/Documents/PDF/Advisory/23816NSS_Global_ABC_Survey.PDF

Larmour, P., & Wolanin, N. (2001). *Corruption and Anti-corruption*. Asia Pacific Press.

Law, P. (2010). The influence of the types of NAS provisions and gifts hospitality on auditor independence. *International Journal of Accounting and Information Management, 18*(2), 105- 117.

Lee, S. H., Oh, K., & Eden, L. (2010). Why do firms bribe? insights from residual control theory into firms' exposure and vulnerability to corruption. *Management international review, 50*(6), 775-796.

Ministry of Trade and Industry. (2011). *Listed companies*. Retrieved from general department of statistics archive.

Ministry of Trade and Industry. (2012). *Renews licenses of Yemeni auditors*.Retrieved July 29, 2012, from http://www.moit.gov.ye/moit/ar/node/1693

Moghram, M. A. (2006). Political culture of corruption and state of corruption in Yemen. Faculty of Law & Shariah, Sana'a University. Retrieved from http://youthdo.org/en/images/yemen/10.pdf

Pany, K., & Reckers, P. M. J. (1980). The effect of gifts, discounts, and client size on perceived auditor independence. *Accounting Review, 55*(1), 50-61.

Plaats, E. V. D. (2000). Regulating auditor independence. *European Accounting Review, 9*(4), 625-638.

Ristei, M. (2010). *Competing Formal and Informal Institutions in a Democratizing Setting: An Institutional Analysis of Corruption in Romania*. PhD Thesis, Western Michigan University, Michigan.

Roberts, E. S. (1999). In defence of the survey method: An illustration from a study of user information satisfaction. *Accounting & Finance, 39*(1), 53-77.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2009). *Research Methods for Business* (5th ed.). John Wiley and Sons.

Smith, J. M. (1972) *Interviewing in Social and Market Research*. Routledge and Kegan Paul LTD.

Tax Authority of Yemen. (2010). *Statistical data of the workforce in tax offices*. Retrieved from general department of planning and statistics archive.

Transparency International. (2011). *Corruption Perceptions Index (CPI)*.Retrieved August 16, 2020, fromhttp://cpi.transparency .org /cpi2011/results/

Transparency International. (2013). *Corruption Perceptions Index (CPI)*.Retrieved January, 2014, fromhttp://www.transparency.org/country#YEM

Wu, X. (2005). Corporate governance and corruption: A cross-country analysis. *Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions, 18*(2), 151-170.

Wyk, J. V., Dahmer, W., & Custy, M. C. (2004). Risk management and the business environment in South Africa. *Long Range Planning, 37*(3), 259-276.

Yemeni's Anti-Corruption Law. (No. 39, 2006). Retrieved August 16, 2020, fromhttps://publicofficialsfinancialdisclosure.worldbank.org/sites/fdl/files/assets/law-library-files/Yemen_Anticorruption%20Law_2006_en.pdf

Zikmund, W. G. (2003). *Business Research Methods* (7th ed.). South-Western Cengage Learning.